كلية الدّراسات العليا والبحث العلمي

برنامج اللّغة العربيّة وآدابها

آراء الكوفيّين النّحويّة في كتاب أسرار العربيّة لأبي البركات الأنباريّ:

دراسة وصفيّة تحليليّة في منهجه وآرائه

Kufans' Grammatical Views in *Asrar al-Arabiyya by Abu al-Barakat al-Anbari: A Descriptive and Analytical Study of his Approach and Views.*

إعداد:

مجد مجدي ربيع علامه

إشراف الدّكتور:

مُحمّد عطا أحمد أبو فنّون

قُدّمت هذه الرّسالة استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللّغة العربيّة وآدابها

بكليّة الدّراسات العليا في جامعة الخليل.

2024 – 2025 م

إجازة الرسالة

آراء الكوفيّين النّحويّة في كتاب أسرار العربيّة لأبي البركات الأنباريّ:

دراسة وصفيّة تحليليّة في منهجه وآرائه

إعداد الطالب:

مجد مجدي ربيع علامه

إشراف الدّكتور:

محمّد عطا أبو فنّون

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت يوم الأحد 10/ 11 / 2024م، من أعضاء لجنة المناقشة:

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
1. د. محمد عطا أبو فنون	مشرفاً ورئيساً	.....
2. د. دلال علي دحيدل	ممتحناً داخلياً	.....
3. د. أحمد داود دعمس	ممتحناً خارجياً	.....

2024م

الإهداء

إلى مَن قرن الرّحمن اسميهما باسمه (الوالدينِ).

إلى سندي في هذه الحياة بعد الله (إخوتي).

إلى مَن ساندني طوال سنواتي الدّراسيّة (عَمّتي).

إلى كلّ مَنْ علّمني علمًا نافعًا (أساتذتي).

إلى من كانوا عونًا لي في فترة دراستي (أصدقائي).

إلى كُلّ من وقف بجانبي وساعدني أُهدي ثمرة جهدي هذا.

مجد علامه

الشّكر والتّقدير

في البداية الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا، مباركًا فيه، أحمده حمدًا يليق بجلال قدره،

فالشّكر لله على جميع نعمه وعطاياه، الّتي لا تعدّ ولا تحصى.

كلّ الشّكر للدّكتور المشرف **(مُحمّد عطا أبو فنّون)**، على

جهوده العظيمة، وأسأل الله له الصّحة والعافية.

وأتقدم بالشّكر الجزيل إلى **(لجنة المناقشة)** الّتي ناقشت رسالتي.

وأتقدم بعظيم الشّكر إلى **(الأساتذة الأفاضل في قسم اللّغة العربيّة في جامعة الخليل)**، الّذين كانوا ولا زالوا

لهم الأثر الأكبر، فعظيم الشّكر لهم.

مجد مجدي ربيع علامه

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصّفحة
الإهداء	ج
الشّكر والتّقدير	د
فهرس المحتويات	هـ
المُلخّص	ح
Abstract	ط
المقدّمة	1
التّمهيد	4
الفصل الأول: الأسماء	10
المسألة الأولى: العامل في رفع المبتدأ والخبر	10
المسألة الثّانية: عامل المبتدأ عند تقدم شبه الجملة الظّرفية عليه	15
المسألة الثّالثة: الضّمير في خبر المبتدأ المفرد	18
المسألة الرّابعة: القول في العطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل مجيء الخبر.	21
المسألة الخامسة: تقديم الخبر على المبتدأ	26
المسألة السّادسة: تقديم معمول اسم الفعل عليه	30
المسألة السّابعة: عامل النّصب في المفعول معه	34
المسألة الثّامنة: تقديم المفعول لأجله على العامل	37

المسألة التّاسعة: التّرخيم	38
أولًا: ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف	40
ثانيًا: ترخيم المضاف إليه في النّداء	42
ثالثًا: ترخيم الاسم المفرد الّذي قبل آخره حرف ساكن بحذف آخره مع حذف السّاكن	46
المسألة العاشرة: أصل كلمة (اسم)	49
المسألة الحادية عشرة: إعراب الأسماء السّتّة	55
المسألة الثّانية عشرة: توكيد النّكرة توكيدًا معنويًّا	62
المسألة الثّالثة عشرة: الضّمير في (إيّاك) وأخواتها	66
المسألة الرّابعة عشرة: لفظا (كلا وكلتا) مثنيان لفظًا أم معنًى، أم معنًى فقط	70
الفصل الثاني: الأفعال	75
المسألة الأولى: تقديم الحال على عاملها	75
المسألة الثّانية: القول في رفع الفعل المضارع	79
المسألة الثّالثة: نعم وبئس	82
المسألة الرّابعة: القول في أفعل التعجب اسم هو أم فعل	87
المسألة الخامسة: حاشا في الاستثناء، فعل أم حرف أم ذات وجهين	93
المسألة السّادسة: فعل الأمر معرب أم مبني	98
المسألة السّابعة: عامل الجزم في جواب الشّرط	102
المسألة الثّامنة: عامل نصب المستثنى في الاستثناء الموجب	107

المسألة التّاسعة: أصل الاشتقاق	111
الفصل الثّالث: الحروف	116
المسألة الأولى: مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية في الزّمان.	116
المسألة الثّانية: لحاق ألف النّدبة آخر الصّفة كما لحقت آخر المضاف إليه	119
المسألة الثّالثة: إعراب المثنى وجمع المذكر السّالم.	122
المسألة الرّابعة: حركة همزة الوصل	127
المسألة الخامسة: النّون في التّثنية والجمع	130
المسألة السّادسة: القول في الميم في (اللّهمَّ)	133
الخاتمة	137
المصادر والمراجع	139
فهرس الآيات القرآنية الكريمة	149
فهرس الأشعار	151

المُلخّص

آراء الكوفيّين النّحويّة في كتاب أسرار العربيّة لأبي البركات الأنباريّ:

دراسة وصفيّة تحليليّة في منهجه وآرائه

إعداد: مجد مجدي ربيع علامه

إشراف: د. محمّد أبو فنّون

تهدف هذه الدّراسة لمعرفة آراء الكوفيّين النّحويّة في كتاب أسرار العربيّة لأبي البركات الأنباريّ، ومناقشتها، وتحليلها، ثمّ بيان منهجه ورأيه فيها، وقد اعتمدتُ المنهج الوصفيّ التّحليليّ، الّذي يقوم على استقراء النّصوص وتحليلها، قام الباحث برصد آراء الكوفيّين وجمعها في كتاب أسرار العربيّة، مُبينًا رأي أبي البركات الأنباري ومنهجه فيها، ثمّ رجّحت الرّأي المناسب، معلّلًا السّبب.

وجاءت الدّراسة في مقدمة، فتمهيد، فثلاثة فصول، فخاتمة، تعقبها قائمة المصادر والمراجع، وفهرس خاص بالآيات القرآنية، وآخر خاص بالأشعار، وتناول التّمهيد التّعريف بأبي البركات الأنباري، وبكتاب أسرار العربيّة، وجاء **الفصل الأول** بعنوان **(الأسماء)**، و**الثّاني** بعنوان **(الأفعال)**، والثّالث بعنوان **(الحروف)**، واشتملت الخاتمة على أهم النّتائج، منها:

اتّبع أبو البركات الأنباري منهجًا واضحًا في عرض آراء الكوفيّين، ثمّ ناقشها، وردّ عليها مُظهرًا نزعته البصرية الّتي طغت على الغالبية العظمى من الآراء، وقد دمج في ردّه عليها بين السّماع والقياس.

Abstract:

Kufans' Grammatical Views in *Asrar al-Arabiyya by Abu al-Barakat al-Anbari: A Descriptive and Analytical Study of his Approach and Views.*

By:

Majd Majde Rabee Alameh

Supervisor:

Dr. Mohammad Abu Fanoun

This study explores, discusses, and analyzes the grammatical opinions of the Kufans presented in Abu al-Barakat al-Anbari*'s Asrar al-Arabiyyah* book. To clarify his methodology and stance on these opinions, this study also adopted the descriptive-analytical approach, which is based on examining and analyzing text. The researcher gathered and documented the Kufan opinions in *Asrar al-Arabiyyah*, explained Abu al-Barakat al-Anbari's views and methodology, and then selected the most appropriate opinion, providing the rationale behind the research.

The study is structured into an introduction, a preface, three chapters, and a conclusion, followed by a list of sources and references, a table of Quranic verses, and another for poetry. The preface introduces Abu al-Barakat al-Anbari and his book *Asrar al-Arabiyyah*.

The first chapter is entitled "Nouns", the second "Verbs", and the third "Particles." The conclusion presents the main findings of the study which can be stated that Abu al-Barakat al-Anbari followed a clear methodology in presenting the Kufan opinions, then critically discussed and refuted them, showing his inclination towards the Basran school, which dominated the majority of his views. In his responses, he combined both evidence from linguistic usage and analogy.

المقدّمة

الحمدُ لله ربّ العالمين والصّلاة والسّلام على رسوله الكريم محمدٍ النّبي الأُمّيّ وعلى آله، وأصحابه أجمعين، وعلى من سار على هديه وخطاه إلى يوم الدّين وبعد؛

فاللّغة العربيّة زاخرة بالعلوم والمعارف، فهي كالبحر تحوي العديد من العلوم بالغة الجمال، ولقد حباها الله بأهمية عظمى بأنْ تكون لغة القرآن الكريم، وصمام الأمان لهذهِ اللّغة القواعد الّتي أثبتها وفصّلها البصريّون والكوفيّون، وألفوا فيها الكتب الكثيرة.

تكمن أهمية الدّراسة في معرفة منهج أبي البركات الأنباري وآرائه الخاصة بالكوفيّين في كتابٍ اشتهر صاحبه بالخلاف النّحويّ بين البصريّين والكوفيّين.

وكان المنهج الملائم للدّراسة المنهج الوصفيّ التّحليليّ، الّذي يقوم على استقراء النّصوص وتحليلها، إذ قمتُ برصد آراء الكوفيّين في كتاب أسرار العربيّة، ثمّ عنونتُها بمسائل، ثمّ وازنتها بآراء العلماء الآخرين، وختمتُ بترجيحي الخاص في كل مسألة، مقدمًا الرّأي الكوفيّ في الغالبية العظمى من المسائل.

وقد قُسِّمَت الدّراسة إلى مقدمة، فتمهيد، فثلاثة فصول، فخاتمة، تناولت في التّمهيد التّعريف بأبي البركات الأنباري، وبكتابه أسرار العربيّة، فجاء **الفصل الأول** بعنوان **(الأسماء)**، و**الثّاني** بعنوان **(الأفعال)**، والثّالث بعنوان **(الحروف)**، وجاءت الخاتمة بأهم النّتائج الّتي توصلت إليها في الدّراسة، ثمّ الفهارس الفنية.

ومن أهم الصّعوبات الّتي واجهتها في كتابة الدّراسة قلة كتب الخلاف المتأصلة في الخلاف النّحويّ، وصعوبة فهم الآراء الكوفية في بعض الأحيان.

واستعنتُ بعدد من كتب الخلاف النّحويّ بين أهل البصرة وأهل الكوفة، إلى جانب كتاب الدّراسة **(أسرار العربيّة) لأبي البركات الأنباري، تحقيق: بركات يوسف هَبّود، و(كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين) لأبي البركات الأنباري، و(كتاب التّبيين عن مذاهب النّحويّين) لأبي البقاء العكبري، و(كتاب ائتلاف النّصرة) للزّبيدي، و(كتاب اللّمع في العربيّة) لابن جنّي، و(كتاب همع الهوامع) للسّيوطي، و(شرح المفصل) لابن يعيش، وغيرها.**

لم يُدرس هذا الموضوع من قبل، ولم أجد دراسة اختصت بآراء الكوفيّين في كتاب أسرار العربيّة لأبي البركات الأنباري، ولكن هناك دراسات تناولت الحديث عن كتاب أسرار العربيّة، منها:

– الحجاج اللّغوي في كتاب أسرار العربيّة لأبي البركات الأنباري، أحمد خضير، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، 2019.

– المصطلح النّحوي في كتاب أسرار العربيّة لابن الأنباري: دراسة وصفية، حدة بن شنة، رسالة ماجستير، 2018.

– التّعليل في القياس في كتاب أسرار العربيّة للأنباري، عفاف المقابلة ونهاد الموسى، بحث مُحكّم، مجلة اتحاد الجامعات العربيّة للآداب، 2016.

– التّعليل في كتاب أسرار العربيّة، عفاف المقابلة، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2015.

لكن هذه الدّراسات لم تتناول الحديث عن آراء الكوفيّين في أسرار العربيّة بشكل مباشر.

وأجدد شكري للدكتور المشرف (د. محمد عطا أبو فنّون)، الّذي لم يألُ جهدًا في تقديم العون والمساعدة الدّائمة لي، فحفظه الله، وأطال في عمره، وجعله ذخرًا لجامعتنا.

وفي الختام، أدعو الله أنْ أكون قد وُفقتُ في هذه الدّراسة، وقدمت الشّيء اليسير عن هذا الموضوع، فما كان من توفيق فمن الله، وإنْ أخطأت فمن نفسي، وأسأل الله التّوفيق والسّداد في هذا العمل.

التّمهيد

يتناول التّمهيد أهم المفاصل الّتي تبنى عليها الدّراسة، فتحدثت فيها عن التّعريف بأبي البركات الأنباريّ، وأهم محطات حياته، وتعريف بكتاب أسرار العربيّة.

أولًا: التّعريف بأبي البركات الأنباري.

اسمه ونسبه.

هو عبد الرحمن بن محمّد بن عبيد الله بن أبي سعيد الأنباري[1]، وكنيته أبو البركات، ولُقِب بكمال الديّن النّحويّ.[2]

مولده ووفاته.

كانت ولادته في الأنبار، في شهر ربيع الآخر سنة ثلاث عشرة وخمسمائة للهجرة، وتوفي ليلة الجمعة التّاسع من شهر شعبان سنة سبع وسبعين وخمسمائة للهجرة في بغداد، ودفن بباب أبرز بتربة الشّيخ أبي إسحاق الشّيرازي –رحمه الله تعالى–.[3]

ثقافته ومكانته العلميّة.

كان أبو البركات الأنباري عالمًا فاضلًا زاهدًا، سكن في بغداد من صباه إلى أنْ توفيَّ بها، وأخذ الفقه على سعيد بن الرّزاز[4] (ت: 602 هـ)، وَتَفقَّه في المدرسة النّظامية على المذهب الشّافعيّ، وقرأ اللّغة

---

[1] الأنباري: نسبة إلى الأنبار، وهي بلدة على الفرات في غربي بغداد بينهما عشرة فراسخ، ينظر: الحموي، ياقوت، **معجم البلدان**، 257/1.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 13، والحنبلي، ابن عماد، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، 102/11، والقفطي، **إنباه الرواة**، 169/2، وابن خلكان، **وفيات الأعيان**، 139/3، والزركلي، **الأعلام**، 327/3، وكحالة، عمر، **معجم المؤلفين**، 396/13.

[3] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 13–17، ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، 139/3، والزركلي، **الأعلام**، 327/3.

[4] سعيد بن محمد بن عمر ابن منصور بن الرزاز، وهو إمام الفقه، ينظر: القفطي، **إنباة الرواة**، 409/2.

على الشّيخ أبي منصور موهوب بن الخضر الجواليقيّ[1] (ت: 540 هـ)، وقرأ النّحو على أبي السّعادات بن الشّجريّ[2] (ت: 542 هـ) وغيره، حتى برع في النّحو وصار شيخ وقته، ودراسته في المدرسة النّظامية كانت مدّة من الزّمن، ثمّ انقطع في منزله منشغلًا بالعلم والعبادة، وأقرأ النّاس العلم على طريقة سديدة، وسيرة جميلة، من الورع والمجاهدة والتّقلل والنّسك وترك الدّنيا ومحاسنة أهلها، واشتهرت تصانيفه وظهرت مؤلفاته، وتردّد الطّلبة إليه، وأخذوا عنه، واستفادوا منه، وكان مقيمًا برباط له بشرقيّ بغداد، في الخاتونية الخارجة، وله شعر منه:[3]

تَدرّع بِجلباب الْقَناعَةِ وَالياس وَصُنْهُ عَن الْأطماعِ في أَكرِمِ النّاس[4]

وَكُنْ راضِيا بِاللهِ تَحْيا مُنَعّمًا وَتَنْجو مِن الضّراءِ وَالْبؤسِ وَالباسِ[5] (الطّويل)

ومِنْ أهم كتبه كتاب (أسرار العربيّة) وهو سهل المأخذ كثير الفائدة، وله كتاب في (نزهة الألباب في طبقات الأدباء) جمع فيه المتقدمين والمتأخرين، وكتاب (الإنصاف في مسائل بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين)، وكتاب (الفرق بين المذكر والمؤنث).[6]

---

[1] هو موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسن الجواليقيّ؛ كان عالما بالأدب واللغة، كانت مولده ووفاته ببغداد، مات سنة (540 هـ)، نسبته إلى عمل الجواليق وبيعها، ينظر: الزركلي، **الأعلام**، 7/334-335.

[2] هو هبة الله بن علي بن محمد الحسني الشريف، المعروف بابن الشجري، كان من أئمة العلم باللغة والأدب وأحوال العرب، مولده ووفاته ببغداد، فتوفي سنة (542 هـ)، ينظر: الزركلي، **الأعلام**، 8/74.

[3] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 13-14، والقفطي، **إنباه الرواة**، 2/169-170.

[4] ينظر: القفطي، **السّابق**، 2/170.

[5] ينظر: **نفسه**، 2/170.

[6] ينظر: ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، 3/139.

ثانيًا: التّعريف بكتاب أسرار العربيّة

يعدّ كتاب أسرار العربيّة من الكتب القديمة، فاستقى أبو البركات الأنباري كثيرًا من مادّته من كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف)، فكان أسلوب الكتاب سلسًا، سهلًا، واضحًا، بعيدًا عن التّعقيد، فلا تحسّ بالجفاف النّحويّ والمنطقيّ الّذي تجده في كثير من كتب النّحو في ذلك العصر، فكتاب أسرار العربيّة كتاب متميّز في موضوعه، وفي طريقة عرضه لمادّته.[1]

ويتألف هذا الكتب من ثلاثين فصلًا، تدور هذه الفصول حول النّحو والصّرف، أما الّذي تضمنه كتاب أسرار العربيّة، فهما الجانبان: العلمي والتّطبيقي معًا، فمن خلال الدّراسة والتّمعّن في هذا الكتاب تبرز أهمّيّته وقيمته العلمية اللّغوية الكبيرة.

منهج أبي البركات الأنباري في تأليفه

يُعدّ هذا الكتاب كسائر كتب النّحو، ففيه مباحث المعرب والمبني، والمذكر والمؤنث، والجموع الثّلاثة، والمبتدأ والخبر وسائر المرفوعات والمنصوبات والمجرورات بالحروف وبالإضافة، والمجزومات، ويمتاز هذا الكتاب عن غيره من الكتب بأمرين اثنين:[2]

أولها– أنّ أبا البركات الأنباري رتّب العلل والأسباب، في علامات الإعراب، عن طريق السّؤال والجواب، كالرّفع بالضّمة والألف وثبوت النّون، وكالنّصب وعلاماته، والجرّ وعلاماته، والجزم وعلاماته، سواء أكانت

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 20.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 4. (تحقيق: محمد البيطار)، ومقابلة، عفاف، **التعليل في كتاب أسرار العربيّة**، 12، (رسالة دكتوراة، 2015).

العلامات حركات أم حروفًا، أو علامات إعراب بالحركة أم الحرف، أم الحذف.[1]

ثانيهما– قُرْب المأخذ وكثرة الفوائد، ممّا لا تكاد تجده في كتاب واحد، ويتّضح ذلك مثلًا من خلال الكتاب عن طريقة تعليله ودليله من الباب العاشر الّذي هو باب الفاعل إذ ذكر أنّه إنْ قال قائل: ما الفاعل؟ قيل اسم ذكرته بعد فعل، وأسندت ذلك الفعل إليه، فإنْ قيل: لِمَ كان إعرابه الرّفع؟ قيل: للفرق بينه وبين المفعول، فإنْ قيل: فهلّا عكسوا، وكان الفرق واقعًا؟ قيل لخمسة أوجه (وعدّها) معللًا مستدلًا، وهذه طريقته في كتابه من أوّله إلى آخره[2]، وهي طريقة تساعد في فهم القواعد وترسيخها في العقل.

تضمن كتاب الأنباري مُقدّمة في البداية، وقد قسمه إلى أبواب كثيرة، فتناول الكلم وأقسامه من اسم وفعل وحرف، ثمّ الإعراب والبناء، ثمّ المعرب والمبني، ثمّ إعراب الاسم المفرد، ثمّ التّثنيّة والجمع، ثمّ جمع التّأنيث، ثمّ جمع التّكسير، ثمّ باب المبتدأ، ثمّ باب خبر المبتدأ، ثمّ باب الفاعل، ثمّ باب المفعول، ثمّ باب ما لم يسمّ فاعله، ثمّ باب نعم وبئس، ثمّ باب حبذا، ثمّ باب التّعجب، ثمّ باب عسى، ثمّ باب كان وأخواتها، ثمّ باب ما، ثمّ باب إنّ وأخواتها، ثمّ باب ظننت وأخواتها، ثمّ باب الإغراء، ثمّ باب التّحذير، ثمّ باب المصدر، ثمّ باب المفعول فيه، ثمّ باب المفعول معه، ثمّ باب المفعول له، ثمّ باب الحال، ثمّ باب التّمييز، ثمّ باب الاستثناء، ثمّ باب ما يجر به الاستثناء، ثمّ باب ما ينصب به في الاستثناء، ثمّ باب كم، ثمّ باب العدد، ثمّ باب النّداء، ثمّ باب التّرخيم، ثمّ باب النّدبة، ثمّ باب لا، ثمّ باب حروف الجرّ، ثمّ باب حتّى، ثمّ باب مُذْ ومُنْذُ، ثمّ باب القسم، ثمّ باب الإضافة.[3]

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 4، (تحقيق: محمد البيطار)، ومقابلة، عفاف، **التعليل في كتاب أسرار العربيّة**، 12–13، (رسالة دكتوراة، 2015).

[2] ينظر: ابو البركات الأنباري، **السّابق**، 4–5. (تحقيق: محمد البيطار)، ومقابلة، عفاف، **السّابق**، 13، (رسالة دكتوراة، 2015).

[3] ينظر: مقابلة، عفاف، **السّابق**، 13، (رسالة دكتوراة، 2015)، 13.

ثمّ انتقل للتّوابع، فتناول باب التّوكيد، ثمّ باب الوصف، ثمّ باب عطف البيان، ثمّ باب البدل، ثمّ باب العطف.[1]

ثمّ أشار إلى باب مالا ينّصرف، ثمّ باب إعراب الأفعال وبنائها، ثمّ باب نواصب المضارع، ثمّ باب حروف الجزم، ثمّ باب الشّرط والجزاء، ثمّ باب المعرفة والنّكرة، ثمّ باب جمع التّكسير، ثمّ باب التّصغير، ثمّ باب النّسب، ثمّ باب أسماء الصّلات، ثمّ باب حروف الاستفهام، ثمّ باب الحكاية، ثمّ باب الخطاب، ثمّ باب الألفات، ثمّ باب الإمالة، ثمّ باب الوقف، ثمّ باب الإدغام.[2]

وهذه الطّريقة الّتي اتّبعها أبو البركات الأنباري في كتابه (أسرار العربيّة)، فاستخدم الطّرق السّهلة البعيدة كل البُعد عن الغموض والتّعقيد، وقد حقق الكتاب محققان اثنان، الأوّل محمّد بهجة البيطار، والثّاني بركات يوسف هَبّود، وقد اخترت تحقيق بركات يوسف هَبّود؛ لجودته، ورصانته، ووضحه، ولحداثته، ولأنّه تجاوز الهفوات الّتي وقع فيها محمد بهجة البيطار.

[1] ينظر: مقابلة، عفاف، **التعليل في كتاب أسرار العربيّة**، 13، (رسالة دكتوراة، 2015).

[2] ينظر: مقابلة، عفاف، **التعليل في كتاب أسرار العربيّة**، 13-14، (رسالة دكتوراة، 2015).

الفصل الأوّل

الأسماء

المسألة الأولى: العامل في رفع المبتدأ والخبر.

المسألة الثّانية: عامل المبتدأ عند تقدّم شبه الجملة الظّرفية عليه.

المسألة الثّالثة: الضّمير في خبر المبتدأ المفرد.

المسألة الرّابعة: القول في العطف على اسم (إنَّ) بالرّفع قبل مجيء الخبر.

المسألة الخامسة: تقديم الخبر على المبتدأ.

المسألة السّادسة: تقديم معمول اسم الفعل عليه.

المسألة السّابعة: عامل النّصب في المفعول معه.

المسألة الثّامنة: تقديم المفعول لأجله على العامل.

المسألة التّاسعة: التّرخيم.

أولًا- ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف

ثانيًا- ترخيم المضاف إليه

ثالثًا- ترخيم الاسم المفرد الّذي قبل آخره حرف ساكن بحذف آخره مع حذف السّاكن

المسألة العاشرة: أصل كلمة (اسم).

المسألة الحادية عشرة: إعراب الأسماء السّتّة.

المسألة الثّانية عشرة: توكيد النّكرة توكيدًا معنويًّا.

المسألة الثّالثة عشرة: الضّمير في (إيّاك) وأخواتها.

المسألة الرّابعة عشرة: لفظا (كلا وكلتا) مثنيان لفظًا ومعنًى، أم معنًى فقط.

الفصل الأوّل: الأسماء.

يتناول هذا الفصل المسائل الّتي تختص بالأسماء، وعددها أربع عشرة مسألة، وهي على النّحو الآتي:

المسألة الأولى

العامل في رفع المبتدأ والخبر

يَحُدّ النّحاة المبتدأ بأنّه الاسم المجرد عن العوامل اللّفظية غير الزّائدة مُخبَرًا عنه أو وصفًا رافعًا لمستغنى به، فالاسم يشمل الصّريح والمؤوّل نحو: ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ ﴾[1]، والمجرد عن العوامل اللّفظيّة غير الزّائدة، أما الزّائدة نحو: (بِحَسْبِك درهمٌ) و ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾[2] فهي لا تؤثر بالمبتدأ، مخبرًا عنه أو وصفًا مخرج لأسماء الأفعال والأسماء قبل التّركيب، ورافعًا لمستغنى به يحوي الفاعل نحو: (أقائمٌ الزيدان؟)، ونائبه نحو: (أمضروبٌ العبدان؟)، والمقصود بذلك أنّ المبتدأ نوعان: مبتدأ له خبر، ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر.[3]

اختلف النّحويّون في العامل في خبر المبتدأ، فذهب الكوفيّون إلى أنّ عامل الخبر هو المبتدأ، وذهب البصريّون إلى أنّ الابتداء وحده هو العامل في الخبر؛ لأنّه لمّا وجب أنْ يكون عاملًا في المبتدأ، وجب أنْ يكون عاملًا في الخبر قياسًا على العوامل اللّفظيّة الّتي تدخل على المبتدأ (وهو على رأي بعضهم)، وذهب قوم منهم أيضًا إلى أنّ الابتداء عَمِلَ في المبتدأ، والمبتدأ عَمِلَ في الخبر، وذهب سيبويه

---

[1] **البقرة**، 184.

[2] **فاطر**، 3.

[3] ينظر: النّحوي، ابن هشام، **أوضح المسالك**، 186/1، وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 201/1، والسّيوطي، **همع الهوامع**، 360/1، والسّامرائي، فاضل، **معاني النحو**، 149/1.

وجماعة معه إلى أنّ العامل في الخبر هو الابتداء والمبتدأ جميعًا؛ لأنّ الابتداء لا ينفك عن المبتدأ، ولا يصحّ للخبر معنى إلّا بهما –أي المبتدأ والخبر–، فدلَّ على أنّهما العاملان فيه[1]، بمعنى أنّ الكوفيّين ذهبوا إلى أنّ العامل في الخبر هو المبتدأ، أمّا البصريّون فذهبوا إلى أنّ الابتداء هو العامل في رفع الخبر، أمّا سيبويه فذهب إلى أنّ العامل في الخبر هو كلّ مِنْ الابتداء والمبتدأ.

وذهب أبو البركات الأنباري إلى أنّ "المُختار عنده أنّ العامل في الحقيقة هو الابتداء وحده دون المبتدأ؛ لأنّ الأصل في الأسماء ألّا تعمل، وإذا ثبت أنّ الابتداء له تأثير في العمل؛ فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له، والتّحقيق فيه أنّ الابتداء أُعمل في الخبر بواسطة المبتدأ؛ لأنّ المبتدأ مساند له في العمل"[2]، بمعنى أنّ أبا البركات الأنباري أيّدَ الرّأي البصريّ ورفض غيره.

واختلف النّحويّون برافع الاسم المبتدأ، فذهب الكوفيّون إلى أنّه يرتفع بالخبر، وادّعوا أنّهما يترافعان أي المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ –فكل واحد منهما يرفع الآخر–، وذهب سيبويه ومَنْ تابعه من البصريّين إلى أنّه يرتفع بتجريده من العوامل اللّفظية، وذهب بعض البصريّين إلى أنّه يرتفع بما في النّفس من معنى الإخبار عنه، وقد ضعّفه بعض النّحويّين، وذكر أنّ الأمر لو كان كما اعتقدوا، لوجب ألّا ينتصب إذا دخل عليه عامل النّصب؛ لأنّ دخوله عليه لم يغيّر معنى الإخبار عنه، ولوجب ألّا يدخل عليه مع بقائه، فلمّا جاز ذلك دلّ على فساد ما ذهبوا إليه.[3]

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 77، و**الإنصاف**، 38/1–39، وابن بابشاذ، **شرح المقدمة المحسبة**، 345/2، والنّحوي، ابن هشام، **أوضح المسالك**، 193/1، وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 200/1–201، والسّيوطي، **همع الهوامع**، 360/1، وابن عثيمين، **شرح ألفية ابن مالك**، 8/16.

[2] **أسرار العربيّة**، 77.

[3] ينظر: **نفسه**، 72–73.

"فإنْ قيل: فَلِمَ جعلتم التّعرّي عاملًا وهو عبارة عن عدم العوامل؟، قيل: لأنّ العوامل اللّفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة، وإنّما هي أمارات وعلامات، فإذا ثبت أنَّ العوامل في محل الإجماع إنّما أمارات وعلامات، فالعلامة تكون بعدم الشّيء، كما تكون بوجود شيء، ألا ترى أنّه لو كان معك ثوبان، وأردت أنْ تميّز أحدهما عن الآخر، لكنت تصبغ أحدهما مثلًا، وتترك صبغ الآخر، فيكون عدم الصّبغ في أحدهما كصبغ الآخر، فتَبَيَّنَ بهذا أنّ العلامة تكون بعدم شيء، كما تكون بوجود شيء، وإذا ثبت هذا؛ جاز أنْ يكون التّعرّي من العوامل اللّفظية عاملًا".[1]

وذكر أبو البركات الأنباري سبب تخصيص المبتدأ بالرّفع دون غيره وذلك على ثلاثة أوجه:[2]

الأول: أنّ المبتدأ جاء في أقوى أحواله وهو الابتداء، فَمُنِحَ الحركة الأقوى وهي الرّفع، والثّاني: فكان المبتدأ أول وكذلك الرّفع، فَمُنِحَ الأوّل الأوّل، والثّالث: أنّ المبتدأ مُخبّر عنه كما أنّ الفاعل مُخبّر عنه، والفاعل مرفوع، فكذلك ما أشبهه.[3]

وَرَدَّ أبو البركات الأنباري على مَنْ ذهب إلى أنّ الابتداء يعمل في المبتدأ، والمبتدأ يعمل في الخبر، وَرَدَ رَدّه هذا في كتاب الإنصاف ولم يردّ هذا الردّ في كتاب أسرار العربيّة، فذكر الكوفيّون أنّ الابتداء يعمل في المبتدأ، والمبتدأ يعمل في الخبر دون الابتداء؛ لأنّ الابتداء عامل معنوي، والعامل المعنوي ضعيف؛ فلا يعمل في شيئين كالعامل اللّفظي، فردّ عليهم أبو البركات الأنباري أنّ هذا ضعيف؛ وعلّل ذلك؛ بأنّه متى وجب كونه عاملًا في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره؛ لأنّ خبر المبتدأ يتنزل منزلَةَ الوَصْفِ، فالخبر هو المبتدأ في المعنى، كقولك: (زيدٌ قائمٌ، وعمرٌو ذاهبٌ) أو منزل منزلته، كقولك: (زيد

---

[1] أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 73.

[2] ينظر: **نفسه**، 73.

[3] ينظر: **نفسه**، 73.

الشّمسُ حُسْنًا، وعمرو الأسدُ شدةً) أي يتنزل منزلته، وكقولهم: (أبو يوسف أبو حنيفة) أي يتنزل منزلته في الفقه، فقال الله تعالى: ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْۗ﴾[1] أي تتنزل منزلتهن في الحرمة والتّحريم؛ فلمّا كان الخبر هو المبتدأ في المعنى، أو منزّلًا منزلته تنزل منزلة الوصف؛ لأنّ الوصف في المعنى هو الموصوف، فإنّه إذا قيل: (قامَ زيدٌ العاقلُ، وذهبَ عمروٌ الظّريفُ) إنّ العاقل في المعنى هو (زيد)، والظّريف في المعنى هو (عمرو)، ولهذا لمّا تنزل الخبر منزلة الوصف كان تابعًا للمبتدأ في الرّفع؛ كما تتبع الصّفة الموصوف، وكما أنّ العامل في الوصف هو العامل في الموصوف، سواء كان العامل قويًّا أو ضعيفًا.[2]

وكذلك ردَّ أبو البركات الأنباري على الكوفيّين في أنّ المبتدأ والخبر يترافعان؛ لأنّ كل واحد منهما لا بد له من الآخر، ولا يمكنه أن يتخلى عنه؛ فعلّق أبو البركات الأنباري على ذلك بأنّه فاسد، ووضح رأيه عن طريق وجهين اثنين:[3]

"الوجه الأول: أن ما ذكرتموه يؤدِّي إلى محال؛ لأنّ العامل سبيله أن يُقَدَّرَ قبل المعمول، وإذا قلنا إنّهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قَبْلَ الآخر، وذلك مُحَال، وما يؤدي إلى المحال محال".[4]

"والوجه الثّاني: أن العامل في الشّيء ما دام موجودًا لا يدخل عليه عامل غيره؛ لأن عاملًا لا يدخل على عامل، فلمّا جاز أنْ يقال: (كان زيدٌ أخاك، وإنّ زيدًا أخوك، وظننتُ زيدًا أخاك)، بطل أنْ يكون أحدهما عاملًا في الآخر".[5]

---

[1] **الأحزاب**، 6

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 40/1.

[3] ينظر: **نفسه**، 40/1.

[4] **نفسه**، 40/1.

[5] **نفسه**، 40/1-41.

ويرى ابن عثيمين أنّ هذا الخلاف لا فائدة ولا جدوى منه، والمُهمّ أنْ نعرف أنَّ المبتدأ مرفوع، وأنَّ الخبر مرفوع، فالعربي حين قال: (زيدٌ قائمٌ)، لم يكن يخطر بباله أنّ زيدًا ارتفع؛ لأنه ابتُدِئ به، ولكن يفعله العلماء لتمرين العقول.[1]

ويرى الباحث أنّ الرّأي الكوفيّ أقرب للصّواب؛ لأنّ المبتدأ والخبر يترافعان؛ بمعنى أنّ الخبر يرفع المبتدأ، وأنّ المبتدأ يرفع الخبر؛ لأنّ المبتدأ يحتاج للخبر، والخبر يحتاج للمبتدأ، ولا يتمّ الكلام إلّا بوجودهما معًا، ولهذا أقول إنّهما يترافعان، وما احتج به أبو البركات الأنباري من أنّ هذا مُحال يُعدّ خلافًا لا جدوى منه.

[1] ينظر: **شرح ألفية ابن مالك**، 8/16، وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 201/1.

المسألة الثّانية

عامل المبتدأ عند تقدّم شبه الجملة الظّرفية عليه

بدأ أبو البركات الأنباري بالرّأي الكوفيّ في مسألة رافع المبتدأ عند تقدم شبه الجملة عليه، ثمّ ردّ عليهم في كتاب الإنصاف، ولم يردّ عليهم في كتاب أسرار العربيّة، فاختلف نحاة الكوفة والبصرة في الظّرف إذا كان مقدمًا على المبتدأ، نحو: (عندك زيدٌ)، فذهب الكوفيّون إلى أنّ المبتدأ يرتفع بالظّرف، ويخرج عن كونه مبتدأ، ووافقهم على ذلك أبو الحسن الأخفش (ت: 215 هـ)، وذهب البصريّون إلى أنّه في موضع الخبر كما لو كان متأخرًا.[1]

فذكر أبو البركات الأنباري أنّ الّذي يدلّ على صحة ذلك أنّ الظّرف عند سيبويه (ت: 148 هـ) يرفع إذا وقع خبرًا لمبتدأ، أو صلة لموصول، أو معتمدًا على همزة الاستفهام، أو صفة لموصوف، أو حالًا لذي حال، واحتج أبو البركات الأنباري على صحة ما ذكره بعدد من الآيات القرآنية، فالخبر[2] كقوله تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ جَزَآءُ ٱلضِّعْفِ﴾[3] فـ (جزاء) مرفوع بالظّرف (لَهُمْ)[4]، والصّلة كقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[5] فـ (عِلْمُ) مرفوع بالظّروف (عنده) هي الصّلة، والمعتمد على الهمزة كقوله تعالى: ﴿ أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ ﴾[6] فـ (شَكٌّ) مرفوع بالظّروف (أَفِي)، والصّفة نحو: (مررتُ برجلٍ صالحٍ في الدّارِ أبوه) فـ (أبوه)

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 74، **والإنصاف**، 44/1، والعكبري، **التّبيين**، 233.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 44/1.

[3] **سبأ**، 37.

[4] ينظر: الفراء، **معاني القرآن**، 364/2.

[5] **الرعد**، 43.

[6] **إبراهيم**، 10.

مرفوع بالظّرف (في الدّارِ)، والحال نحو: (مررتُ بِزيدٍ في الدّارِ أبوه)[1] فـ (أبوه) مرفوع بالظّرف (في الدّارِ)، فيعتمد أبو البركات الأنباري في ترجيحه للرّأي البصريّ على السّماع.

وردّ على الكوفيّين عندما قالوا: إنّ الأصل في قولك: (أمامك زيد، وفي الدّار عمرو)، (حَلَّ أمامك زيدٌ، وحلّ في الدّارِ عمرٌو)، وتعليلهم أنّه تمّ حذف الفعل، واكتفى بالظّرف منه، وعدَّ أبو البركات الأنباري أنّ هذا الأمر لا يسلم؛ وأنَّ التّقدير: في الفعل التّقديم، بل الفعل وما عمل فيه في تقدير التّأخير؛ وتقديم الظّرف لا يدلّ على تقديم الفعل؛ لأنّ الظّرف معمول الفعل، والفعل هو الخبر، وتقديم معمول الخبر لا يدلّ على أنّ الأصل في الخبر التّقديم؛ ولأنّ المبتدأ يخرج عن كونه مبتدأ بتقديمه.[2]

وردَّ على ما ذكره الكوفيّون مِنْ أنَّ سيبويه يساعدهم في ذلك في أنّ الظّرف يُرْفَع إذا وقع خبرًا لمبتدأ، أو صفة لموصوف، أو حالًا لذي حال، أو صلة لموصول، أو معتمدًا على همزة الاستفهام إلى غير ذلك، فإنّما كان ذلك؛ لأنّ هذه المواضع أولى بالفعل من غيره، فَرَجَحَ جانبهُ على الابتداء، كما قال في اسم الفاعل إذا جرى خبرًا لمبتدأ، أو صفة لموصوف، أو حالًا لذي حال، أو صلة لموصول، أو معتمدًا على همزة الاستفهام، فالخبر نحو: (زيدٌ قائمٌ أبوه)، والصّلة نحو: (رأيتُ الذّاهِبَ غُلَامُه) والمعتمد على الهمزة نحو: (أَذَاهِبٌ أَخَوَاكَ)، والحال نحو: (جاءني زيد ضاحكًا وجْهُه)، فكان ذلك؛ لأنَّ هذه الأشياء أولى بالفعل من غيره؛ فلهذا غَلَبَ جانب تقديره، بخلاف ما وقع الخلاف فيه.[3]

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 1/44-45.

[2] ينظر: **نفسه**، 1/46-47.

[3] ينظر: **نفسه**، 1/46-47.

وذهب ابن جنّي إلى أنّ الظّرف قد يقع خبرًا عن المبتدأ، وهو على وجهين ظرف زمان، وظرف مكان، والمبتدأ على وجهين (جثة وحدث)، فالجثة ما كان عبارة عن شخص نحو: (زيد، وعمرو)، والحدث هو المصدر نحو القيام والقعود ونحوهما.[1]

فإذا كان المبتدأ (جثة) ووقع الظّرف خبرًا عنه لم يكن ذلك الظّرف إلّا من ظروف المكان، نحو: (زيد خلفك) فـ (زيد) مرفوع بالابتداء والظّرف بعده خبر عنه، والتّقدير: (زيد مستقر خلفك) فحذف اسم الفاعل تخفيفًا، وللعلم به، وجاء الظّرف مكانه، فانتقل الضّمير الّذي كان في اسم الفاعل إلى الظّرف، وارتفع ذلك الضّمير بالظّرف كما كان يرتفع باسم الفاعل، وموضع الظّرف رفع بالمبتدأ.[2]

ولو حُكِيَ: (زيدٌ يوم الجمعة) أو ما أشبه ذلك؛ فهذا لا يجوز؛ وعلّل ابن جنّي ذلك؛ لأنّ ظروف الزّمان لا تكون أخبارًا عن الجثث؛ لأنّه لا فائدة في ذلك، فأما حديثهم (اللّيلة الهلال) فدلّ المعنى أنَّ تقديره اللّيلة (حدوث الهلال أو طلوع الهلال)، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، قال الله تعالى: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾[3]، أي أهل القرية.[4]

ويرى الباحث أنّ (زيد) في قولنا: (عندك زيدٌ) لا يُعدُّ فاعلًا لفعل محذوف تقديره (حلّ)، ولو صحّ هذا التّقدير لاختلطت الجملة الفعلية بالاسمية، لذلك فإنّ توجيه الكوفيين بعيد عن الصّواب والمنطق، وما اعتاد عليه الدّارسون هو كون (زيد) مبتدأ تأخر عن خبره كما ذكر عند البصريّين.

---

[1] ينظر: **اللّمع في العربيّة**، 28.

[2] ينظر: **نفسه**، 28-29.

[3] **يوسف**، 82.

[4] ينظر: ابن جنّي، **اللّمع في العربيّة**، 28-29.

المسألة الثّالثة

الضّمير في خبر المبتدأ المفرد

ذكر أبو البركات الأنباري الرّأي البصريّ في ضروب خبر المبتدأ، ثمّ أردفه برأي الكوفيّين، فذكر أنّ قائلًا قال: على كم ضربًا ينقسم خبر المبتدأ؟، قيل: على ضربين: مفرد، وجملة، فإنْ قيل: على كم ضربًا ينقسم المفرد؟ قيل على ضربين، أحدهما أن يكون اسمًا غير صفة، والآخر أن يكون صفة، أما الاسم غير الصّفة فنحو: (زيدٌ أخوك) فـ (زيد) مبتدأ، و(أخوك) خبره، وكذلك في (عمرٌو غلامك) فـ (عمرو) مبتدأ، و(غلامك) خبره، وليس في شيء من هذا النّحو ضمير يرجع إلى المبتدأ عند البصريّين، وذهب الكوفيّون إلى أنّ في الخبر ضميرًا يرجع إلى المبتدأ، وبه قال علي بن أبي عيسى الرّماني (ت: 384 هـ) من البصريّين.[1]

وأجمعوا على أنّه إذا كان صفة أنّه يتضمن الضّمير، مثل قولك: (زيد قائمٌ، وعمرو حسنٌ) ونحو ذلك.[2]

فالكوفيّون احتجّوا واستدلّوا بأنْ قالوا: إنّما قلنا إنّه يتضمن ضميرًا، وإنْ كان اسمًا غير صفة؛ لأنّه في معنى ما هو صفة، ففي قولك مثلًا: (زيد أخوك) في معنى (زيد قريبك)، و(عمرو غلامك) في معنى (عمرو خادمك)، و(قريبك، وخادمك) يتضمن كل واحد منهما الضّمير، فلمّا كان خبر المبتدأ ههنا في معنى ما يتحمل الضّمير وجب أن يكون فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ.[3]

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 75، و**الإنصاف**، 48/1، ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 205/1.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 48/1.

[3] ينظر: **نفسه**، 48/1.

وأمّا البصريون فاحتجوا واستدلّوا أيضًا بأنْ قالوا: إنّما قلنا إنّه لا يتضمن ضميرًا؛ وذلك لأنّه اسم محض غير صفة، وإذا كان عاريًا عن الوصفية فيجب أنْ يكون خاليًا عن الضّمير؛ لأنّ الأصل في تضمن الضّمير أنْ يكون للفعل، وإنّما يتضمن الضّمير من الأسماء ما كان مُشَابِهًا له ومتضمّنًا معناه، كـ (اسم الفاعل، والصّفة المشبهة به)، ومثال ذلك: ضارب، وكريم.[1]

فَرَدَّ أبو البركات الأنباري على ما ذكره الكوفيّون في كتاب الإنصاف، ولم يردّ عليهم في كتاب أسرار العربيّة، وكان رأيه أنّ ما ذهب إليه الكوفيّون فاسد؛ وعلّل ذلك بأنّه إنّما جاز أنْ يكون (قريبك، وخادمك) متحملًا للضّمير؛ لأنّه يشابه الفعل لفظًا ويتضمنه معنًى، وهو الأصل في تحمل الضّمائر، ولا شُبْهَةَ في مشابهة اسم الفاعل والصّفة المشبهة به للفعل، ففي (خَادِم) على وزن (يَخْدم) في حركته وسكونه، وأنَّ فيه حروف (خدَمَ) الّذي هو الفعل، وكذلك (قريب) فيه حروف (قَرُبَ) الّذي هو الفعل؛ فجاز أنْ يتضمن الضّمير، فأما (أخوك، وغلامك) فلا شبهة في أنّه لا مشابهة بينه وبين الفعل بحالٍ، فينبغي أنْ لا يتحمل الضّمير، وكونه في معنى ما يشبه الفعل لا يوجب شبهًا بالفعل، ففي حروف (أخوك، وغلامك) عارية من حروف الفعل الّذي هو (قَرُبَ، وخَدَمَ)؛ فيجب أن لا يتحمل الضّمير، فالمصدر إنّما عَمِلَ عَمَلَ الفعل، نحو: (ضَرْبِي زيدًا حسنٌ)؛ لتضمنه حروفَه، فلو أقمت ضمير المصدر مقامه، فقلت: (ضَرْبِي زيدًا حسن وهو عمرًا قبيح) لم يجز وإنْ كان ضمير المصدر في معناه؛ لأنّ المصدر إنّما عمل الفعل؛ لتضمنه حروفه، وليس في ضمير المصدر لفظ الفعل؛ فلا يجوز أن يعمل عمله، فكذلك هنا، إنّما

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 1/48-49.

جاز أنْ يتحمل، مثل: (قريبك، وخادمك) الضّمير لمشابهته للفعل وتضمنه لفظه، ولم يجز ذلك في نحو (أخوك) و(غلامك)؛ لأنّه لم يشابه الفعل ولم يتضمن لفظه.[1]

ويرى أبو البركات الأنباري أنّ الرّأي البصريّ هو الصّحيح؛ وعلّل ذلك بأنّ هذه الأسماء محضة، والأسماء المحضة لا تتضمن الضّمائر، وأمّا ما كان صفة نحو: (عمرٌو حسن) وما أشبه ذلك فلا خلاف بين النّحويّين أنّ هذا النّحو يحتمل ضميرًا يرجع إلى المبتدأ؛ لأنّه ينزل منزلة الفعل، ويتضمن معناه.[2]

فالكوفيّون والبصريّون اتفقوا على أنْ يتضمّن الخبر في قولنا: (عمرٌو منطلق) ضمير يعود على المبتدأ، والتّقدير (منطلقٌ هو)، واختلفوا فيما إذا كان الخبر ليس صفة، كقولنا: (زيدٌ غلامك)، فعند الكوفيّين يحتمل ضميرًا، وعند البصريّين لا.

ويرى الباحث أنّ ما ذهب إليه أبو البركات الأنباري هو الأدق والأصح؛ لأنّ المنطق والعقل لا يقول ما ذهب إليه الكوفيّون، ففي قولنا: (زيدٌ غلامك)، لا يمكن تقدير ضمير كون غلامك ليس مشتقًا وإنّما جامد، ولأنّ (غلامك) اسم محض، وبذلك أرجّح رأي البصريّين الّذي اعتمد على العقل والمنطق.

---

[1] ينظر: **الإنصاف**، 49/1.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 75.

المسألة الرّابعة

القول في العطف على اسم (إنَّ) بالرّفع قبل مجيء الخبر

ذكر أبو البركات الأنباري الرّأي البصريّ في القول في العطف على اسم (إنَّ) بالرّفع قبل مجيء الخبر، ثمّ أردفه برأي الكوفيّين، فالكوفيّون اختلفوا في ذلك؛ "فذهب الكسائي (ت: 189 هـ) إلى أنّه يجوز ذلك على الإطلاق سواء تبيّن فيه عمل (إنّ) أو لم يتبيّن، نحو: (إنّ زيدًا وعمرٌو قائمان، وإنّك وبكْرٌ منطلقان)، وذهب الفرّاء (ت: 291 هـ) إلى أنّه لا يجوز ذلك إلّا في ما لم يتّضح فيه عمل (إنّ)، واستدلا على ذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾[1]، فعطف (الصّابئون) على موضع (إنّ) قبل تمام الخبر، وهو قوله تعالى: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ﴾ [2] ومما حكي عن بعض العرب أنّه قيل: (إنّك وزيدٌ ذاهبان)، وقد أوردهُ سيبويه في الكتاب"، وذهب أهل البصرة إلى أنّه لا يجوز ذلك على الإطلاق؛ لأنّه إذا قلت: (إنّك وزيدٌ قائمان) وجب أن يكون (زيد) مرفوعًا بالابتداء، ووجب أنْ يكون عاملًا في خبر (زيد)، وتكون (إنّ) عاملة في خبر الكاف، وقد اجتمعا معًا وذلك لا يجوز.[3]

أمّا بالنّسبة لإعراب الآية في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾[4]، فأعربها النّحاس (ت: 338 هـ) كالتّالي: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا) اسم إنّ، (وَالَّذِينَ هادُوا) عطف عليه. (وَالصَّابِئُونَ) حيث

---

[1] **المائدة**، 69.

[2] **المائدة**، 69.

[3] أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 124، وينظر: ابو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 151/1، وسيبويه، **الكتاب**، 155/2، والعكبري، **التّبيين**، 341، والأشموني، **شرح الأشموني**، 313/1، والسّيوطي، **همع الهوامع**، 239/3.

[4] **المائدة**، 69.

قرأها سعيد بن جبير (والصّابئين) بالنّصب، وهذا لا إشكال فيه، أمّا (وَالصَّابِئُونَ) فيكون التّقدير هُنا: إنّ الّذين آمنوا والّذين هادوا من آمن بالله منهم وعمل صالحًا فلهم أجرهم والصّابئون والنّصارى كذلك.[1]

وذهب أبو البركات الأنباري إلى أنّ الصّحيح ما ذهب إليه البصريّون، وما استدلَّ به الكوفيّون لا حجّة ولا دليل لهم فيه، وأمّا قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾[2] لا دليل لهم فيه ولا حجّة من وجهين: "أحدهما: في الآية تقديم وتأخير، والتّقدير فيها: إنّ الّذين آمنوا والّذين هادوا ومن آمن بالله واليوم الآخر، فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصّابئون والنّصارى كذلك، والوجه الثّاني: أنّه يجعل قوله تعالى: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ﴾[3] خبر الصّابئين والنّصارى، وتضمر للّذين آمنوا والّذين هادوا (خبرًا) مثل الّذي أظهرت للصّابئين والنّصارى، ونحو قولنا: (زيدٌ وعمرٌو قائمٌ) فنجعل: (قائم) خبرًا لـ (عمرو)، وتضمر لـ (زيد) خبرًا آخر مثل الّذي أظهرت لـ (عمرو)، وإنْ شئنا جعلناه خبرًا لـ (زيد)، وأضمرنا لـ (عمرو) خبرًا"[4]، كما قال بشر بن أبي خازم الأسدي:[5]

وَإِلّا فَاعْلَمُوا أنَّا وأنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ[6] (الكامل)

---

[1] ينظر: النّحاس، أبو جعفر، **إعراب القرآن**، 276/1.

[2] **المائدة**،69.

[3] **المائدة**، 69.

[4] أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 124-125، وينظر: **الإنصاف**، 152/1-154.

[5] ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 156/2.

[6] ينظر: الأسدي، بشر بن خازم، **الدّيوان**، 165، وسيبويه، **الكتاب**، 156/2، والنيسابوري، **باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن**، 429/1، وأبو وأبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 154/1، والمنتجب الهمذاني، **الفريد في إعراب القرآن المجيد**، 470/2، **والعيساوي، يوسف، رد البهتان عن إعراب آيات من القرآن الكريم**، 79 والعكبري، **التّبيين**، 345، والسّيرافي، **شرح أبيات سيبويه**، 31/2.

والشّاهد بالبيت في قول الشّاعر: (أنَّا وأنْتُمْ بُغَاةٌ) حيث وقع الضّمير المنفصل الّذي يكون في محلّ الرّفع بعد اسم أنّ وقبل ذكر خبرها.[1]

"وإن شئت جعلت قوله: (بُغَاةٌ) خبرًا للثّاني، وأضمرت للأوّل خبرًا، وإن شئت جعلته خبرًا للأوّل، وأضمرت للثّاني خبرًا".[2]

"وأما قول بعض العرب: (إنّك وزيد ذاهبان) فقد ذكره سيبويه أنّه غلط من بعض العرب، وجعله الشّاعر بمنزلة قول عبد الله بن أبي رواحة":[3]

بَدا لِيَ أَنّي لَستُ مُدرِكَ ما مَضى وَلا سابِقٍ شَيئاً إِذا كانَ جائِيا[4] (الطّويل)

والشّاهد في البيت أنّ (سابِقٍ) جاءت مجرورة مع كونه معطوفًا على (مُدرِكَ)؛ لكونه خبر ليس، وإنْ كان المعطوف عليه منصوبًا بتخيل حرف الجرّ فيه؛ لأنّ الباء تدخل على خبر (ليس) كثيرًا[5]، ومثله قول الأحوص الأنصاري:

مَشَائِيمُ لَيسوا مُصْلِحينَ عَشِيْرَةً ولا نَاعِبٍ إِلَّا بِبَيْنٍ غُرَابُهَا[6] (الطّويل)

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، (الحاشية)، 154/1.

[2] أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 125.

[3] أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 125، وينظر: سيبويه، **الكتاب**، 155/2.

[4] ينظر: ابن رواحة، عبد الله، **الدّيوان**، 166، والمرادي، **توضيح المقاصد والمسالك**، 3/ 1657، وشراب، محمد حسن، **شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النّحوية**، 336/3.

[5] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 126، و**الإنصاف**، (الحاشية)، 155/1.

[6] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 126، وابن يعيش، **شرح المفصل**، 447، والأشموني، **شرح الأشموني**، 117/2.

والشّاهد في (ولا نَاعِبٍ) حيث جاء مجرورًا مع أنّه معطوف على خبر ليس المنصوب الّذي هو قوله (مُصْلِحينَ)؛ وذلك لأنّه بعد أنْ قال: (لَيسوا مُصْلِحينَ عَشِيْرَةً) توهم أنّه قرن خبر (ليس) بالباء الزّائدة، ولا خلاف أنّ هذا نادر، ولا يُقاس عليه.[1]

وأمّا من جهة القياس فقد أجمع الكوفيّون أنّه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع (لا) النّافية للجنس، مثل: (لا رجلَ وامرأةٌ أفضلُ منك) فكذلك مع (إنَّ) لأنّها بمنزلتها، وإن كانت (إنّ) للإثبات ولا للنفي؛ لأنّهم يحملون الشّيء على نقيضه كما يحملونه على نظيره، ويدلّ عليه أنَّه تمّ التّوافق على أنّه يجوز العطف على الاسم بعد تمام الخبر، فكذلك قبل تمام الخبر؛ لأنّه لا فرق بينهما، وأنّه قد عُرِفَ من مذهبهم أنَّ (إنَّ) لا تعمل في الخبر لوهنِها، وإنّما يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها، فإذا كان الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها؛ فلا إحالة إذن؛ لأنّه إنّما كانت المسألة تَفْسُدُ لو قلنا إنّ (إنّ) هي العاملة في الخبر، فيجتمع عاملان، فيكون من غير الممكن ذلك، والكوفيّون لا يذهبوا إلى ذلك؛ فصحَّ ما ذهبوا إليه –من وجهة نظرهم–، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأنْ قالوا: الدّليل على أنَّ ذلك لا يجوز أنّك إذا قلت: (إنّك وزيدٌ قائمان) وجب أنْ يكون (زيد) مرفوعًا بالابتداء، ووجب أنْ يكون عاملًا في خبر (زيد) وتكون (إنّ) عاملة في خبر الكاف، وقد اجتمعا في لفظ واحد؛ فلو قالوا: إنّه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر لأدَّى ذلك إلى أنْ يعمل في اسم واحد عاملان، وذلك غير ممكن.[2]

ويرى الباحث أنّ الرّأي البصريّ وما ذهبوا إليه أقرب إلى الصّواب والمنطق، مع أنّ حجّة البصريّين فيها تعقيد بخصوص العامل، والتّأويل يختص بقوله تعالى، إلّا أنّه مقبول، أكثر من الرّأي

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 126، و**الإنصاف**، (الحاشية)، 157/1.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 151/1–152.

الكوفيّ، إذ لا يعقل أن يتم العطف على اسم (إنَّ) بالرّفع قبل مجيء الخبر كما قال الكوفيّون؛ لأنّ المتعارف عليه أن يُعطف عليه بالنّصب كقولنا: (إنّك وزيدًا قائمٌ)، وهو الّذي يتوافق مع الكثير المطّرد.

المسألة الخامسة

تقديم الخبر على المبتدأ

ذكر أبو البركات الأنباري (ت: 577 هـ) الرّأي البصريّ في مسألة تقديم الخبر على المبتدأ، ثمّ أردفه برأي الكوفيّين، فذهب الكوفيّون إلى أنّه غير جائز، وأنّه إذا تقدم عليه الخبر، يرتفع به ارتفاع الفاعل بفعله، وذكروا أنّه لو جوّزنا تقديم خبر المبتدأ عليه؛ لأدّى ذلك إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، وذلك لا يجوز، وذهب البصريّون إلى أنّه جائز، وعلّق أبو البركات الأنباري على أنّ الّذي ذهب إليه الكوفيّون فاسد؛ بمعنى أنّه رفض رأي الكوفيّين، وعلّل ذلك؛ بأنّ اسم الفاعل أضعف من الفعل في العمل؛ لأنّ الفعل أصل واسم الفاعل فرع عليه، فلا يعمل حتّى يُعتَمد، ولا يجوز ههنا، فوجب ألّا يعمل.[1]

وردَّ أبو البركات الأنباري أيضًا على قول الكوفيّين: بأنّ هذا يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، فذكر أنّه فاسد، وهو مرفوض عنده؛ كوّنه مقدمًا لفظًا مؤخرًا تقديرًا، وإنْ كان مقدّمًا في التّقدير، مؤخّرًا في اللّفظ، كان تقديمه جائزًا، واحتج بالقرآن الكريم للرّد عليهم بقوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً﴾[2]، فالهاء في (نفسه) ضمير (موسى)، وإنْ كان اللّفظ مقدمًا على (موسى)، إلّا أنّه لمّا كان (موسى) مقدّمًا في التّقدير، والضّمير في تقديم التّأخير، كان ذلك جائزًا، فكذلك هنا، والّذي يدلّ على جواز ذلك وقوع الإجماع على جواز (ضَرَبَ غلامَه زيدٌ) وهذا بيّن.[3]

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 74، **والإنصاف**، 56/1، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**،33، والزّمخشري، **المفصل في صناعة الإعراب**، 44، والعكبري، **التّبيين**، 245، وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 228/1، والسّيوطي، **همع الهوامع**، 389/1.

[2] طه، 67.

[3] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 74، و**الإنصاف**، 1/-56-58، و204/1.

وقال ابن يعيش (ت:643 هـ): "يجوز تقديم الخبر على المبتدأ، كقولك: (تميميٌّ أنا، وَمَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ)، وكقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾[1]، المعنى: سواءٌ عليهم الإنذار وعدمه، وقد التزم تقديمه فيما وقع فيه المبتدأ نكرةً والخبر ظرفًا، وذلك قولك: (في الدّار رجلٌ)"[2]، فابن يعيش يوضّح رأي البصريّين بجواز التّقديم.

فالكوفيّون ذهبوا إلى منع جواز ذلك كما ذكرت سابقًا، وحجّتهم في ذلك؛ أنّه يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، فإذا قيل: (قائمٌ زيدٌ)، كان في (قائمٌ) ضمير(زيد) بدليل أنَّه يظهر في التّثنية والجمع، ولو كان خاليًا من الضّمير لكان مُوَحَّدًا في الأحوال كلها.[3]

وأمّا قولهم: إنّه يؤدّي إلى تقديم المضمر على الظّاهر، فقيل: إنَّ تقديم المضمر على الظّاهر إنّما يمتنع إذا تقدّم الاسم المتصل به الضّمير لفظًا ورتبةً، نحو: (ضَرَبَ غلامُه زيدًا)، وأمّا إذا تقدّم لفظًا، وكانت النيّةُ به التّأخير، فلا بَأْسَ به، نحو: (ضَرَبَ غلامَه زيدٌ) فالغلام هنا مفعول، ومَرْتَبَةُ المفعول أنْ يكونَ بعد الفاعل –وهذا الأصل–، فهو وإنْ تقدّم لفظًا، فهو متأخر تقديرًا وحُكْمًا، فإذا ثبت ما ذكره ابن يعيش هنا، فجاز تقديم خبر المبتدأ عليه، وإنْ كان فيه ضمير؛ لأنّ النيّة فيه التّأخير، من قبل أنَّ مرتبة المبتدأ قبل الخبر.[4]

---

[1] البقرة، 6.

[2] **شرح المفصل**، 234/1.

[3] ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، 235/1.

[4] ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، 235/1–236.

وذهب ابن جنّي (ت: 392 هـ) إلى أنّه يجوز تقديم الخبر، وذلك نحو: (قائمٌ زيدٌ، وخلفك بكرٌ)، والتّقدير: (زيدٌ قائمٌ، وبكر خلفك)، فَقُدِّمَ الخبران اتّساعًا، وفيهما ضمير؛ لأنّ النيّة فيهما التّأخير.[1]

وزيادة على ورود التّقديم في القرآن فقد جاء في الشّعر، كقول الفرزدق:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ[2] **(الطّويل)**

حيث قدّم الشّاعر الخبر (بَنُونَا) على المبتدأ (بَنُو) مع التّساوي في التّعريف، والّذي سوّغ ذلك هو المعنى.

وعلّق العكبري (ت: 428 هـ) على هذه المسألة أنّ الدّليل بأنَّ التَّقديم والتّأخير في الكلامِ جائز للتّوسع في الكلام، ولا يمنع ذلك من وقوع الشّيءِ في غير موضعه ومكانه، فقد قدَّموا المفعول على الفاعل مع أنَّ رُتبتهُ متأخرة.[3]

وذهب ابن هشام النّحويّ (ت: 761 هـ) إلى جواز التّقديم والتّأخير، وذلك فيما فقد فيه موجبهما، كقولك: (زيد قائم)، فيترجح تأخيره على الأصل، ويجوز تقديمه لعدم المانع[4]، بمعنى أجاز ابن هشام تقديم الخبر على المبتدأ عند عدم وجود مانع.

---

[1] ينظر: **اللّمع في العربيّة**، 30.

[2] ينظر: الزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 33، وأبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 56/1، والعكبري، **التّبيين**، 246، وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 233/1، وابن الوردي، **شرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة**، 175/1، وابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، 367/1، وابن أبي عمر، **الشرح الكبير على المقنع**، 479/14.

[3] ينظر: العكبري، **التّبيين**، 247.

[4] ينظر: النحوي، ابن هشام، **أوضح المسالك**، 213/1.

وذهب ابن عقيل (ت: 769 هـ) أنّ الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر؛ وعلّل ذلك بأنّ الخبر وصف في المعنى للمبتدأ فاستحق التّأخير، كالوصف، ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لَبس أو نحوه، فتقول: (قائم زيد)، و(قائم أبوه زيد)، و(أبوه منطلق زيد)، و(في الدّار زيد) و(عندك عمرو).[1]

وعلّق الزّبيدي (ت: 1205 هـ) على هذه المسألة أنّ الصّحيح هو المذهب البصريّ، وأمّا المذهب الكوفيّ ففاسد؛ وعلّل ذلك بأنّ الخبر، وإنْ كان مقدّمًا في اللّفظ فهو متأخرّ في المعنى، ولهذا جاز إجماعًا (ضربَ غلامَهُ زيدٌ).[2]

ويرى الباحث أنّ الرّأي الكوفيّ بعيد عن المنطق والصّواب؛ لأنّ هناك شواهد قرآنية وشعريّة تدلّل على جواز تقديم الخبر على المبتدأ، وحجج الكوفيّين واهية وضعيفة، وبذلك أُرجّح رأي البصريّين الّذي اعتمد على السّماع.

[1] ينظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 227/1.

[2] ينظر: الزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 33-34.

المسألة السّادسة

تقديم معمول اسم الفعل عليه

عرّف ابن عقيل أسماء الأفعال بأنّها: "ألفاظ تقوم مقام الأفعال في الدّلالة على معناها، وفي عملها، وتكون بمعنى الأمر، وهو الكثير فيها كـ (مه) بمعنى (اكفف)، و(آمين) بمعنى (استجب)، وتكون بمعنى الماضي كـ (شتان) بمعنى (افترق)، تقول: شتان زيد وعمرو، و(هيهات) بمعنى (بَعُدَ)، تقول: هيهات العقيقُ".[1]

وفي مسألة تقديم معمول اسم الفعل عليه، ذكر أبو البركات الأنباري الرّأي البصريّ، ثمّ أردفه برأي الكوفيّين، فذهب الكوفيّون إلى جواز تقديم معمولها عليها، واستدلّوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾[2]، فنصب (كتاب الله) بـ (عليكم)[3]، بمعنى (كتابَ اللهِ الزموا)، فقدّم المفعول به (كتاب) على عامله (عليكم) بمعنى (الزموا)، وبهذا تقدّم معمول اسم الفعل عليه، واستدلّوا أيضًا بقول الشّاعر:

يَا أَيُّهَا المَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا[4] **(الرّجز)**

والشّاهد في قول الشّاعر: (دَلْوِي دُونَكَا) فإنّ ظاهره أنّ (دلوي) مفعول به مقدّم لـ (دونك)، وبهذا الظّاهر أخذ الكوفيّون، وبَنَوْا على قاعدتهم أنّه يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه.[5]

---

[1] **شرح ابن عقيل**، 302/3.

[2] **النساء**، 24.

[3] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 132، **والإنصاف**، 184/1-185.

[4] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 132، وسلام، أبو عبيدة، **غريب الحديث**، 43/1، والنّحوي، ابن هشام، **أوضح المسالك**، 86/4، وابن هشام، **شرح شذور الذهب**، 417/1، والسّيوطي، **همع الهوامع**، 103/3.

[5] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 132، و**الإنصاف**، (الحاشية)، 184/1.

وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه؛ لأنّها فرع على الفعل في العمل، فينبغي ألّا تتصرّف تصرّفه.[1]

وجزم أبو البركات الأنباري بأنّ الصّحيح عنده ما ذهب إليه البصريّون؛ لأنّه اعتمد على السّماع، وأمّا ما استدلّ به الكوفيّون فلا حجّة، فرأي الكوفيّين عند أبي البركات الأنباريّ مرفوض؛ وفنّدَ رأيهم بخصوص الآية: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ ليس (كتاب الله) منصوبًا بـ (عليكم)، وإنّما هو منصوب على المصدر بفعل مقدّر، وإنّما قدّر هذا الفعل، ولم يظهر لدلالة ما تقدّم عليه من قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ وَبَنَاتُكُمۡ وَأَخَوَٰتُكُمۡ﴾[2]؛ لأنّ في ذلك دلالة على أنّ ذلك مكتوب عليهم، فنصب (كتابَ اللهِ) على المصدر، كقوله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلۡجِبَالَ تَحۡسَبُهَا جَامِدَةٗ وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِۚ صُنۡعَ ٱللَّهِ﴾[3]، فنصب: (صُنْعَ الله) على المصدر بفعل مقدّر دلّ عليه ما قبله[4]، قال عبيد الرّاعي بن حصين:

دَأَبْتُ إلى أن يَنْبُتَ الظِّلُّ بَعْدَمَا تَقَاصَرَ حتى كَادَ في الآل[5] يَمْصَحُ

وجِيفَ المَطَايَا، ثم قلتُ لصحبتي ولم ينزلوا: أَبْرَدْتُمُ فْتَرَوَّحُوا[6] (الطّويل)

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 132، و**الإنصاف**، 185/1.

[2] **النساء**، 23.

[3] **النمل**، 88.

[4] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 132–133، **والإنصاف**، 185.

[5] الآل: أي السّراب، ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، 37/11.

[6] ينظر: والنّميري، الرّاعي، **الدّيوان**، 44، أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 133، و**الإنصاف**، 187/1، وسيبويه، **الكتاب**، 383/1، ويعقوب، إيميل، **المعجم المفصل في شواهد العربيّة**، 115/2، وشراب، محمد، **شرح الشّواهد الشّعرية في أمات الكتب النحوية**، 264/1.

الشّاهد في هذا البيت (وجِيفَ المَطَايَا) حيث نصبها على المصدر المؤكد، لقوله: (دأبتُ)، والتّقدير (دأبت وأوجفت المطايا وجيفًا)، فنصب الشّاعر (وجيف) على المصدر بفعل مُقدّر.[1]

وعلّق أبو البركات الأنباري على ما ذكره الشّاعر: (يَا أَيُّهَا المَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا...)، بأنّه لا حجّة لهم فيه من وجهين: الأوّل: أنّ قوله (دَلْوِي دُونَكَا) في موضع رفع؛ وعلّل أبو البركات الأنباري ذلك بأنّه خبر المبتدأ مقدّر، والتّقدير فيه: (هذا دلوي دونكا)، والثّاني: أنّه في موضع نصب، ولكن بإضمار فعل، والتّقدير فيه: (خذ دلوي دونك)، ودونك تفسير لذلك (الفعل المُقدّر)[2]، فأوّل أبو البركات الأنباري ما احتجّ به الكوفيّون.

كما قال تأبط شرًا:[3]

ما إن يَمَسُّ الأرضَ إلا مَنْكِبٌ منه، وحرف السَّاقِ، طَيَّ المِحْمَلِ[4] (الرّجز)

"فقول الشّاعر: (طَيَّ المِحْمَلِ) منصوب؛ لأنّه مصدر، والعامل فيه فعل مُقَدَّر، والتّقدير فيه: (طُوِيَ طيَّ المحمل)، وإنّما قدّر ولم يظهر لدلالة ما تقدّم عليه من قوله: (ما إنْ يمسّ الأرض إلّا منكب منه)، فقدّر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدّم عليه".[5]

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 133، و**الإنصاف**، (الحاشية)، 187/1.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 133–134.

[3] ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 186/1.

[4] ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 359/1، والمبرد، **المقتضب**، 204/3، وابن جنّي، **الخصائص**، 311/2، وأبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 186/1، وابن هشام، **أوضح المسالك**، 195/2.

[5] أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 186/1.

ويرى الباحث أنّ الرّأي الكوفي أقرب إلى الصّواب والصّحة من الرّأي البصريّ؛ لأنّ الكوفيّين احتجّوا على هذه المسألة بالقرآن والشّعر، وكان احتجاجهم يعتمد على السّماع من خلال الشّاهد القرآنيّ والشّعريّ، في حين أنّ البصريّين ذهبوا إلى التّأويل والتّخريج الّذي يمكن الابتعاد عنه.

المسألة السّابعة

عامل النّصب في المفعول معه

عرّف ابن هشام المفعول معه بأنّه: "اسم، فضلة، تالٍ لواو بمعنى (مع)، تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه، معناه وحروفه، كـ: (سرت والطّريق) و(أنا سائر والنّيل)"[1]، حيث اختلف النّحويّون في عامل نصب المفعول معه، "فذهب الكوفيّون إلى أنّ المفعول معه منصوب على الخلاف؛ لأنّه إذا قيل: (استوى الماءُ والخشبَة) لا يحسن تكرار الفعل، فيقال: (استوى الماءُ واستوتِ الخشبة)؛ لأنّ الخشبة لم تكن معوّجة حتى تستوي، فلمّا لم يحسن تكرار الفعل، فَحَسُنَ في (جاء زيد وعمرو) فقد خالف الثّاني الأوّل، فانتصب على الخلاف، وذهب أبو إسحاق الزّجّاج إلى أنّه منصوب بعامل مقدّر، والتّقدير فيه: (استوى الماء ولابس الخشبَة)، وزعم أنّ الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو"[2]، فالخلاف عند الكوفيّين، والفعل المقدّر عند الزّجّاج.

وذكر أبو البركات الأنباري في أسرار العربيّة أنّ البصريّين "ذهبوا إلى أنّ العامل فيه هو الفعل المُقدّم؛ وذلك لأنّ الأصل في النّحو قولهم: (استوى الماءُ والخشبَة) أي مع الخشبة، إلّا أنّهم أقاموا الواو مقام (مع) توسّعًا وإيضاحًا في كلامهم، فقوي الفعل بالواو، فتعدّى إلى الاسم فنصبه، كما قوي بالهمزة، في قولك: (أَخرجتُ زيدًا)، ومقابل هذا نصبهم الاسم في باب الاستثناء بالفعل المتقدّم بتقوية (إلّا) نحو: (قام القوم إلّا زيدًا)، فكذلك هنا المفعول معه منصوب بالفعل المتقدّم بتقوية الواو"[3]، وذهب الأخفشُ إلى أنّ ما

---

[1] **أوضح المسالك**، 212/2.

[2] أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 145، وينظر: ابو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 200/1، والأزهري، **شرح التصريح**، 531/1، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 36، والعكبري، **التّبيين**، 379–380.

[3] أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 145، وينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 200/1، والأزهري، **شرح التصريح**، 530/1، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، **36**، والعكبري، **التّبيين**، 379–380.

بعد الواو ينتصب انتصاب الظّرف، كما يَنْتَصِبُ (مع)، نحو: (جِئْتُ معه)[1]، فالبصريّون ذهبوا إلى أنّ العامل في المفعول معه هو الفعل، أمّا الأخفش فذكر أنّ ما بعد الواو ينتصب انتصاب الظّرف.

وصرّح أبو البركات الأنباري بأنّ الصّحيح عنده ما ذهب إليه البصريّون، وأمّا ما ذكره الكوفيّون من أنّه منصوب على الخلاف، فهذا مرفوض عنده، وعلّل ذلك؛ بأنّه لا يحسن تكرار الفعل، فقيل: هذا هو الموجب لكون الواو غير عاملة، وأنّ الفعل هو العامل بتقويتها بالمخالفة نفسها، ولو جاز أنْ يقال مثال ذلك، لجاز أنْ يقال: إنّ (زيدًا)، في قولك: (ضربتُ زيدًا) منصوب لكونه مفعولًا لا بالفعل، وذلك محال؛ لأنّ كونه مفعولًا يوجب أنْ يكون (ضربتُ) هو العامل فيه النّصب، فكذلك هنا[2]، بمعنى أنّ الصّائب عند أبي البركات الأنباري ما ذكره البصريّون، وأمّا ما ذكره الكوفيّون فهو مرفوض.

وردّ أبو البركات الأنباري على ما ذكره الزّجّاج، بأنّه ينتصب بتقدير عامل؛ لأنّ الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو، فكان رأيه أنّ هذا ليس بصحيح؛ وعلّل ذلك بأنّ الفعل يعمل في المفعول على الوجه الّذي يتصل به المفعول، فإنْ كان الفعل لا يفتقر إلى تقوية تعدّى إلى المفعول بنفسه، وإنْ كان يفتقر إلى تقوية بحرف الجرّ أو غيره، عمل بتوسّطه، فيمكنك أنْ تقول: (أكرمت زيدًا وعمرًا)، فتنصب (عمرًا) بـ (أكرمت) كما تنصب (زيدًا) به، فلم تمتنع الواو من وقوع (أكرمت) على ما بعدها فكذلك هنا[3]، بمعنى أنّ أبا البركات الأنباري خالف ما ذكره الزّجّاج بأنّ المفعول معه ينتصب بتقدير عامل.

---

[1] ينظر: الأزهري، **شرح التصريح**، 531/1، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 36، وأبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 200، والعكبري، **التّبيين**، 379.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 145–146، **والإنصاف**، 2021/1–202، والعكبري، **التّبيين**، 381–382.

[3] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 146.

وفنّدَ أبو البركات الأنباري ما ذهب إليه الأَخْفَش من أنّه ينتصب انتصاب (مع)، بأنّ هذا ضعيف، وفسّر ذلك؛ بأنّ (مع) ظرف، والمفعول معه في نحو: (استوى الماءُ والخشبةَ، وجاء البردُ والطَّيَالِسَةَ[1]) ليس بظرف، ولا يجوز أنْ يُجْعَل منصوبًا على الظّرف.[2]

وعلّق الزّبيدي على هذه المسألة بأنّ الّذي ذكره الكوفيّون باطل على باطل، وأنّ الّذي ذهب إليه أبو إسحاق الزّجاج ليس بصحيح؛ لأنّ فعل المُلابسة لا يُقدّر إلّا مع عدم العامل اللّفظيّ الفعليّ، وأنّ ما ذهب إليه الأخفش ضعيف، ودعوى لا دليل عليها[3]، بمعنى أن الزّبيدي أيّدَ الرّأي البصري، وهو بصريّ.

ويرى الباحث أنّ الرّأي البصريّ أقرب إلى الدّقة من الرّأي الكوفيّ؛ لأنّه لا يمكن نصب المفعول معه على الخلاف، وأنّ العامل الأصلي الّذي يعمل النّصب في المفعول معه هو الفعل؛ لأنّ الفعل عامل موجود، أمّا الخلاف فهو عامل معنوي، لا يقوى على قوّة الفعل وتحديدًا أنّه وصل إلى المفعول معه، بوساطة الواو، وهذا نظير نصب المستثنى.

---

[1] الطيالسة: ضرب من الأكسية، ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، 125/6. (طلس).

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 201.

[3] ينظر: **ائتلاف النّصرة**، 36.

المسألة الثّامنة

تقديم المفعول لأجله على الفعل

عرّف ابن عقيل المفعول لأجله بأنّه: هو المصدر المفهم علة المشارك لعامله في الوقت والفاعل، ويسمى المفعول له، والمفعول لأجله.[1]

ولم يشرح الكوفيّون مسألة تقديم المفعول لأجله على الفعل، ولم يفردوا لها بابًا بل جعلوها من باب المصادر، ولكن البصريّين أجازوا تقديم المنصوب على الفعل؛ لأنّ العامل يتصرّف، ولم يوجد ما يمنع من جواز تقديمه كما وجد في المفعول معه، فكان جائزًا على الأصل[2]، بمعنى أنّ الكوفيّين لم يذكروا مسألة تقديم المفعول لأجله على الفعل، أمّا البصريّون أجازوا تقديمه على الفعل.

ويجدر الإشارة إلى أنّ هذه المسألة لم يَرُد عليها أبو البركات الأنباري في كتاب أسرار العربيّة، أمّا في كتاب الإنصاف فلم تَرِد هذه المسألة أصلًا.

وذهب السّيوطي إلى أنّه يجوز تقديم المفعول له على عَامله، ومنعه ثعلب وطائفة، ورد بالسَّمَاع[3]، فقال الشّاعر:

فَمَا جَزَعًا ورَبِّ النّاس أَبْكِي[4] **(الوافر)**

فقدم الشّاعر المفعول لأجله (جزعًا) على الفعل (أَبْكِي).

---

[1] ينظر: **شرح ابن عقيل**، 186/2.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 149.

[3] ينظر: **همع الهوامع**، 135/2.

[4] ينظر: الحنود، إبراهيم، **الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك**، 448، والسّيوطي، **همع الهوامع**، 135/2، وشراب، محمد، **شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية**، 290/3.

وقال الكميت:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقاً إِلَى الْبيض أَطْرَبُ ولاَ لَعِبًا مِنّي أذُو الشَّيبِ يَلعَبُ[1] (الطّويل)

فقدم الشّاعر المفعول لأجله (شوقًا) على الفعل (أَطْرَبُ).

فيجوز تقديم المفعول لأجله على الفعل؛ مثل: (طلبًا للنزهة ركبت الباخرة)، و(انتفاعًا شاهدتُ تمثيل المسرحية)، والأصل: (ركبتُ الباخرة؛ طلبًا للنزهة)، و(شاهدتُ تمثيل المسرحية انتفاعًا).[2]

"فالأصل في المفعول له أنّه يجوز تقديمه على عامله نحو: (مخافةَ شره جئته)؛ لأنّ العاملَ متصرّف في نفسه، فيتصرّف في معموله، هذا إنْ لم يكن هناك مانع يمنع من ذلك، فإنْ كان هكذا امتنع تقديم المفعول له إلّا على جهة الضّرورة الشّعريّة".[3]

وممَّن نصّ على جواز تقديم المفعول لأجله على عامله: أبو حيان(ت: 414هـ)، والمرادي(ت: 489هـ)، والسّيوطي(ت: 414هـ)، سواء أكان المفعول له منصوباً أو مجرورًا، وذهبت طائفة منها ثعلب إلى منع تقديم المفعول له على عامله.[4]

ويرى الباحث أنّ الرّأي البصري صحيح ومنطقي؛ لأنّ العرب استعملت تقديم المفعول له على الفعل، ولا يوجد مانع من ذلك.

---

[1] ينظر: **الدّيوان**، 512، والسّيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 135/2، والبغدادي، **شرح أبيات مغني اللّبيب**، 32/1.

[2] ينظر: حسن، عباس، **النّحو الوافي**، 241/2، وشراب، محمد، **شرح الشّواهد الشّعرية في أمات الكتب النحوية**، 151/1.

[3] الحنود، إبراهيم، **الضّرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك**، 448.

[4] ينظر: الحنود، إبراهيم، **الضّرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك**، 448.

المسألة التّاسعة

التّرخيم

يقصد بالتّرخيم لغةً: "التّليين؛ ومنه التّرخيم في الأسماء؛ لأنّهم إنّما يحذفون أواخرها ليسهلوا النّطق بها، كقولك: إذا ناديت حرثاً: يا حر، ومالكاً: يا مال، سُمِّي ترخيمًا؛ لتليين المنادي صوته بحذف الحرف".[1]

أما التّرخيم اصطلاحًا فهو "حذف آخره تخفيفًا، وذلك بشرط كونه معرفة، غير مستغاث، ولا مندوب، ولا ذي إضافة، ولا ذي إسناد"[2]، وهو حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص؛ بمعنى تخصيص الكلمة وحذف جزء منها، وهو ثلاثة أنواع: ترخيم النّداء، وترخيم الضّرورة، وترخيم التّصغير.[3]

وذكر ابن عقيل شروط التّرخيم، وهي: أن يكون رباعيًّا فأكثر، والشّرط الثّاني: أن يكون علمًا، والثّالث: ألّا يكون مركبًا تركيب إضافة ولا إسناد، وذلك كـ (عثمان وجعفر)، فتقول: (يا عثم) و(يا جعف)، وخرج ما كان على ثلاثة أحرف، كـ (زيد وعمرو)، وما كان على أربعة أحرف غير علم، كـ (قائم وقاعد)، وما ركب تركيب إضافة كـ (عبد شمس) وما ركب تركيب إسناد، نحو: (شاب قرناها)، فلا يرخم شيء من هذه، وأمّا ما ركب تركيب مزج فيرخّم بحذف عجزه.[4]

فالمنادى لا يخلو من أن يكون مفردًا أو مضافًا أو شبيهًا بالمضاف، فإن كان مفردًا فإمّا أن يكون معرفة أو نكرة مقصودة أو نكرة غير مقصودة، فإن كان مفردًا معرفة أو نكرة مقصودة بُنِيَ على ما كان

---

[1] ابن منظور، **لسان العرب**، 234/12، مادة (رخم).

[2] ابن هشام، **أوضح المسالك**، 52/4.

[3] ينظر: الأزهري، خالد، **شرح التصريح على التوضيح**، 251/2.

[4] ينظر: **شرح ابن عقيل**، 289/3–290، والنّحوي، ابن هشام، **أوضح المسالك**، 55/4.

يرفع به، فإن كان يرفع بالضّمة بُنِيَ عليها، نحو: (يا زيدُ)، وإن كان يرفع بالألف أو بالواو فكذلك نحو: (يا زيدان، ويا رجلان، ويا زيدون، ويا رجيلون)، ويكون في محل نصب على المفعولية؛ لأنّ المنادى مفعول به في المعنى وناصبه فعل مضمر نابت (يا) منابه، فأصل (يا زيد) أدعو زيدًا، فحذف (أدعو) ونابت (يا) منابه، وذكر ابن عقيل أنّه إذا كان مفردًا نكرة أي غير مقصودة أو مضافًا أو مشبها به نصب[1]، بمعنى أنّ المنادى إذا كان معرفة أو نكرة مقصودة يبنى على ما يرفع به، وإذا كان نكرة غير مقصودة، أو مضاف، أو شبيه بالمضاف نُصِب، وقد اختلف العلماء في ثلاث قضايا تختص بالتّرخيم، وهي على النّحو الآتي:

أولًا: ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف.

ذكر أبو البركات الأنباري الرّأي البصريّ في ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف، ثمّ أردفه برأي الكوفيّين، فاختلف النّحويّون في ذلك، حيث "ذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز ترخيمه؛ لأنّ التّرخيم إنّما دخل في الكلام لغاية التّخفيف، وما كان على ثلاثة أحرف، هو في غاية الخفة، فلا يحتمل الحذف؛ لأنّ الحذف منه يؤدي إلى الإجحاف به، وذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز ترخيمه إذا كان أوسطه متحركًا، وذلك نحو قولك: في عُنُقٍ (يا عُنُ) وفي كَتِف (يا كَتِ) وما أشبه ذلك؛ لأنّ في الأسماء ما يماثله ويضاهيه، نحو: (يد، وغد، ودم)، والأصل فيه: (يدي، وغدو، ودمو)، بدليل قولهم: (دموان)، وقيل: (دميان) أيضًا، فحذفوا منها؛ للتّخفيف، فبقيت (يد، وغد، ودم) كذلك هنا، وكان رأي أبي البركات الأنباري بما ذكره الكوفيّون أنّه فاسد، وشرح ذلك من وجهين":[2]

---

[1] ينظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 259/3.

[2] أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 178، وينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 292/1، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 48.

"والوجه الأول: أنّ الحذف في هذه الأسماء قليل في الاستعمال بعيد عن القياس، أما قلّته في الاستعمال فظاهر؛ لأنّها كلمات يسيرة معدودة، وأمّا بعده عن القياس؛ فلأنّ القياس يقتضي أنّ حرف العلة إذا تحرّك وانفتح ما قبله يقلب ألفًا ولا يحذف، فلمّا حذف ههنا من (دمو) دلَّ على أنّه على خلاف القياس، والوجه الثّاني: أنّهم إنّما حذفوا (الياء والواو)، من (يد، وغد، ودم)؛ لاستثقال الحركات عليها؛ لأنّ الأصل فيها (يَدَيٌ، وغَدَوٌ، ودَمَوٌ)؛ وأمّا في باب التّرخيم فإنّما وقع الحذف فيه على خلاف القياس؛ لتخفيف الاسم الّذي كثرت حروفه، ولم يوجد ههنا؛ لأنّه في غاية الخفّة، فلا حاجة بنا إلى تخفيفه بالحذف"[1]، أي أنّ ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف قليل في الاستعمال والقياس، وتحذف الواو والياء في بعض الكلمات؛ لثقل الحركة عليها.

فإذا قيل: فَلِمَ جاز التّرخيم ما فيه علامة التّأنيث، كما في سنة (يا سَن) وما أشبه ذلك؟ قيل: لأنّ هاء التّأنيث بمنزلة اسم ضمّ إلى اسم، وليست من بناء الاسم، فيجوز هنا حذفها كما يحذف الاسم الثّاني من الاسم المركب، كقولك في ترخيم حضرموت: (يا حضر)، وفي المثال بعلبك: (يا بعل)، وغير ذلك[2]، فـ (دم، ويد، وغد) تختلف عن ترخيم (سنة).

وذكر ابن جنّي إذا كان الاسم على ثلاثة أحرف لا يجوز أنْ يُرخّم؛ لأنّه أقل الأصول، فَلا يحتَمل الحذف؛ لِئَلَّا يلحقه الإضرار به، فَإِنْ كان ثالثه هاء التَّأْنيث يجوز ترخيمه، فمثلًا نقول فِي ترخيم: (ثبة يَا ثب أقبل، ومن قال: يا حَارِ، قال: يَا ثب).[3]

---

[1] أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 178–179، وينظر: **الإنصاف**، 294/1.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 179، و**الإنصاف**، 294/1–295.

[3] ينظر: **اللّمع في العربيّة**، 117.

وعلّق الزّبيدي على ما ذهب إليه الكوفيّون في هذه المسألة، وذكر أنّه لا حاجة لنا بهذا الحذف؛ لأنّ الثّلاثي في غاية الخفة، وما أتى منقوصًا من الأسماء كـ (يَد) ونحوه قليل في الاستعمال، وبعيد أيضًا عن القياس.[1]

وأميل للرّأي البصريّ؛ لأنّ التّرخيم الثّلاثي قد يؤدي إلى الالتباس، ولأنّ الثّلاثي أصلًا في غاية الخفة فلا يحتاج للحذف.

ثانيًا: ترخيم المضاف إليه في النّداء.

اختلف النّحويّون في جواز ترخيم المضاف إليه في النّداء، فذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز ترخيمه؛ لأن التّرخيم إنّما يكون فيما يؤثر النّداء فيه بـ (يا)، والمضاف إليه لم يؤثر فيه النداء بـ (يا)، لذلك لا يجوز ترخيمه، وأما الكوفيّون فذهبوا إلى أنه يجوز ترخيمه[2]، واستدلّوا على ذلك بقول زهير بن أبي سلمى:

خُذُوا حَظَّكمْ يا آلَ عِكْرِمَ واذْكُرُوا أَوَاصِرَنا والرِّحْمُ بالغَيبِ تُذْكَرُ[3] (الطّويل)

فالشّاهد في قول زهير: (يا آلَ عِكْرِمَ)، فإنّ (يا آلَ عِكْرِمَ) مركب إضافي، وقد رخمه بحذف آخر المضاف إليه؛ فإنّ أصله (يا آل عكرمة) –وهو عكرمة بن حفصة بن قيس بن عيلان– فحذف التّاء، وقد

[1] ينظر: **ائتلاف النّصرة**، 48.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 179، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 47–48، العكبري، وأبو البقاء، **التّبيين**، 453.

[3] ينظر: ابن أبي سلمى، زهير، **الدّيوان**، 57، وأبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 179، **والإنصاف**، 284/1، والزّبيدي، ائتلاف النّصرة، 48.

استدل الكوفيّون بهذا البيت وأمثاله على أنّه يجوز ترخيم المركب الإضافي المنادى بحذف آخر المضاف إليه[1]، واحتجوا أيضًا بقول الشّاعر:

أبا عُرْو لا تبعد فكل ابنِ حُرَّةٍ سَيَدعوهُ دَاعِي مِيتَةً فيجيبُ[2] (الطّويل)

الشّاهد في البيت (أبا عُرْو) فإنّ هذا منادى بحرف نداء محذوف، وهو مركب إضافي، وقد رخَّمَه الشّاعر بحذف آخر المضاف إليه وهي التّاء، فإن أصله (يا أبا عروة) فحذف حرف النّداء، وحذف التّاء من عروة[3]، واستدلّوا أيضًا بقول رؤية بن العجاج:

إمّا تَرَينِي اليومَ أُمَّ حَمْزِ قارَبْتُ بَينَ عَنَقِي وجَمْزِي[4] (الرّجز)

فموطن الشّاهد في البيت (أُمَّ حَمْزِ) فإنّ هذا منادى بحرف نداء محذوف، وهو مركب إضافي، وقد رخَّمَه الشاعر بحذف آخر المضاف إليه وهي التّاء، فإن أصله (يا أمّ حمزة) فحذف حرف النّداء، وحذف التّاء من حمزة.[5]

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار** العربيّة، 180، **والإنصاف**، (الحاشية)، 284/1، والعكبري، **التّبيين**، 453.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 180، والأزهري، خالد، **شرح التصريح على التوضيح**، 252/2، وابن يعيش، **شرح المفصل**، 375/1، والنّحوي، ابن هشام، **أوضح المسالك**، 52/4.

[3] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 180، **والإنصاف**، (الحاشية)، 285/1، والعكبري، **التّبيين**، 453.

[4] ينظر: ابن العجاج، رؤبة: **مجموع أشعار العرب**، 89، وأبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 285/1، وابن يعيش، **شرح المفصل**، 116/5.

[5] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 180، **والإنصاف**، (الحاشية)، 285/1.

وما أنشده الكوفيّون لا دليل فيه ولا حجّة؛ لأنّه رخّمه للضّرورة؛ وترخيم المضاف إليه يجوز للضرورة الشّعريّة، كقول جرير:[1]

أَلاَ أَضْحَتْ حِبائلُكُمُ رِماماً وأَضْحَتْ مِنْكَ شاسِعَةً أُماما[2] (الوافر)

فموطن الشّاهد في هذا البيت (أماما) فعلى رواية النّحاة في قوله: (أماما) فإنّ أصله (أمامة)، فرخّمه الشّاعر بحذف التّاء في غير النّداء؛ لأنّه اسم (أضحت)، وأبقى الحرف الّذي قبل التّاء على حركته الّتي كانت له قبل حذف التّاء وهي الفتحة؛ وهذا يدلّ على أنّ ترخيم غير المنادى في الضّرورة يجيء[3]، بمعنى أنّ التّرخيم ورد في هذا البيت في غير النّداء للضّرورة.

وقال أوس بن حبناء التّميمي:

إنَّ ابنَ حَارِثَ إنْ أشْتَقْ لِرُؤْيَتِهِ أو أمْتَدِحْهُ فَإنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِموا[4] (البسيط)

والشّاهد في هذا البيت (ابن حَارِثَ) فإنّ أصله (حارثة) بالتّاء، فرخمه بحذف التّاء، وأبقى الحرف الّذي قبل التّاء على حركته الّتي كان عليها قبل التّرخيم وهي الفتحة، ولولا ذلك لما كان هناك سبب لإعراب (حارث) إعراب الاسم الّذي لا ينصرّف، وبيان ذلك أنَّ (حارث) مضاف إليه؛ فكان يجب أن يجر بالكسرة الظّاهرة وينوّن؛ لأنّه ليس باسم قبيلة ولا بعلم مؤنث، ولا يكون مجرورًا بالفتحة نيابة عن الكسرة إلّا

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 180.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **نفسه**، 180، والأزهري، خالد، **شرح التصريح على التوضيح**، 267/2، وابن هشام، **أوضح المسالك**، ابن الصّائغ، **اللمحة في شرح الملحة**، 648/2.

[3] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 181، **والإنصاف**، (الحاشية)، 289/1.

[4] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 181، و**الإنصاف**، 289/1، وسيبويه، **الكتاب**، 272/2، والسيرافي، أبو محمد، **شرح أبيات سيبويه**، 367/1، وابن الصائغ، **اللمحة في شرح الملحة**، 648/2، والأشموني، أبو الحسن، **شرح الأشمونى لألفية ابن مالك**، 80/3.

إذا كان واحدًا من هذين، لهذا كان تخريج شيخ النحاة سيبويه لهذا وأمثاله على أنه رخمه في غير النداء على لغة من ينتظر الحرف المحذوف كما كان له أن يفعل ذلك في ترخيم المنادى.[1]

واحتجَّ النّحاة الكوفيّين بالسَّماعِ والقياسِ، ومثال على احتجاجهم بالسّماع قول الشّاعر:[2]

وهذا رِدائي عندَه يَسْتَعِيرُهُ ليسلُبني ثَوبي أعامُ بن حَنَظلِ[3] (الطّويل)

فالأصل (حنظلة)، لكنه حذف التّاء للتّرخيم.[4]

"وأمّا البصريّون فاحتجوا بأن قالوا: الدّليل على أن ترخيم المضاف غير جائز أنه لم توجد فيه شروط الترخيم".[5]

فلا يجوز ترخيم (غلام) و(زيد)، في قولنا: (يا غلامَ زيدٍ)؛ لأنّ المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة؛ وبذلك لا يكون التّرخيم وسط الكلمة (غلام)، وكذلك لا يرخم (زيد)؛ لأنّه ليس منادى.[6]

وذكر ابن جنّي في ترخيم المُضاف وشبيهه أَنَّه لا يرخم مُضافًا، ولا مشابهًا للمضاف من أجل طوله، ولا جميع ما كان معربًا في النّداء؛ والسّبب في ذلك أنّه لا يكون مبنيًا على الضَّم فيتسلط عليه الحذف[7]، بمعنى أنّه لا يوجد ترخيم للمضاف وشبيهه عند ابن جنّيّ؛ وذلك لطوله.

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 181، و**الإنصاف**، (الحاشية)، 289/1.

[2] ينظر: العكبري، **التّبيين**، 454.

[3] ينظر: **التّبيين**، 454.

[4] ينظر: **التّبيين**، 454.

[5] أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 286/1.

[6] ينظر: العكبري، **التّبيين عن مذاهب النحويين**، 453.

[7] ينظر: ابن جنّيّ، **اللّمع في العربيّة**، 117.

ووافق الزّبيدي البصريّين في هذه المسألة، وأنّ ما احتج به الكوفيّون جائز لضرورة الشّعر[1]، بمعنى أنّه عارض الكوفيّين؛ لأنّهم أجازوا التّرخيم مطلقًا ولم يحصروه في ضرورة الشّعر.

ويرى الباحث أنّ الرّأي الكوفي مقبول؛ لكثرة الشّواهد الشّعريّة، ولا يمكن ردّ جميع الشّواهد.

ثالثًا: ترخيم الاسم المفرد الّذي قبل آخره حرف ساكن بحذف آخره مع حذف السّاكن.

اختلف النّحويّون في جواز ترخيم الاسم المفرد الّذي قبل آخره حرف ساكن بحذف آخره مع حذف السّاكن، كما في قولنا: (سِبَطْر : ياسِب)، وقد اختلف النّحاة في هذه القضية بين الجواز والمنع؛ فذهب البصريّون إلى أنّه غير جائز؛ لأنّه كما بقيت حركة الاسم المرخّم بعد دخول التّرخيم، كذلك كانت قبل دخول التّرخيم، فكذلك السّكون؛ لأنّه موجود في السّاكن حسب وجود الحركة في المتحرك، فكذلك السّكون في السّاكن، وذهب الكوفيّون إلى أنّ ترخيم الاسم المفرد الّذي قبل آخره حرف ساكن بحذف الحرف الأخير منه، وحذف الحرف السّاكن الّذي قبله جائز؛ وذلك لأنّ الحرف إذا حذف من هذا النّحو بقي آخره ساكنًا فلو قيل: إنّه لا يحذف، لأدّى ذلك إلى أنْ يشابه الأدوات وما أشبهها من الأسماء[2]، بمعنى أنّ الكوفيّين أجازوا ترخيم الاسم المفرد الّذي قبل آخره حرف ساكن بحذف آخره مع حذف السّاكن، والبصريّين منعوه.

وعلّق أبو البركات الأنباري على هذا بأنّه لا يجوز، وما ذهب إليه الكوفيّون ليس بصحيح، وعلّل ذلك؛ بأنّه لو كان هذا معتبرًا لكان ينبغي أن يحذف الحرف المكسور، لئلا يؤدي ذلك إلى أن يشابه المضاف إلى المتكلم، ولا قائل به، فدلَّ على فساد ما ذهبوا إليه[3]، بمعنى أنّ ما ذهب إليه الكوفيّون

---

[1] ينظر: **ائتلاف النّصرة**، 48.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 181، و**الإنصاف**، 296/1-297، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 48-49.

[3] ينظر: **أسرار العربيّة**، 181، و**الإنصاف**، 297/1، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 49.

خاطِئ، وأنّه لو كان صحيحًا لكان يجب أن يحذف الحرف المكسور، لئلا يعمل ذلك إلى مشابهة المضاف إلى المتكلم، وأنَّ أبا البركات الأنباري والزّبيدي توافقا على الرّأي نفسه.

"فإنْ قيل: فلم جاز أنْ يبنى المرخّم على الضّم في أحد القولين، كما جاز أنْ يبقى على حركته وسكونه؟، قيل: لأنّهم لو قدَّروا بقيَّة الاسم المرخم بمنزلة اسم، لم يحذف منه شيء، فبنوه على الضّم، نحو: (يا حارُ، ويا مالُ)، كما لو لم يحذف منه شيء".[1]

وعلّق العكبري على ترخيم الاسم الرّباعي، فذكر أنّه يجوز حذف الحرف الرّابع من الاسمِ الرّباعيّ في التَّرخيم دائمًا، وذكر الكوفيّون أنّه إذا كان قبلَ الطَّرفِ ساكنًا حُذِفَ الثُّالث والرَّابع، مثل: (قمطر)، و(برثن)، فيبقى: (قِمَ، بُرْ)[2]، بمعنى أنّ العكبري أيّدَ جواز حذف الحرف الرّابع من الاسم الرّباعي في التّرخيم.

فأمّا وجه القول الأوّل هو أنَّ الرّباعي زائدٌ على الأصل الأوّل، فيجوز ترخيمه بحذف حرف واحد منه، كما لو كان الثَّالث متحركًا، وشرحه أنّه إذا حذفتَ الرَّاء من (قِمطر)، والنّون من (بُرثن)، كان الثّاني مُعادلًا للأولِ في الأصولِ، فحذفُ حرف يُبقيه على غيرِ أصل[3]، بمعنى أنّه يجوز حذف حرف واحد من الرّباعي، إذا كان الثّالث متحركًا.

واحتجَّ بعضهم بأنْ ذكروا أنّ الحرفَ الرّابع إذا حُذِفَ وحدَه كان الباقي (ساكنًا)، وذلك حكمُ الحروفِ ولا شبيه له في الأسماءِ المُعربة، وإنّما يَبقى مثلُ (مَن) و(كم)، وذلك مخالفة للأصل، وإذا حذف

---

[1] أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 182.

[2] ينظر: **التّبيين**، 458.

[3] ينظر: نفسه، 458-459.

(الثّالث) بقي الثّاني متحركًا والحركة من أحكام الأسماء[1]، أي أنّ حذف الحرف الرّابع، وإبقاء الحروف الباقية ساكنة، يُعدّ مخالفة للأصل.

"وأمَّا بقاؤُه ساكنًا فليس بمانعٍ؛ لأنّ كونه آخرًا بعدَ التَّرخيمِ لا يُشبه حالَه قبله، فإنّ ترخيم (حارث) يصيره إلى بناءٍ لا نظيرَ له فـ (حار) فاع، ولا نظيرَ له في الأُصولِ، ومع ذلك جاز أن يَبقى على هذا المِثال؛ لأنَّ التَّرخيم عارضٌ فلا اعتدادَ به في هذا المعنى، وأمَّا إذا رُخّم جازَ أن يُحرك فتقول: (يا قِمَطُ) وعند ذلك يَخرج من شبهِ الأَدواتِ"[2]، بمعنى أنّه لا مانع من إبقاء الحرف الرّابع ساكنًا.

ويميل الباحث للرّأي البصريّ؛ لأنّه بعيد عن كل التّعقيدات والغموض الّذي احتجّ به الكوفيّون؛ لإثبات صحة ما ذهبوا إليه.

[1] ينظر: نفسه، 459.

[2] العكبري، **التّبيين**، 459.

المسألة العاشرة

أصل كلمة (اسم)

اختلف النّحويّون في سبب اسمّيّة الاسم، فذهب الكوفيّون إلى أنّه سُمّيَ اسمًا؛ لأنّ الاسم مشتق من السّمة على المسمّى ويعرف بها، والسّمة هي العلامة والدّلالة، والأصل فيه (وسم) إلّا أنّهم حذفوا حرف الواو من أوّله، وعوضوا مكانها الهمزة، فصار اسمًا على وزن (إعل)؛ لأنّه قد حذفت منه فاؤه الّتي هي الواو في كلمة (وسم).[1]

وأمّا البصريّون فذهبوا إلى أنّ الاسم سُمّيَ اسمًا لوجهين، الأول: أنّه (سما) على مُسمّاه، و(علا) على ما تحته من معناه، والثّاني: يأتي على ثلاث مراتب، وهي: ما يخبر به ويخبر عنه وهو الاسم، مثل: (زيد قائم)، ومنها ما يخبر به، ولا يخبر عنه، وهو الفعل مثل: (قامَ زيدٌ)، ومنها ما لا يخبر به ولا يخبر عنه، وهو الحرف، مثل: (هل، وبل)، وما أشبه ذلك، فلمّا كان الاسم يخبر به ويخبر عنه، والفعل يخبر به ولا يخبر عنه، والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه، فقد سما على الفعل والحرف أي ارتفع، والأصل فيه (سمو) إلّا أنّهم قاموا بحذف حرف الواو من آخره، وعوضوا الهمزة في أوله، فصار اسمًا وزنه (افع)؛ لأنّه قد حذف منه لامه الّتي هي الواو في (سمو)[2]، بمعنى يذهب البصريّون إلى أنّه مشتق من (سمو) بعكس الكوفيّين الّذين عدّوا أصله (وسم).

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 35–36، و**الإنصاف**، 1/8–16، والعكبري، **التّبيين**، 132، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 27، والشنقيطي، **سلسلة الأسماء والصفات**، 3/13، والتميمي، محمد، **المسائل العقدية المتعلقة باسم الله عزوجل**، 30.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 35–36، و**الإنصاف**، 1/8–16، والتميمي، محمد، **المسائل العقدية المتعلقة باسم الله عزوجل**، 30، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 27، والأثيوبي، محمد، **قرة عين المحتاج في شرح مقدمة صحيح مسلم بن الحجاج**، 201/1 والشنقيطي، محمد حسن، **سلسلة الأسماء والصفات**، 3/13.

وذكر أبو البركات الأنباري بأنّ الصّحيح ما ذهب إليه البصريّون، وأمّا ما ذهب إليه الكوفيّون وإنْ كان صحيحًا من جهة المعنى، إلّا أنّه فاسد من جهة التّصريف، وعلّل ذلك من أربعة أوجه:[1]

الوجه الأول: إنّ تصغير اسم (سُمَيّ)، نحو: (حنو[2] وحُنَيّ، وقِنو[3] وقُنَيّ) ولأنّه لو كان مأخوذًا من السّمة لوجب أن تقول: (وُسَيْم)، كما تقول في تصغير: (عدة : وُعَيْدة)، وفي تصغير: (زنة : وُزَيْنة)، فلمّا قِيلَ: (سُمَيّ) دلّ على أنّه من السّمو لا من السّمة، وكان الأصل في كلمة اسم (سُمَيْو) إلّا أنّه لمّا اجتمعت الياء والواو، والسّابق منهما ساكن قلبت الواو ياء، وَجُعِلت ياءً مشددة، كما قيل: (سيّد، وهيّن، وميّت)، والأصل فيه: (سَيْوِد، وهَيْوِن، ومَيْوِت)، إلّا أنّه لمّا اجتمعت الواو والياء والحرف السّابق منها ساكن، قلبت الواو ياء، وجعلت ياءً مشددة، وقلبت الواو إلى الياء، ولم تُقلب الياء إلى الواو؛ وعلّل أبو البركات الأنباري ذلك بأنّ الياء أخف، والواو أثقل، فلمّا وجب قلب أحدهما إلى الآخر، كان قلب الواو الّتي هي أثقل إلى الياء الّتي هي أخف أولى[4]، وهذا دليل منطقي كونَ تصغير كلمة (اسم) (سُمَيّ).

الوجه الثّاني: إنّ في جمع التّكسير لكلمة اسم (أسماء)، نحو: (حِنو وأحناء، وقِنْو وأقنْاء)، ولو كان مأخوذًا من السّمة لوجب القول في جمع تكسيره: (أوسام)، فلمّا قيل (أسماء) دلّ على أنّه من السّمو لا من السّمة، وكان الأصل فيه: (أسماو) إلّا أنّه لمّا جاءت الواو طرفًا، وقبلها ألف زائدة قلبت همزة، كما قالوا: (حذاء، وكساء، وسماء)، والأصل فيه: (حذاو، وكساو، وسماو)، إلّا أنّه لمّا جاءت الواو طرفًا، وقبلها ألف زائدة قلبت همزة؛ وقيل: قلبت ألفًا، وفسّر أبو البركات الأنباري ذلك بأنّها لما كانت متحركة، وقبل الألف فتحة لازمة، قدّروا أنّها قد تحرّكت وانفتح ما قبلها؛ وعلّل ذلك بأنّ الألف لما كانت خفيّة زائدة ساكنة، والحرف

---

[1] ينظر: **أسرار العربيّة**، 36.

[2] حنو: كل شيء فيه اعوجاج أو شبه الاعوجاج، ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، 204/14. (حنو).

[3] قنو: العذق من النّخل بما فيه من الرّطب، ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، 204/15. (قنو).

[4] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 36، والعكبري، **التّبيين**، 133.

السّاكن حاجز غير حصين لم يعتدّوا بها، فقلبوا الواو ألفاً، فاجتمع ألفان: (ألف زائدة، وألف منقلبة)، والألفان ساكنان وهما لا يجتمعان فقلبت المنقلبة همزة لالتقاء السّاكنين، وكان قلبها إلى الهمزة أولى؛ لأنّها أقرب الحروف إليها[1]، فدليل أبي البركات الأنباري هُنا دليلٌ قويٌّ كون جمع اسم (أسماء)، وهذا دليل على أنّه من السّمو لا من السّمة.

وأمّا الوجه الثّالث: أنّك تقول: (أسميته)، ولو كان مأخوذًا من (السّمة)، لوجب أن تقول: (وسمته)، فلمّا قيل: (أسميته) دلّ على أنّه من السّمو لا من السّمة، وكان الأصل فيه: (أسموت)، إلّا أنّه لمّا وقع حرف الواو رابعًا قلب حرف الواو إلى ياء (أسميتُ)[2]، وهذا تفسير لأبي البركات الأنباري يضاف إلى ما سبقه من وجهين قويين، بأنّنا نقول: (أسميته) لا (وسمته).

والوجه الرّابع: بأنّ الهمزة الّتي في أوّله تسمى همزة (التّعويض)، وهذه الهمزة تكون في ما حذف منه لامه لا فاؤه، فلمّا حذفوا الواو الّتي هي اللام من (بنو) عوضوا الهمزة في أوله، فقيل: (ابن)، ولمّا حذفوا الواو الّتي هي الفاء من (عدة)، ونحو ذلك لم يعوضوا الهمزة في أوله، فلمّا عوضوا الهمزة في أوله، دلّ على أنّ الأصل فيه: (سمو) كما أنّ الأصل في (ابن : بنو)، إلّا أنّهم لمّا حذفوا الواو الّتي هي اللّام عوضوا الهمزة في أوله فقيل: (اسم)، فدلّ على أنّه مشتق من (السّمو) لا من (السّمة)، ومما يوافق أنّه مشتق من (السّمو) لا من (السّمة) أنّه قد جاء في اسم: (سُمى على وزن : هُدى)، والأصل فيه: (سُمَوٌ) إلّا أنّه لمّا تحرك حرف الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا، وحذفوا الألف لسكونها وسكون التّنوين فصار: (سُمًى)[3]،

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 36-37، والعكبري، **التّبيين**، 133.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **السّابق**، 37.

[3] ينظر: أبو البركات الأنباري، **السابق**، 37، والعكبري، **التّبيين**، 135-136.

بمعنى أنّ الهمزة في كلمة (اسم) هي همزة تعويض وهذه الهمزة تكون في ما حذف منه لامه لا فاؤه، وهذا دليل على صحة ما ذهب إليه البصريّون.

فقد جاء في الاسم خمس لغات، وهي: (إِسْم)، و(أُسْم)، و(سِمٌ)، و(سُم)، و(سُمّى)[1]، فقال الكسائي عن بني قضاعة:

بِاسْمِ الَّذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ سِمُهْ قَدْ وَرَدَت عَلى طَرِيق تَعْلَمُه[2] (الرّجز)

الشّاهد في البيت قول الكسائي: (سِمُهْ) وهو يروى بكسر السّين وضمها، فيكون دليلًا على أنّ من العرب من يقول في الاسم (سم) بحذف لامه من غير تعويض ومعاملته معاملة الصّحيح الآخر، كـ (غد، ويد، ودم، وأخ، وأب).[3]

وقال الشّاعر:

وعامُنا أَعْجبَنَا مُقَدَّمُه يُدْعَى أَبَا السَّمْحِ وقِرْضابٌ سُمُه[4] (الرّجز)

الشّاهد في البيت قول الشّاعر: (سُمُه) وهو يروى بكسر السّين وضمها، فيكون دليلًا على أنّ من العرب من يقول في الاسم (سم) بحذف لامه من غير تعويض ومعاملته معاملة الصّحيح الآخر، كـ (غد، ويد، ودم، وأخ، وأب).[5]

وقال أبو خالد القنائيّ الأسديّ:

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 37.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 38، **والإنصاف**، 15/1، وابن يعيش، **شرح المفصل**، 84/1، وابن منظور، **لسان العرب**، 401/14.

[3] ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، (الحاشية)، 15/1.

[4] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 38، **والإنصاف**، 15/1، وابن يعيش، **شرح المفصل**، 84/1، وابن منظور، **لسان العرب**، 401/14، وشراب، محمد، **شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية**، 199/3.

[5] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، (الحاشية)، 38، و**الإنصاف**، (الحاشية)، 15/1.

واللهُ أسْماكَ سُمًا مُبَاركًا آثَرَكَ الله بِهِ إيثَارَكَا[1] (الرّجز)

والشّاهد في هذا البيت (سُماً) فقد زُعِمَ أنّ هذه الكلمة مقصورة، مثل: (هُدَى، وتُقَى)، وعلى هذا يكون نصبها بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء السّاكنين، كما تقول: (استيقظت تقى، واتبعت هدى)، ولكن هذا الّذي ذكره أبو البركات الأنباري ليس بمتعين، فإنّه يجوز أن تكون كلمة (سما) في هذا البيت قد جاءت على لغة من يقول: (سم) بكسر السين أو ضمّها وآخره صحيح، مثل: (غد، ويد، ودم، وأب، وأخ)، ويكون منصوبًا منونًا كما تقول: (أزورك غدًا، واتخذت عندك يدًا، وقد أرقت دمًا)، وما أشبه ذلك.[2]

"وكسرت الهمزة في (اِسم) لمحًا لكسرة سينه في: (سِمْو)؛ لأنّه الأصل، وضُمّت الهمزة في (اُسم) لمحًا لضمة سينه في (سُمْو)؛ لأنّه أصل ثانٍ، والّذي يدلّ على ذلك اللّغتان الأخريان وهما: (سِمٌ) و(سُمٌ)، فإنَّها حذفت لامها، وبقيت فاؤهما على حركتها في الأصلين، ووزن (اُسم) بضم الهمزة (اُفْع)، ووزن (سِم) : (فِع)، ووزن (سُم) : (فُع)، ووزن (سُمّى) : (فُعَلٌ)".[3]

وعلّق الزّبيدي على هذه المسألة بأنّ الصّحيح والقياس ما ذهب إليه البصريّون، وذلك نقلًا ودليلًا، وما ذهب إليه الكوفيّون بعيد عن الصّحة.[4]

ويرى الباحث للرّأي البصري؛ لأنّه أقرب للمنطق والصّواب، والدليل على ذلك أنّ تصغير اسم (سُمَيّ)، ولو كان مأخوذًا من (السّمة) للزم أن نقول: (وَسَيم)، وإنّ في جمع التّكسير لكلمة اسم (أسماء)،

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 38، و**الإنصاف**، 14/1، وابن يعيش، **شرح المفصل**، 84/1، وابن منظور، **لسان العرب**، 401/14.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **وأسرار العربيّة**، (الحاشية)، 38، **والإنصاف**، (الحاشية)، 15/1.

[3] الأنباري، **أسرار العربيّة**، 38.

[4] ينظر: **ائتلاف النّصرة**، 28.

ولو كان مأخوذًا من (السّمة) كما ذكر الكوفيّون، لوجب القول في جمع التّكسير (أوسام)، ودليل آخر على صحة ما ذهب إليه البصريّون أننا نقول: (أسميته)، ولو كان مأخوذًا من (السّمة) لوجب أنْ نقول: (وسمته)، فلمّا قَبِلَ (أسميته) دلَّ على أنّه مأخوذ من (السّمو) لا من (السّمة).

وإثبات آخر على صحة ما ذهب إليه البصريّون أنّ الهمزة في أول كلمة (اسم) تسمّى همزة التّعويض، وهذه الهمزة تكون فيما حذف منه لامه لا فاؤه، فإنّهم لمّا حذفوا الواو الّتي هي اللّام عوّضوا الهمزة في أوله، فقيل: (اسم)، فدلّ على أنّه مشتق مِن (السّمو) لا مِن (السّمة).

المسألة الحادية عشرة

إعراب الأسماء السّتّة

اختلف النّحويّون في إعراب الأسماء السّتّة المعتلة بالحروف وهي مفردة، والأسماء السّتّة من أكثر أنواع الأسماء أهمية؛ لأنّ هذه الأسماء منها: (ما تغلب عليه الإضافة، ومنها ما تلزمه الإضافة)، فما تغلب عليه: (أبوك، وأخوك، وحموك، وهنوك)، وما تلزمه الإضافة: (فوك، وذو مالٍ)، والإضافة فرع على الإفراد، كما أن التّثنية والجمع فرع على المفرد، فلمّا تشابها من هذا الوجه، كانت من الأكثر أهمية من غيرها؛ ولمّا وجب أنْ تعرب بالحروف لهذه المشابهة أقاموا كل حرف مقام ما يشابهه من الحركات، فجعلوا الواو علامة للرّفع، والألف علامة للنّصب، والياء علامة للجرّ.[1]

ذهب الكوفيّون في إعراب الأسماء السّتّة إلى أنَّ الواو والضّمّة قبلها علامة للرّفع، والألف والفتحة قبلها علامة للنّصب، والياء والكسرة قبلها علامة للجر، فجعلوها معربة من مكانين[2]، وذهب البصريّون إلى أنّها من مكان واحد فقط؛ لأنّ الإعراب إنّما دخل الكلام في الأصل لمعنًى وهو الفَصْل، وإزالة اللَّبْسِ[3]، فالمعروف عند البصريّين أنّ هذِه الأحرف نفسها هِي الإعراب، وأنّها نابت عن الحركات، وهذا مذهب قطرب والزّيادي[4] والزّجاجي من البصرِيّين، وهشام[5] من الكوفِيّين.[6]

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 58، والأنباري، **الإنصاف**، 17/1-18.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 58، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 28.

[3] ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 19/1، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 28.

[4] هو إبراهيم بن سفيان الزيادي، أبو إسحاق، توفي سنة 249 هـ، من أحفاد زياد بن أبيه، يُعدّ أديبًا، راوية، كان يشبّه بالأصمعي في معرفته للشعر ومعانيه. له شعر. وكانت فيه دعابة ومزاح. له من الكتب (النقط والشكل) و (الأمثال) و (تنميق الأخبار)، ينظر: الزركلي، **الأعلام**، 40/1.

[5] هو هشام بن معاوية، أَبُو عبد الله، الكوفي، توفي سنة 209 هـ، نحوي، ضرير. من أهل الكوفة، من أهم كتبه (الحدود) و(المختصر) و(القياس) كلها في النّحو، ينظر: الزركلي، **الأعلام**، 88/8.

[6] ينظر: السّيوطي، **همع الهوامع**، 136/1.

وعلّق أبو البركات الأنباري على فساد ما ذهب إليه الكوفيّون في كتاب أسرار العربيّة، لكنّه لم يوضح ويشرح سبب هذا الفساد[1]، وإنّما وضّحه وشرحه في الإنصاف.

فعلّل سبب جعل الكوفيّين ذلك معربًا من مكانين، كما علّل سبب جعل ذلك معربًا من مكان واحد عند البصريّين، فالكوفيّون جعلوها معربة من مكانين؛ لقلّة حروفها؛ تكثيرًا لها، وليزيدوا بالإعراب في الإيضاح والبيان؛ فوجَبَ أنْ تكون معربة من مكانين، وشرح حجج البصريّين بجعلها معربة من مكان واحد؛ بأنّ الإعراب إنّما دخل الكلام في الأصل لمعنًى وهو الفَصْل، وإزالة اللَّبْسِ والخطأ، والفرق بين المعاني المختلفة بعضها من بعض، من الفاعلية والمفعولية إلى غير ذلك، وهذا المعنى يحصل بإعراب واحد؛ فلا حاجة إلى أنْ يجمعوا بين إعرابين؛ لأنّ أحد الإعرابين يقوم مقام الآخر، فلا حاجة إلى أنْ يجمع بينهما في كلمة واحدة.[2]

وذهب علي بن عيسى الرَّبَعِي[3] إلى أنّ هذه الأسماء إذا كانت في موضع رفع، كان فيها نقل بلا قلب، وإذا كانت في موضع نصب كان فيها قلب بلا نقل، وإذا كانت في موضع جر كان فيها نقل وقلب، فإذا ذكرت (هذا أبوك) كان الأصل فيه: (هذا أَبوُك) فنقلت الضّمة من حرف الواو إلى ما قبلها، فكان فيه نقل بلا قلب، وإذا ذكرت: (رأيتُ أباك) كان الأصل فيه (رأيتُ أَبوَك) فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الواو ألفًا، فكان فيه قلب بلا نقل، وإذا ذكرت: (مررتُ بأبيك) كان الأصل فيه: (مررتُ بأَبوِك) فنقلت

---

[1] ينظر: **أسرار العربيّة**، 58-59.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 19/1.

[3] هو علي بن عيسى بن الفرج بن صالح، أبو الحسن الربعي، توفي سنة 420 هـ، عالم بالعربيّة. أصله من شيراز اشتهر هناك، وتوفي ببغداد، له تصانيف في النحو، ينظر: الزركلي، **الأعلام**، 818/4.

الكسرة من حرف الواو إلى ما قبلها، وانقلبت الواو ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، فكان فيه نقل وقلب، وذهب بعض النّحويّين إلى أنّ حروف الياء والواو والألف نَتَجت عن إشباع الحركات[1]، كقول إبراهيم ابن هرمة:

اللَهُ يَعلَمُ أَنّا في تَلَفُّتِنا يَومَ الفِراقِ إِلى إِخواننا صُوَرُ

وأَنَّني حَيْثُما يَثْنِ الْهَوىٰ بَصَري من حَيْث ما سَلَكوا أَدْنو فَأَنْظُورُ[2] (البسيط)

والشّاهد في البيت (فَأَنْظُورُ)، فأراد هنا: (فَأَنْظُرُ)، فأشبع الضّمة الّتي على الظّاء، فنتج عنها الواو[3]، وكما قال إبراهيم بن هرمة في إشباع الفتحة:

وَأَنْتَ مِنَ الْغَوَائِلِ حِينَ تُرْمَى وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُنْتَزَاحِ[4] (الوافر)

فقصد الشّاعر هنا: بِمُنْتَزَح، فأشبع الفتحة الّتي على الزّاي فنشأت عنها الألف؛ لإقامة وزن البيت[5]، وقال الفرزدق في إشباع الكسرة:

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ[6] (البسيط)

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 59، و**الإنصاف**، 21/1، والعكبري، **التّبيين**، 193-194.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 59، و**الإنصاف**، 21/1-22، وشراب، محمد، **شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية**، 416/1.

[3] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 59، و**الإنصاف**، (الحاشية)، 21/1.

[4] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 59، و**الإنصاف**، 23/1، وابن جني، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، 157/2.

[5] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 59، و**الإنصاف**، (الحاشية)، 23/1، وابن جني، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، 157/2.

[6] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 59، و**الإنصاف**، 24/1، وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 102/3 والأشموني، **شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، 209/2، وشراب، محمد، **شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية**، 137/2.

الشّاهد في البيت قول الشّاعر: (الدَّرَاهِيمِ) و(الصَّيَارِيفِ) فإن الأصل (الدّراهم والصّيارف)، فأشبع كسرة الهاء في (الدّراهِم)، وكسرة الرّاء في (الصّيارِف) فتولدت عن كل إشباع منهما ياء.[1]

فالشّواهد الّتي جاءت سابقًا في إشباع (الضّمة، والفتحة، والكسرة) كثيرة جدًّا، ويعلق أبو البركات الأنباري على أنّ هذا القول ضعيف؛ لأنّ إشباع الحركات إنّما تكون للضّرورة الشّعريّة كالأبيات الّتي وردت سابقًا، وأما في حالة الاختيار فلا يجوز ذلك بالإجماع، فلمّا جاز هنا في حالة الاختيار أنْ تقول: (هذا أبوه، ورأيتُ أباه، ومررتُ بأبيه) دلّ على أنّ هذه الحروف ما نشأت عن إشباع الحركات.[2]

وقد حكي عن بعض العرب أنّهم يحكون: (هذا أبُك، ورأيتُ أبَك، ومررتُ بأبِك) من غير واو، ولا ألف، ولا ياء وهي لغة النّقص[3]، ويحكى عن بعض العرب أنّهم يقولون: (هذا أباك، ورأيتُ أباك، ومررتُ بأباك) بالألف في حالة الرّفع والنّصب والجرّ[4]، وهي لغة القصر[5]، كقول أبو النّجم العجليّ:

إِنّ أَبَاهَا وَأَبا أَبَاهَا قَدْ بَلَغا في الْمَجْدِ غايَتاها[6] **(الرّجز)**

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 60، و**الإنصاف**، (الحاشية)، 25/1.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 60، و**الإنصاف**، 27/1.

[3] ينظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 49/1.

[4] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 60.

[5] ينظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 51/1.

[6] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 60، وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 51/1، والسّيوطي، **همع الهوامع**، 140/1.

"ألزم قوله (أبا) وهو من الأسماء السّتّة الألف في حالة الجرّ على لغة من يلزمونه الألف في الحالات كُلِّها؛ والّذي عليه الجمهور، وما نقل إلينا بالتّواتر: (أبا أبيها)؛ لأنّ الأسماء السّتّة علامة جرّها الياء، كما هو معروف".[1]

وردّ أبو البركات الأنباري في كتابه الإنصاف، ولم يرد في أسرار العربيّة على ما ذكره الكوفيّون من أنّ هذه الحركات تكون حركات إعراب في حال الإفراد، فكذلك تكون في حال الإضافة، وردَّ على ذلك بأنّه فاسد؛ لأنّ حرف الإعراب في حال الإفراد هو الباء؛ لأن اللّام الّتي هي الواو من (أبَو) لمّا حذفت من آخر الكلمة صارت العين الّتي هي الباء بمنزلة اللّام في كونها آخر الكلمة؛ فكانت الحركات عليها حركات إعراب، فأمّا في حال الإضافة فحرف الإعراب هو حرف العلة؛ لأنّهم لمّا أرادوا أنْ يجعلوا اختلاف الحروف بمنزلة اختلاف الحركات ردُّوا اللّام في الإضافة؛ ليدلّوا على أنّ من شأنهم الإعراب بالحروف مقدمة لما يأتي من باب التّثنية والجمع، وإذا كان حرف الإعراب هو حرف العلة لم تكن هذه الحركات على الباء في حال الإضافة حركات إعراب؛ لأنّ حركات الإعراب لا تكون في داخل الكلمة، وصار هذا بمنزلة تاء التّأنيث إذا اتصلت ببناء الاسم، مثل: (قائم وقائمة) فإنّها تصير حرف الإعراب؛ لأنّها صارت آخر الكلمة وتخرج ما قبلها عن تلك الصّفة؛ لأنّه قد صار بمنزلة حَشْوِ الكلمة؛ فإنّ تاء التّأنيث زائدة على بناء الاسم وليست أصلية، وحرف العلة هنا أصليٌّ في بناء الاسم وليس زائدًا، وإذا تُرِكَ ما قبل الزّائد حَشْوًا فلَأن يترك ما قبل الأصليّ حشوًا كان ذلك من طريق الأولى[2]، بمعنى لا يجوز عدّ الضّمة الّتي قبل الضّمة في مثل قولنا: (أبوك) علامة إعراب مع الواو قياسًا لـ (قائمة)؛ لانتقال الحركة من الميم إلى التّاء عند التّأنيث.

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، (الحاشية)، 60، ومحمد، **شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية**، 313/3.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 27/1، والسّيوطي، **همع الهوامع**، 137/1.

وعلّق أبو البركات الأنباري في كتابه الإنصاف، على ما ذكره الكوفيون من أنّ الحركة الّتي تكون إعرابًا للمفرد في حال الإفراد هي نفسها تكون إعرابًا له في حال الإضافة مثل: (هذا غلامٌ، وهذا غلامك)، فتكون الحركة فيهما واحدة إذا كان حرف الإعراب فيهما واحدًا، مثل: (هذا غلام، وهذا غلامك) فهنا يتضح اختلاف حرف الإعراب فيهما؛ فلا يُقَاسُ أحدهما على الآخر، وإنْ ادّعوا أنّ حرف الإعراب فيهما واحد، وزعموا أنّ الحرف للإعراب وليس بلام الكلمة، وأنّه والحركة مَزِيدَانِ للإعراب، فذلك لا نظير له في الكلام، وأنّ أحدهما زيادة بغير فائدة وجدوى، وأوضح أبو البركات الأنباري على هذا أنّه فاسد[1]، بمعنى أنّ ما ذهب إليه الكوفيّون من أنّ الحركة الّتي تكون إعرابًا للمفرد في حال الإفراد هي نفسها تكون إعرابًا له في حال الإضافة وهذا فاسد.

وردّ أبو البركات الأنباري في كتابه الإنصاف، على ما ذكره الكوفيّون من تغيّر الحركات على الباء في حال الرّفع والنّصب والجرّ يدلّ على أنّها حركات إعراب، فردّ عليهم بأنّ هذا لا يدلّ على أنّها حركات إعراب؛ لأنّها إنّما تغيرت مقدمة للحروف الّتي بعدها؛ لأنّها من جنسها في الجمع السّالم، نحو: (مسلمونَ، ومسلمينَ) فإن ضمة الميم في الرّفع تتبدل إلى كسرة في حال الجرّ والنّصب، وليس ذلك بإعراب، وإنّما جعلت الضّمة مقدمة للواو، والكسرة مقدمة للياء، وإذا بطل أنْ تكون هذه الحركات حركات إعراب، وكان الإجماع على أنّ هذه الحروف ويقصد بها الحروف الّتي في الواو والألف والياء، تدل على الرّفع، والنّصب، والجرّ الّذي هو جملة الإعراب؛ فلا حاجة إلى أنْ يكون معربًا من مكان آخر[2]، بمعنى أنّ ما ذكره الكوفيّون من تغيّر الحركات على الباء في الحالات الثّلاث دليل على أنّها حركات إعراب، فردّ عليهم بأنّ هذا لا يدلّ على أنّها حركات إعراب.

---

[1] ينظر: **الإنصاف**، 27/1.

[2] ينظر: **نفسه**، 28/1.

وعلّق أبو البركات الأنباري في كتابه الإنصاف على ما ذكره الكوفيّون مِنْ أنّ إعراب الأسماء السّتّة من مكانين لقلة حروفها، فردّ عليهم أنّ هذا ينتقض بـ (غدٍ، ويدٍ، ودمٍ)؛ فإنّها قليلة الحروف ولا تعرب في حال الإضافة إلا من مكان واحد[1]، بمعنى أنّ إعراب الأسماء السّتّة من مكانين فاسد وخاطئ، والأصل أنْ تعرب من مكان واحد فقط.

وذهب الزّبيدي أنّ الصّحيح هو ما ذهب إليه البصريّون، وعلّق على ما ذكره الكوفيّون بأنّه مردود ولا يوجد في كلام العرب معرب له إعرابان، ولو كانت معربة من مكانين لاحتاجت إلى عاملين، ودلّ هذا على بطلان ما ذهبوا إليه.[2]

ويرى الباحث أنّ الرّأي الكوفي بعيد عن الصّواب والمنطق، حيث لا يمكن إعراب الأسماء السّتّة من مكانين؛ لقلة حروفها؛ لأنّها وإنْ أعربت من مكانين لاحتاجت إلى عاملين، وهذا غير ممكن، والأولى أنْ تعرب بالحروف، من باب السّهولة والتّيسير والبعد عن التّعقيدات والتّأويلات.

[1] ينظر: **الإنصاف**، 28/1.

[2] ينظر: **ائتلاف النّصرة**، 28.

المسألة الثّانية عشرة

توكيد النّكرة توكيدًا معنويًّا

اختلف النّحويّون في جواز توكيد النّكرة، فإنْ كان التّوكيد بتكرير اللّفظ جاز توكيد النّكرة مطلقًا، نحو: (جاءني رجلٌ رجلٌ)، كما يجوز توكيد المعرفة نحو: (جاء الأستاذُ الأستاذُ)، وهذا لا خلاف فيه كونه توكيدًا لفظيًّا، وإنْ كان التّوكيد معنويًا، فقد اختلف النّحويّون في ذلك، فذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز؛ لأنَّ كل واحدة من هذه الألفاظ الّتي يؤكّد بها معرفة، فلا يجوز أنْ يجرى على النّكرة توكيدًا، كما لا يجوز أن يجري عليها وصفًا، وذهب الكوفيّون إلى أنّ ذلك جائز، إذا كانت مؤقتة، مثل قولك: (قعدت يومًا كلَّهُ، وقمت ليلةً كلَّها)، واستدل الكوفيّون على جواز ذلك بالنّقل والقياس، فمن النّقل[1]، قول الشّاعر:

لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ[2] (البسيط)

فَجَرَّ (كُلِّهِ) على التّوكيد لـ (حول)، وكلمة (حول) نكرة محدودة أي أنّها ذات أول وآخر معروفان[3]، واحتجوا أيضًا بقول الشّاعر:

إذا القَعُودُ كَرَّ فيها حَفَدَا يَوْمًا جَدِيدًا كُلَّه مُطردَا[4] (الرّجز)

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 211–212، و**الإنصاف**، 369/2، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 61، وابن عثيمين، **شرح ألفية ابن مالك**، 8/51.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 212، و**الإنصاف**، 369/2، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 61، وابن يعيش، **شرح المفصل**، 228/2، والأشموني، أبو الحسن، **شرح الأشموني**، 341/2، والفوزان، عبد الله، **تعجيل النّدى بشرح قطر النّدى**، 255.

[3] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 212، و**الإنصاف**، (الحاشية)، 370/2، وابن يعيش، **شرح المفصل**، 228/2.

[4] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 212، و**الإنصاف**، 370/2، البغدادي، **خزانة الأدب**، 170/5، وشراب، محمّد، **شرح الشّواهد الشّعريّة في أمات الكتب النّحويّة**، 345/1.

فأكّد الشّاعر (يومًا) وهو نكرة محدودة بـ (كلّه)[1]، واستدلّوا أيضًا بقول الشّاعر:

قد صَرَّتِ البَكْرَةُ يومًا أَجْمَعَا حتّى الضّياء بالدّجى تَقَنَّعَا[2] **(الرّجز)**

حيث أكّدَ (يومًا) النّكرة بـ (أجمعَ)، ففي الأبيات الثّلاثة السّابقة أُكّدت النّكرة توكيدًا معنويًا، وهو جائز عند الكوفيّين لوروده في السّماع.

وعلّق أبو البركات الأنباري على هذه الأبيات بأنّه لا حجّة لهم فيها، ووضح ذلك من خلال قول الشّاعر: (يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبا)، فذكر أنّ الرّواية الصّحيحة هي: (يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلي كُلِّهِ رَجَبا)، بالإضافة، وهو معرفة لا نكرة، و(رجبا) منصوب، فإنّ القصيدة منصوبة[3]، على لغة من ينصب اسم ليت وخبرها[4]، وأمّا في قول الشّاعر: (يَوْمًا جَدِيدًا كُلَّه مُطردَا)، فعلّق على هذا البيت على أنّه يحتمل أنْ يكون تأكيدًا للمضمر في (جديد)، والمضمرات لا تكون إلّا معارف، وكان هذا أجدر؛ كونه أقرب إليه من (اليوم)، فعلى هذا يكون الإنشاد بالرّفع، وأما في قول الشّاعر: (قد صَرَّتِ البَكْرَةُ يومًا أَجْمَعَا)، فعلّق أنّ هذا البيت لا يُعْرَفُ قائِلُه، فلا تكون فيه حجّة؛ فهو مجهول القائل، كما علّق على أنَّ هذه الأبيات ولو صحّت على ما رَووه، فلا يجوز الاحتجاج بها؛ وكان سبب ذلك أنّها قليلة وشاذة، والشّاذ والقليل لا يحتج به[5]، فكان ردّ أبي البركات الأنباري على حجّة الكوفيّين بالرّفض المباشر لما أتوا به.

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 212، و**الإنصاف**، (الحاشية)، 370/2.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 212، و**الإنصاف**، 371/2، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 61، وابن يعيش، **شرح المفصل**، 227/2، ابن مالك، ابن النّاظم، **شرح ابن النّاظم على ألفية ابن مالك**، 361، والسّيوطي، **همع الهوامع**، 170/3.

[3] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 213.

[4] ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، (الحاشية)، 369/2.

[5] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 213، **والإنصاف**، 372/2-373.

في حين ذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز، وعلّلوا ذلك من وجهين:[1]

الأول: أنّ النّكرة شائعة ليس لها عين ثابتة كالمعرفة؛ فيجب ألّا تفتقر إلى تأكيد؛ لأنّ تأكيد ما لا يعرف لا جدوى فيه ولا أهمّيّة، وأمّا ذكرهم (رأيتُ درهمًا كلَّ درهم)، وما أشبه ذلك فهو محمول على الوصف لا على التّأكيد.[2]

"والوجه الثّاني: أنَّ النّكرة تدل على الشّياع والعموم، والتّوكيد يدلّ على التّخصيص والتّعيين، وكلّ واحد منهما ضِدٌّ صاحبه؛ فلا يصلح أنْ يكون مؤكدًا له، ولو جوزنا ذلك لكنّا قد صيّرنا الشّائعُ مخصصًا، وهذا ليس بتأكيد، بل هو ضدّ ما وُضِعَ له؛ لأنّ التّأكيد تقرير، وهذا تغيير، ولهذا المعنى امتنع أنْ يجوز وصف النّكرة بالمعرفة أو المعرفة بالنّكرة؛ لأنّ كل واحد منهما ضد صاحبه؛ لأنّ النّكرة شائعة، والمعرفة مخصوصة، والصّفة في المعنى هي الموصوف، ويستحيل أنْ يكون الشّيء الواحد شائعًا مخصوصًا في حال واحدة"[3]، بمعنى التّوكيد يدلّ على الشّيوع، والنّكرة تدلّ على التّخصيص وهما ضد بعضهما، فكذلك لا يجوز وصف النّكرة بالمعرفة، والمعرفة بالنّكرة.

وعلّق أبو البركات الأنباري على ما ذكره الكوفيّون من أنّ (اليوم) مؤقتٌ، فيجوز أنْ يقعد بعضه و(اللّيلة) مؤقتة فيجوز أنْ يقوم بعضها، فإذا أكدت صحّ معنى التّوكيد، فردّ عليهم، وكان رأيه أنّ هذا لا يستقيم، وعلّل ذلك؛ بأنّ (اليوم) وإنْ كان مؤقتًا إلّا أنّه لم يخرج عن كونه نكرة شائعة، وتأكيد الشّائع المذكور بالمعرفة لا يجوز كالصّفة؛ وعلّل أيضًا بأنّ تأكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه.[4]

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 372/2.

[2] ينظر: الزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 61، أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 372/2.

[3] أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 372/2، وينظر: الزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 62.

[4] ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 373/2.

وذهب ابن عثيمين في هذه المسألة أنّه يُمنع عند البصريّين أنْ تقول: (جلست عندك شهراً كلّه)، وما جاء به السّماع فهو عندهم إما شاذ وإما نادر قليل، والشّاذ لا يقاس عليه، أمّا على رأي ابن مالك وهو حسب رأي ابن عثيمين أنّه الصّحيح، فذكر أنّه إذا وجدت الفائدة من التّوكيد فلا مانع أنْ تقول: (جلست عندك شهرًا كلّه)، أكدته لئلا يظن ظان أنّني جلست عندك أكثر الشّهر، فيكون في هذا فائدة، فإذا كان فيها فائدة فلا حرج.[1]

وعلّق الزّبيدي على ما استدلّ به الكوفيّون من ذكرهم (يومًا أجمعا)، فهي غير معروفة القائل، وبذلك لا يحتج بها، وإنْ كانت على ما ادّعوه، فهي شاذة قليلة لا يقاس عليها، ولا تُغيّر القواعد الصّحيحة[2]، وهو يتماشى مع ما جاء به أبو البركات الأنباري والبصريّون.

ويرى الباحث أنّ الرّأي الكوفي أقرب للصواب والصّحة، وتعليق أبي البركات الأنباري أنّ الكوفيّين احتجوا بأبيات مجهولة القائل لا يمكن اعتباره سببًا لعدم الاحتجاج بأبياتهم؛ لأنّه هو أيضًا احتج بأبيات مجهولة القائل في الرّد على الكوفيّين، في أكثر من موضع في الإنصاف.[3]

---

[1] ينظر: ابن عثيمين، **شرح ألفية ابن مالك للعثيمين**، 8/51.

[2] ينظر: **ائتلاف النّصرة**، 62.

[3] ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، الشّاهد (3) 15/1، والشّاهد (4) 15/1، والشّاهد (372) 462/2.

المسألة الثّالثة عشرة

الضّمير في (إيّاك) وأخواتها

تتكون المعارف من خمسة أنواع: الاسم المضمر، والعلم، والمبهم وهو اسم الإشارة، وما عُرّف بالألف واللّام، وما أضيف إلى أحد هذه المعارف، فأمّا الاسم المضمر فعلى ضربين: منفصل ومتّصل، والمنفصل على ضربين في محل رفع، وفي محل نصب، فالّذي في محل نصب: (فإيّايَ، وإيّانا، وإيّاكَ، وإيّاكما، وإيّاكم، وإيّاكِ، وإيّاكنّ، وإيّاهُ، وإيّاهما، وإيّاهم، وإيّاها، وإيّاهُنَّ)، وذكر الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: 147 هـ) أنّه مُظهر استعمل استعمال المضمر أي إنّ (إيّا) اسم مظهر، والكاف اسم مضمر في موضع خفض بالإضافة؛ وذكر أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد أنّه اسم مبهم أضيف للتّخصيص، ولا يعلمُ اسمٌ مبهمٌ أضيف غيره، ومنهم من ذكر أنّه بكماله اسم مضمر، ولا يعلم اسم مضمر يختلف آخره غيره؛ وذكر الخليل والمازني أنّه اسم مضمر أضيف إلى الكاف –والكاف حرف خطاب–، ولا يُعلم اسمٌ مضمرٌ أضيف غيره، وهذا ما ذهب إليه البصريّون.[1]

وأمّا الكوفيّون فذهبوا إلى أنّ الضّمائر هي الكاف والهاء والياء من (إيَّاك، وإيَّاه، وإيّاي) هي الضّمائر المنصوبة، وأن (إيّا) عماد، وإليه ذهب أبو الحسن بن كَيْسَانَ، وذهب بعضهم إلى أنّ (إيّاك) بكماله هو الضّمير[2]، بمعنى أنّ الكوفيّين ذهبوا إلى أنّ الضّمائر في (إيَّاك، وإيَّاه، وإيّاي) منصوبة، وإليه ذهب ابن كيسان.

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 241–242، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 105.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **السّابق**، 242، و**الإنصاف**، 570/2، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 104، وابن يعيش، **شرح المفصل**، 313/2.

وأكّدَ أبو البركات الأنباري بأنّ الصّحيح ما ذهب إليه البصريّون من أنّ (إيّا) اسم مضمر، والكاف للخطاب، ولا موضع لها من الإعراب، وردّ على ما ذهب إليه الكوفيّون من أنّ المضمر هو الكاف و(إيّا) عماد، بأنّ هذا ليس بصحيح؛ وعلّل ذلك بأنّ الشّيء لا يعمد بما هو أكثر منه[1]، فما ذهب إليه نحاة الكوفة ليس بصحيح في رأي أبي البركات الأنباري، والصّحيح ما ذهب إليه نحاة البصرة.

وعلّل الكوفيّون رأيهم بأنْ احتجوا بأنّهم ذكروا ذلك؛ بأنَّ الكاف والهاء والياء هي الكاف والهاء والياء الّتي تكون في حال الاتصال؛ وأكدّوا بأنّه لا فرق بينهما بوجه ما، إلّا أنّها لمّا كانت على حرف واحد، وانفصلت عن العامل لم تقم بنفسها، فَأُتِي بـ (إيّا) لتعتمد الكاف والهاء والياء عليها؛ إذ لا تقوم بنفسها، فصارت بمنزلة حرف زائد لا يحول بين العامل والمعمول فيه.[2]

وردَّ أبو البركات الأنباري على كلمات الكوفيّين في كلامهم أنّ الكاف والهاء والياء هي الّتي تكون في حالة الاتصال، فذكر أنّ هذا التّعليق للكوفيّين لا يسلم؛ وفسّر ذلك؛ بأنّها وإنْ كانت مثلها في اللّفظ إلا أنّها تخالفها؛ لأنّ الكاف والهاء والياء ههنا حروف، وهناك أسماء، وأصبح هذا كالتّاء في (أنتَ)؛ فإنّها في اللّفظ مثل التّاء في (قُمْتُ)، وإنْ كانت التّاء في (أنتَ) حرفًا والتّاء في (قُمْتُ) اسمًا، وكما لا يجوز أنْ يقال إنَّ التّاء في (أنتَ) اسم؛ لأنّها مثل التّاء في (قُمْتُ) فكذلك ههنا، وكما أنَّ الاسم المضمر في (أنتَ) (أنْ) وحدها والتّاء لمجرد الخطاب وليست عمادًا للتّاء؛ فكذلك (إيّا) هي الاسم المضمر وحدها بدون شيء، وليست عمادًا للكاف والهاء والياء.[3]

---

[1] أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 242.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 570/2.

[3] ينظر: **نفسه**، 574/2.

ودفع أبو البركات الأنباري احتجاجهم بأنّ (إيّا) عماد بلحاق التّثنية والجمع لما بعدها؛ فعلّق على ذلك بأنّه يبطل بـ (أنتَ)؛ فكان الإجماع على أنّ الضّمير منه (أن) والتّثنية والجمع يلحقان ما بعده وهو التّاء، ولا خلاف في أنّ (أنْ) ليست عمادًا للتّاء، وأنّ التّاء ليست هي الضّمير، فكذلك هنا؛ وفسّر ذلك بأنّ الحروف إذا زيدت للدّلالة على الأشخاص يجوز أنْ تلحقها علامة التّثنية والجمع؛ لأنّها لمّا كانت دلالة على المخاطب والغائب والمتكلم لم يكن بُدٌّ من لحاق علامة التّثنية والجمع بها[1]، فجاء ردّه يتخلله موازنة بين هذهِ الضّمائر والضّمير (أنتَ).

وقد جاء في قولهم: "إنَّ (إيّاكما، وإيّاكم) ليس بتثنية لمفرد ولا جمع على حد التّثنية والجمع، وإنّما (إيّاكما) صيغة مرتجلة للتّثنية، و(إيّاكم) صيغة مرتجلة للجمع، وكذلك (أنتما، وأنتم) ليس بتثنية ولا جمع على حد التّثنية والجمع، وإنّما (أنتما) صيغة مرتجلة للتّثنية، و(أنتم) صيغة مرتجلة للجمع، وكذلك حكم كل اسم مضمر واسم إشارة واسم صِلَةٍ".[2]

وأما الّذي ذهب إلى أنّه بكماله المضمر؛ فعلّق على ذلك أبو البركات الأنباري أنّه ليس بصحيح؛ وعلّل ذلك بأنّ الكاف في (إيّاك) بمنزلة التّاء في (أنتَ)، والّذي يدلّ على ذلك أنّ الكاف في (إيّاك) تفيد الخطاب، كما أنّ التّاء في (أنتَ) تفيد الخطاب، وأنّ فتحة الكاف تفيد المذكر، كما أنّ فتحة التّاء في (أنتَ) تفيد خطاب المذكر، وأن كسرة الكاف تفيد خطاب المؤنّث، كما أنّ كسرة التّاء تفيد خطاب المؤنث، فكما أنّ التّاء ليست من المضمر الّذي هو (أنْ) في (أنتَ) وإنّما هي لمجرد الخطاب، ولا موضع لها من الإعراب؛ فكذلك الكاف ليست من المضمر الّذي هو (إيّا) في (إيّاك) وإنّما هي لمجرد الخطاب، ولا موضع لها من الإعراب، وإذا لم تكن الكاف في (إيّاك) من المضمر كما لم تكن التّاء في (أنتَ) من

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 575/2.

[2] **نفسه**، 575/2.

المضمر، ولا يمكن القول إنَّ (أنتَ) بكماله هو المضمر؛ فكذلك لا يمكن أن يقال إنّ (إيّاك) بكماله هو المضمر[1]، بمعنى أنّ أبا البركات الأنباري لجأ إلى الموازنة بين (إيّاك) و(أنتَ)؛ لتقليل فساد من ذهب إلى أنّها بكمالها مضمر.

وعلّق الزّبيدي على الرّواية الّتي ذكرها الخليل من أنّ (إيّا) اسم مظهر، والكاف اسم مضمر في موضع خفض بالإضافة بأنّها لا يُلتفت إليها؛ لقلتها وشذوذها[2]، بمعنى أنّ الزّبيدي خالف ما رَواهُ الخليل بن أحمد الفراهيدي.

ويرى الباحث أنّ الرّأي البصريّ هو الأقوى والأصوب؛ لأنّ (إيّا) ثابت وهو الأصل، والمتغيّر فيها هو الهاء والكاف والياء، للدّلالة على الغائب والمتكلم والمخاطب، والثّابت بها هو الضّمير، والله أعلم.

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 575/2.

[2] ينظر: الزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 105.

المسألة الرّابعة عشرة

لفظا (كلا وكلتا) مثنيان لفظًا ومعنًى، أم معنًى فقط

اختلف النّحويّون في (كلا، وكلتا) أهما مثنيان لفظًا ومعنًى، أم معنى فقط؟ فذهب البصريّون إلى أنّ فيهما إفرادًا لفظيًّا، وتثنية معنويّة، والّذي يدلّ على ذلك، أنّهما تارة يرجع الضّمير إليهما بالإفراد اعتبارًا باللّفظ، وتارة بالتّثنية اعتبارًا بالمعنى، قال الله تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾[1]، فردّ الضّمير إلى اللّفظ فأفرد[2]، ثمّ قال الشّاعر:

كِلَا أَخَوَيْنَا ذو رِجال كأنّهم أُسُودُ الشّرَى من كل أَغْلَبَ ضَيْغَمِ[3] [4] (الطّويل)

والشّاهد في هذا البيت: (كلا أخوينا ذو رجال) فدلّ ذلك على أنّ (كلا) له جهة إفراد، وإلّا لما صحّ الإخبار عنه بالمفرد؛ لأنّ المبتدأ والخبر يجب أنْ يتوافقا في الإفراد والتّثنية والجمع، ولا تخلو جهة الإفراد في (كلا) أنْ تكون جهة اللّفظ أو جهة المعنى، وقد اتفق الفريقان الكوفيّ والبصريّ على أنّ (كلا) مثنى في المعنى، وقد أخبر عن (كلا) بمفرد وهو قوله: (ذو رجال)، فبقي جهة اللّفظ، فوجب أنْ يكون مفردًا لفظًا، وهذا ما ذكره البصريّون.[5]

---

[1] **الكهف**، 33.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 209–210، و**الإنصاف**، 359/2–361، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 55.

[3] ضيغم: أي العضد الشّديد، ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، 357/12، المادة (ضغم).

[4] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 210، و**الإنصاف**، 361/2، والمرزوقي، **شرح ديوان الحماسة**، 158، وشراب، محمّد، **شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية**، 16/3.

[5] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، (الحاشية)، 210، و**الإنصاف**، (الحاشية)، 361/2.

وقال الفرزدق:

كِلاهُمَا حِينَ جدَّ الجرّي بينهما قَدْ أَقلعا وَكلا أنفيهما رَابِ[1] (البسيط)

والشّاهد في قول الفرزدق: (كلاهما قد أقلعا)، وقوله: (وكلا أنفيهما رابِ) فقد أعاد الضّمير إلى (كلاهما) في العبارة الأولى مثنى، وذلك قوله: (أقلعا) مراعاة لمعنى (كلا)، وأخبر عن (كلا) في العبارة الثّانية بمفرد، وذلك في قوله: (رابِ)، مراعاة للفظ (كلا) فدلّ ذلك على أنّه يجوز مراعاة لفظ (كلا) ومراعاة معناها أيضًا، ويجوز الجمع بين الوجهين في الكلام الواحد.[2]

فذكر (أَقلعا) اعتبارًا بالمعنى، وذكر (رَاب) اعتبارًا باللّفظ، والّذي يدلّ على أنّ الألف فيهما ليست للتّثنية أنّهما لو كانت للتّثنية، لانقلبت في النّصب والجرّ إذا أضيفتا إلى المظهر؛ لأنّ الأصل هو المظهر، فتقول: (رأيتُ كلا الرّجلين، مررتُ بكلا الرّجلين، ورأيتُ كِلتا المرأتين، ومررتُ بكلتا المرأتين)، فلو كانت التّثنية، لوجب أن تنقلب مع المظهر، فلمّا لم تنقلب دلّ على أنّها الألف المقصورة، وليست للتّثنية.[3]

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 210، و**الإنصاف**، 365/2، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 55.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، (الحاشية)، 210، و**الإنصاف**، (الحاشية)، 365/2.

[3] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 210، و**الإنصاف**، 366/2.

وذهب الكوفيّون إلى أنّ (كلا، وكلتا) مثنيتان لفظًا ومعنًى، فأصل (كلا) : (كل)، فخففت اللّام وزيدت الألف للتّثنية، فالألف فيهما للتّثنية[1]، واحتجّوا على ذلك بالسّماع بقول الشّاعر:

فِي كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلاَمَى وَاحِدَهْ كِلتاهُما مَقْرونة بِزائِده[2] (الرّجز)

والشّاهد بهذا البيت في قول الشّاعر: (كِلْتَ) فإنّ الفرّاء زعم أنّ (كِلْتَ) هُنا مفرد (كلتا) في نحو قوله تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا وَفَجَّرْنَا خِلَٰلَهُمَا نَهَرًا﴾[3]، وزعموا أنّ (كلا، وكلتا) مثنّيان لفظًا ومعنًى، والألف فيهما زائدة للدّلالة على التّثنية، والتّاء في (كلتا) للتّأنيث.[4]

واحتجّوا بالقياس على ذلك أيضًا بأنّ الألف فيهما تنقلب إلى الياء في حال النّصب والجرّ إذا أضيفتا إلى المضمر، فتقول: (رأيتُ الرّجلين كليهما، ومررتُ بالرّجلين كليهما)، وكذلك تقول: (رأيتُ المرأتين كلتيهما، ومررتُ بالمرأتين كلتيهما)، ولو كانت ألفًا مقصورة لم تنقلب، كألف (عصا، ورحى) ونحوها.[5]

وكان رأي أبي البركات الأنباري لِما ذكره الكوفيّون مِن أنّه ليس صحيحًا، فأمّا استدلالهم بقول الشّاعر في البيت السّابق: (فِي كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلاَمَى وَاحِدَة)، فكان رأيه أنّ هذا البيت لا حجّة فيه؛ وعلّل

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 210، و**الإنصاف**، 359/2، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 55.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 210، و**الإنصاف**، 359/2، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 55، والأشموني، **شرح الأشموني**، 55/1، العيني، بدر الدين، **المقاصد النّحويّة**، 208/1.

[3] **الكهف**، 33.

[4] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 211، و**الإنصاف**، (الحاشية)، 359/2-360.

[5] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 211، و**الإنصاف**، 360/2-361.

ذلك بأنّه يحتمل أنّه حذف الألف للضّرورة الشّعريّة[1]، بمعنى حيّد أبو البركات الأنباري احتجاجهم، وألصقه بالضّرورة الشّعرية.

وردّ أيضًا على قول الكوفيّين من أنّها تنقلب في حالتي النّصب والجرّ إذا أضيفت إلى المضمر، فكان رأيه إنّما قلبت مع المضمر؛ لأنّها أشبهت ألف (إلى، وعلى، ولدى)، فلمّا أشبهتها قلبت ألفها مع المضمر ياء، كما قلبت ألف (إلى، وعلى، ولدى) مع المضمر (إليك، وعليك، ولديك) ووجه المشابهة بينهما، وبين هذه الكلم، أنّ هذه الكلم يلزم دخولها على الاسم، ولا تقع إلّا مضافة، كما أنّ هذه الكلم لها حال النّصب والجرّ وليس لها حال الرّفع.[2]

وعلّل أبو البركات الأنباري على صحّة ما ذهب إليه مِنْ أنّ القلب في (كلا، وكلتا) إنّما يختّص بحالة النّصب والجرّ، دون حالة الرّفع؛ ففسّر ذلك بأنّ (لَدَيْكَ) إنّما تستعمل في حالة النّصب والجرّ، ولا تستعمل في حالة الرّفع؛ فلهذا المعنى كان القلب مختصًّا بحالة النّصب والجرّ دون حالة الرّفع[3]، بمعنى أنّ القلب في (كلا، وكلتا) يختّص بحالتي النّصب والجرّ فقط.

ويميل الباحث إلى الرّأي البصريّ الّذي عدّ (كلا، وكلتا) فيهما إفرادٌ لفظيّ وتثنية معنوية؛ لاعتمادهم على آيات قرآنية وشواهد شعرية، والإفراد لفظًا أقوى وأكثر من التّثنية معنى، وكذلك فإنّ عدم قلب الألف عند الإضافة إلى المظهر يُقوّي رأيهم.

هذه هي بعض المسائل الّتي أوردها أبو البركات الأنباري في كتاب أسرار العربيّة، والّتي كان رأيه فيها من الأسماء، وفي الفصل الثّاني سأتناول الحديث عن آرائه ومنهجه في باب الأفعال.

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 211، و**الإنصاف**، 366/2-367.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 211، و**الإنصاف**، 367/2.

[3] ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 368/2.

الفصل الثاني

الأفعال

المسألة الأولى: تقديم الحال على عاملها.

المسألة الثّانية: العامل في المضارع المرفوع.

المسألة الثّالثة: نعم وبئس.

المسألة الرّابعة: القول في (أفعل) التعجب اسم هو أم فعل.

المسألة الخامسة: حاشا في الاستثناء، فعل أم حرف أم ذات وجهين؟

المسألة السّادسة: فعل الأمر معرب أم مبني.

المسألة السّابعة: عامل الجزم في جواب الشّرط.

المسألة الثّامنة: عامل نصب المستثنى في الاستثناء الموجب.

المسألة التّاسعة: أصل الاشتقاق.

الفصل الثّاني

الأفعال

سأدرس في هذا الفصل المسائل الّتي كان رأي الكوفيّين فيها أنّها من باب الأفعال، فقد وردت العديد من النّماذج في كتاب أسرار العربيّة، وهي على النّحو الآتي:

المسألة الأولى

تقديم الحال على عاملها

اختلف النّحويّون في عامل نصب الحال، "فذكر بعضهم أنّ ما جيء قبلها من العامل، يكون على ضربين هما: الفعل، ومعنى الفعل، فالفعل مثل: (جاء زيد راكبًا)، وجاز أنْ تتقدّم الحال على العامل، فيقال: (راكباً جاء زيد)؛ لأنّ العامل فيه لمّا كان متصرّفًا، تصرّف عمله، فجاز تقديم معموله عليه؛ ومعنى الفعل نحو: (هذا زيد قائمًا)، إذ لم يجز تقديم الحال عليه، فلو قيل: (قائمًا هذا زيد) لم يجز؛ لأنّ معنى الفعل لا يتصرّف تصرّفه، فلم يجز تقديم معموله عليه، ويجوز تقديم الحال على العامل عند البصريّين إذا كان العامل فعلًا للنّقل والقياس"[1]، بمعنى يُجيز البصريّون تقديم الحال على العامل وهو الفعل، ولا يجوز تقديم الحال إذا كان العامل معنى الفعل.

[1] أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 151، وينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 203/1، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 37، وابن جنّي، **اللّمع في العربيّة**، 62، وابن عثيمين، **شرح ألفية ابن مالك للعثيمين**، 11/38.

فَمِن مواضع السّماع الّتي اعتمد عليها البصريّون؛ لإثبات حجّتهم المثل: (شَتَّى تَؤُوبُ الحَلَبَةُ)[1]، فـ (شتى) حال مقدّمة على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر، فدلّ على جوازه، كما اعتمدوا على القياس من أنّ الفعل العامل فيها متصرّف (جاء) في جملة (راكبًا جاء زيدٌ)، وإذا كان العامل متصرّفًا وجب أنْ يكون عملُهُ متصرّفًا، وإذا جاء عملُهُ متصرّفًا جاز أنْ يتقدم معموله عليه، نحو: (عمرًا ضربَ زيدٌ)، فالحال تُشَبّه بالمفعول، فكما يجوز تقديم المفعول به على الفعل، يجوز تقديم الحال عليه[2]، فقاس البصريّون جواز تقديم الحال على عاملها بجواز تقديم المفعول به على عامله الفعل، وهذا من باب القياس.

"وذكر الفرّاء أنّه لا يجوز أنْ يتقدم الحال على العامل في الحال، سواء أكان العامل فيه فعلًا أم معنى فعل؛ لأنّه يؤدي إلى أنْ يتقدم المضمر على المظهر، فإنْ قيل: (راكبًا جاء زيد)، ففي (راكب) ضمير (زيد)، وقد تقدّم عليه، وتقديم المضمر على المظهر غير جائز".[3]

فالكوفيّون يرون أنّه من غير الجائز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر، مثل: (راكبًا جاء زيد)، ويجوز مع المضمر، حيث زاد أبو البركات الأنباري في الإنصاف على رأي الكوفيّين من أنّه يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها، إذا كان مضمرًا وهو ما لم يذكر في رأي الفرّاء السّابق ذكره، مثل: (راكبًا جئتُ)، وأمّا البصريّون فيرون إلى أنّه من الجائز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر والمضمر.[4]

فأبو البركات الأنباري ذكر رأي الكوفيّين، بأنّه لا يجوز تقديم الحال؛ لأنّه يؤدِّي إلى تقديم المضمر على المظهر، وردّ عليهم بأنّ هذا فاسد؛ وعلّل ذلك بأنّه وإنْ كان مقدمًا في اللّفظ إلّا أنّه مؤخّر

[1] ينظر: الميداني، أبو الفضل، **مجمع الأمثال**، 358/1.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 203/1.

[3] أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 151، وينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 203/1، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 37.

[4] ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 203/1، والعكبري، **التّبيين**، 383.

في التّقدير، وإذا كان مؤخّرًا في التّقدير جاز فيه التّقديم، قال الله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾[1]، فالضّمير في كلمة (نفسه) عائد إلى (موسى) وإنْ كان الضّمير مؤخرًا في اللّفظ، إلّا أنّه لمّا كان في تقدير التّأخير جاز التّقديم.[2]

وقال زهير بن أبي سلمى:

من يَلْقَ يوما على عِلَّاتِه هَرِمًا يلقَ السَّمَاحَةَ منه والنَّدَى خُلُقًا[3] **(البسيط)**

فالهاء في (عِلَّاتِه) تعود على (هَرِم)؛ وعلّل أبو البركات الأنباري ذلك بأنّه في تقدير التّقديم؛ لأنّ التّقدير: (إنْ تلق يومًا هَرِمًا على علاته)، فلمّا كان (هَرِمًا) في تقدير التّقديم، والضّمير في تقدير التّأخير، وجب أنْ يكون جائزًا –فقدم الضّمير في (عِلَّاتِه) على (هَرِم)–، واحتج أبو البركات الأنباري بِمَثَلٍ؛ ليثبت صحّة ما ذهب إليه فقال: (في بَيتِهِ يُؤْتَى الحَكَمُ)[4] فالضّمير في (في بيته) يعود إلى (الحَكَمُ) وقد تقدم عليه.[5]

وقد أبدى ابن عقيل اعتراضه على تقدّم الحال على العامل وهو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كأسماء الإشارة، وحروف التّمنّي، والتّشبيه، والظّرف، والجار والمجرور، نحو: (وكأنّ زيدًا راكبًا أسدٌ، وزيد في الدّار أو عندك قائمًا، تلك هند مجردةً)، فنصبت (مجردةً) على الحال ولم يتقدمها فعل،

---

[1] طه، 67.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 204/1، و58/1.

[3] ينظر: ابن أبي سلمى، زهير، **الدّيوان**، 77، وابن رشيق القيرواني، **العمدة في محاسن الشّعر وآدابه**، 333/1، وأبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 204/1.

[4] ينظر: الميداني، أبو الفضل، **مجمع الأمثال**، 72/2.

[5] ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 204/1.

وإنّما معنى الفعل، وهو اسم الإشارة، وكذلك في الأمثلة الأخرى، وهذا غير جائز، فلا يجوز تقديم الحال على عاملها في هذه الأمثلة وما شابهها.[1]

وذهب الزّبيدي في كتابه ائتلاف النّصرة، إلى أنّ الصّحيح هو ما ذهب إليه البصريّون؛ وعلّل ذلك بأنّ ذلك لتصرف العامل، ومتى تصرّف العامل في نفسه تصرّف في معموله.[2]

ويرى الباحث أنّ الرّأي البصريّ أقرب للصّواب والمنطق؛ لأنّهم اعتمدوا على السّماع والقياس؛ وأَعطى ردّ أبي البركات الأنباري ترجيحًا قويًّا للرأي البصريّ؛ لأنّه اعتمد في أدلّته على القرآن الكريم والشّعر والمثل، فإذا تقدّم الضّمير في الأدّلة السّابقة وهي في حكم التّأخير، جاز تقديم الحال على الفعل العامل فيها على الرّغم من وجود ضمير يعود على متأخر؛ لأنّ الحال في نيّة التّأخير.

[1] ينظر: **شرح ابن عقيل**، 2/271-272.

[2] ينظر: **ائتلاف النّصرة**، 37.

المسألة الثّانية

العامل في المضارع المرفوع

ذكر أبو البركات الأنباري الرّأي البصريّ في مسألة عامل الرّفع في الفعل المضارع، ثمّ أردفه برأي الكوفيّين، فاختلف النّحويّون فيه، فذهب الكسائي إلى أنّه يرتفع بالزّوائد الّتي في أوله، وذهب الفرّاء إلى أنّه يرتفع لسلامته من العوامل النّاصبة والجازمة، وذهب البصريّون إلى أنّ الفعل المضارع يرتفع لقيامه مقام الاسم، وهو عامل معنوي لا لفظي، أشبه الابتداء، فكما أنّ الابتداء يوجب الرّفع، فكذلك العامل المعنوي يرفع الفعل المضارع[1]، بمعنى أنّ هناك رأيين للكوفيّين، رأي للكسائي، ورأي للفرّاء، فالكسائي ذهب إلى أنّه يرتفع بالزّوائد، والفرّاء ذهب إلى أنّه يرتفع لسلامته من عوامل النّصب والجزم، وخالفهم البصريّون بذلك.

أمّا البصريّون فيرون أنّ الفعل المضارع يرتفع؛ لوقوعه موقع الاسم ولا ينطبق ذلك على الفعل الماضي مع أنّه يقوم مقام الاسم، ولم يكن قيام الفعل الماضي مقام الاسم موجبًا لرفعه؛ لأنّ قيامه مقام الاسم بمنزلة عدمه في وجوب الرّفع.[2]

وذكر أبو البركات الأنباري بأنّ رأي الكسائيّ فاسد؛ وعلّل ذلك بأنّه لو كان الزّائد في أوله هو الموجب للرّفع، لوجب ألّا يجوز نصب الفعل ولا جزمه مع وجوده؛ لأنّ عامل النّصب والجزم لا يدخل على عامل الرّفع، فلمّا وجب نصبه بدخول النّواصب، وجزمه بدخول الجوازم، دلَّ على أنّ الزّائد ليس هو العامل.[3]

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 50، و**الإنصاف** 448/2، وابن يعيش، **شرح المفصل**، 219/4، وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 3/4.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 50، و**الإنصاف** 448/2.

[3] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 50، و**الإنصاف** 450/2.

وردَّ أيضًا على قول الفرّاء؛ بأنّه فاسد، وعلّل ذلك؛ بأنّه يؤدي إلى أنْ يكون النّصب والجزم قبل الرّفع؛ وذلك لسلامته من العوامل النّاصبة والجازمة، ووضّح ذلك بأنّ الرّفعَ قبل النّصبِ والجزمِ ؛ فلهذا كان هذا القول ضعيفًا، وذكر بعد ذلك عوامل النّصب والجزم.[1]

ويجدر الإشارة إلى أنّ الرّأي الكوفيّ في هذه المسألة لم يذكر صراحةً في كتاب أسرار العربيّة، وإنّما ذكر بشكل صريح في كتاب الإنصاف، فكان رأي الأكثر من الكوفيّين أنّ الفعل المضارع يرتفع لتعريه من العوامل النّاصبة والجازمة[2]، وهو ما ذكره الفرّاء.

وعلّق أبو البركات الأنباري على رأي الكوفيّين بأنّ ما أوردوه –يرتفع الفعل المضارع بتعرِّيه من العوامل النّاصبة والجازمة – فاسد؛ لأنّه يُؤدي إلى أن يكون الرّفع قبل النّصب والجزم ، ولا خلاف بين النّحاة أنّ الرّفع قبل النّصب والجزم؛ لأنّ الرّفع صفة الفاعل، والنّصب صفة المفعول، وكما أنَّ الفاعل قبل المفعول؛ فكذلك يجب أنْ يكون الرّفع قبل النّصب، وإذا كان الرّفع قبل النّصب فبالتّالي يكون قبل الجزم، كان ذلك من طريق الأولى، فلمّا أدّى قولهم إلى خلاف الإجماع في ذلك، وجب أن يكون رأيهم فاسدًا[3]، فقارن الرّفع بالنّصب والجزم، ووازن بينها؛ لإفساد رأي الكوفيّين.

وردَّ الكوفيّون على البصريّين بذكرهم أنّ الفعل المضارع يرتفع لقيامه مقام الاسم، فذكروا أنّ هذا لا يجوز؛ وعلّلوا ذلك؛ بأنّ الفعل المضارع لو كان مرفوعًا لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أنْ ينصب إذا كان الاسم منصوبًا، نحو: (كان زيدٌ يقوم)؛ لأنّه قد قام مقام الاسم إذا كان منصوبًا، وهو (قائمًا)، ثمّ كيف يأتيه الرّفع لقيامه مقام الاسم، والاسم يكون مرفوعًا ومنصوبًا ومخفوضًا؟ ولو كان كذلك لوجب أنْ يعرب

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 50، و**الإنصاف** 449/2.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 448/2.

[3] ينظر: أبو البركات الأنباري، **نفسه**، 449/2، وابن يعيش، **شرح المفصل**، 219/4، الأشموني، **شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، 178/3.

بإعراب الاسم في الرّفع والنّصب والخفض، فيدلّ ذلك أننا وجدنا نصبه وجزمه بناصب وجازم لا يدخلان على الاسم؛ فعلمنا أنّه يرتفع من حيث لا يرتفع الاسم، مثل: الحالتين في النّصب والجزم، والّذي يدلّ أيضًا على أنّه لا يرتفع لقيامه مقام الاسم أنّه لو كان مرفوعًا لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي ألّا يرتفع في قولهم (كاد زيد يقوم)؛ لأنّه لا يجوز أنْ يقال: (كاد زيدٌ قائمًا)، فلما وجب رفعه بالإجماع دلَّ على صحّة ما قاله الكوفيّون من وجهة نظرهم[1]، وهو تعليل منطقي وواقعي.

ويرجح الباحث الرّأي الكوفي فالفعل المضارع يكون مرفوعًا إذا لم يسبق بناصب ولا بجازم، وفيه من السّهولة والتّيسير ما يسهل على المتعلمين فهمه، أمّا الرّأي البصري ففيه شيء من التّعقيد الّذي لا داعي له.

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 2/448-449.

المسألة الثّالثة

نِعْمَ وبئس

ذكر أبو البركات الأنباري الرّأي البصري في مسألة (نِعْمَ وبئس) ثمّ أردفه برأي الكوفيّين، وكان رأي الكوفيّين أنّهما اسمان، واستدلّ الكوفيّون على ذلك بخمسة أوجه، هي:[1]

الوجه الأول: استدلوا على أنّ (نِعْمَ وبئس) اسمان؛ بدليل دخول حرف الجرّ عليهما، وحروف الجرّ تختص بالأسماء –إذ تُعدّ علامة من علاماتها–[2]، كما في قول حسّان بن ثابت:

ألستُ بنعمَ الجارُ يُؤلَفُ بيتَهُ أخا قِلَّةٍ أو مُعدِمِ المال مُصْرِمَا[3] (الطّويل)

دخول حرف الخفض على (نِعْمَ) يدلّ على أنّها اسم عند الكوفيّين.

ومن الدّلائل الأخرى الّتي استدلّ بها الكوفيّون لإثبات رأيهم استدلالهم بأقوال العرب، فقد قيل إنّ أحدًا من العرب بُشِّرَ بمولودة، فقيل: نعمَ المولودةُ مولودتُكَ، فقال: "واللهِ ما هي بنعمَ المولودةُ: نُصْرَتُهَا بكاء، وبِرُّها سرقة"، وكذلك رُوِيَ عن بعض العرب أنّه قيل: (نِعْمَ السَّيْرُ على بِئْسَ العَيْرُ)، فدخل حرف

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 90، **والإنصاف**، 81/1، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 115، والفارضي، **وشرح الفارضي على ألفية ابن مالك**، 113/3، والعكبري، **التّبيين**، 274، وابن هشام، **أوضح المسالك**، 239/3.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 90، و**الإنصاف**، 81/1، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 115، والعكبري، **التّبيين**، 276.

[3] ينظر: ابن ثابت، حسّان، **الدّيوان**، 218، وأبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 90، و**الإنصاف**، 81/1، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 115، وابن يعيش، **شرح المفصل**، 389/4، وشراب، محمّد، **شرح الشّواهد الشّعريّة في أمات الكتب النحويّة**، 103/3.

الجرّ على (نِعْمَ) في المثال الأول، وعلى (بئس) في المثال الثّاني، وحرف الجرّ يختص بالأسماء، فدلّ ذلك عندهم أنّهما اسمان.[1]

الوجه الثّاني: الدّليل على أنّهما اسمان أنّ العرب تقول: (يا نِعْمَ المولى ويا نِعْمَ النّصير)، فنداؤهم (نِعْمَ) يدلّ على أنّه اسمان؛ لأن النّداء من علامات الاسم.[2]

الوجه الثّالث: الشّاهد أنّ (نِعْمَ وبئس) ليسا بفعلين أنّه لا يحسن اقترانهما بزمن كسائر الأفعال الأخرى، فلا نقول: (نِعْمَ الرجلُ أمسِ)، ولا (بئس الرّجلُ غدًا).[3]

الوجه الرّابع: الدّليل على أنّهما ليسا بفعلين أنهما غير متصرّفين؛ لأنّ التّصرّف من خصائص الأفعال، فلمّا لم يتصرفا، دلّ على أنّهما ليسا بفعلين.[4]

الوجه الخامس: الدّليل على أنّهما ليسا بفعلين أنّه قد جاء عن العرب: (نَعِيمَ الرّجلُ زيدٌ) وليس في أمثلة الأفعال شيءٌ على وزن (فَعيل)[5]، فأبو البركات الأنباري فصّلَ رأي الكوفيّين، وجاء بأدلّتهم الخمسة، وكانت أدلّتهم بين السّماع والقياس.

وذهب البصريّون إلى أنّهما فعلان ماضيان جامدان –لا يتصرّفان–، واستدلوا على ذلك من ثلاثة أوجه:[6]

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 91، و**الإنصاف**، 82/1، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 115، والفارضي، **وشرح الفارضي على ألفية ابن مالك**، 114/3.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 91، و**الإنصاف**، 82/1، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 116، والعكبري، **التّبيين**، 276.

[3] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 91، و**الإنصاف**، 86/1، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 116، والعكبري، **التّبيين**، 276.

[4] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 91، و**الإنصاف**، 86/1، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 116، والعكبري، **التّبيين**، 276.

[5] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 91، **والإنصاف**، 86/1.، والفارضي، **شرح الفارضي على ألفية ابن مالك**، 119/3.

[6] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 90، و**الإنصاف**، 86/1، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 116.

الوجه الأول: أنّ الضّمير يتّصل بـ (نِعْمَ وبئس) على حدّ اتصاله بالأفعال، فقد قيلَ: (نعما رجلين، ونعموا رجالا)، وكذلك قيل: (قاما، وقاموا).[1]

الوجه الثّاني: أنّ تاء التّأنيث السّاكنة الّتي لم يقلبها أحد من العرب تُعدّ هاء في حالة الوقف كـ (رحمة، وسنة)، تتّصل بـ (نِعْمَ وبئس)، كما تتّصل بالأفعال، مثل: (نعمت المرأة، وبئست الجارية).[2]

الوجه الثّالث: أنّ (نِعْمَ وبئس) مبنيّان على الفتح كالأفعال الماضية، ولو كانا اسمين لما بُنِيَا على الفتح من غير علّة وسبب[3]، فجاء أبو البركات الأنباري بأدلّة البصريّين الّتي تميل كلّها إلى القياس.

وردّ أبو البركات الأنباري على ما استدلّ به الكوفيّون، وكان رأيه بأنّ أدلّتهم فاسدة؛ فأفسد على قولهم: إنّهما اسمان لدخول حرف الجرّ عليهما، بأنّ حرف الجرّ إنّما دخل عليهما على تقدير الحكاية، فلا يدلّ على أنّهما اسمان؛ لأنّ حروف الجرّ قد تدخل على تقدير الحكاية على ما هو فعل في الحقيقة[4]، وجاء بشاهد ليقوي رأيه، فقال أبو خالد القنائيّ:

وَاللهِ ما ليلي بنامَ صاحبهْ ولا مخالِطِ اللّيَان جَانِبُهْ[5] (الرّجز)

موطن الشّاهد في البيت (بنام) حيث دخل عليه حرف الجرّ –وهو الباء– على الفعل الماضي (نام)، وقد علم أنَّ حرف الجرّ مختص بالدّخول على الأسماء فلزم تقدير اسم يكون معمولًا لحرف الجرّ، وتقدير الكلام: ما ليلي بليل مقول فيه نام صاحبه، وقد روى البصريّون هذا البيت لإبطال حجّة الكوفيّين

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 90، و**الإنصاف**، 86/1، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 116، والعكبري، **التّبيين**، 274.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 90، و**الإنصاف**، 86/1، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 116، والعكبري، **التّبيين**، 275.

[3] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 90، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 117.

[4] ينظر: أبو البركات الأنباري، **السابق**، 91.

[5] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 92، **الإنصاف**، 93/1، وابن جنّي، **الخصائص**، 368/2، والبغدادي، **خزانة الأدب**، 389/9.

القائلين إنّ (نِعْمَ وبئس) اسمان بدليل دخول حرف الجرّ عليهما، ولولا تقدير الحكاية لم يحسن دخول حرف الجرّ على (نِعْمَ، وبئس، ونام).[1]

فالتّقدير في قول: (ألست بنعم الجار يؤلف بيته)، ألست بجار مقول فيه : نعم الجار، وكذلك التّقدير في قول بعض العرب: (والله ما هي بنعم المولودة : والله ما هي بمولودة)، فيقال فيها: (نعم المولودة)، ويوضح أبو البركات الأنباري ذلك بأنّهم حذفوا الموصوف، وأقاموا الصّفة مقامه[2]، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿ أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ﴾ [3] أي دروعًا سابغات، فيصبح التّقدير: (ألست بجارٍ بمقول فيه: نعم الجار، وما هي بمقول فيها: نعم المولودة)، فأوقعوا المحكي بها موقعها، وحذف القول بها، في كتاب الله تعالى، وكلام العرب، وأشعارهم أكثر من أنْ تحصى، فدخل حرف الجرّ على هذه الأفعال لفظًا، ولكن إنْ كان حرف الجرّ داخلًا على هذه الأفعال لفظًا إلّا أنّه داخل على غيرها في التّقدير، فلا يكون فيه دليل على الاسمية كما ادّعى الكوفيّون في هذه المسألة.[4]

وعلّق أبو البركات الأنباري على قول الكوفيّين بأنّ العرب تقول: (يا نِعْمَ المولى، ويا نِعْمَ النّصير)، والنّداء من خصائص الأسماء، وشرح بأنّ المقصود بالنّداء محذوف للعلم به، والتّقدير فيه: يا الله نعم المولى، ونعم النّصير أنت، وردّ على قول الكوفيّين: بأنّه لا يحسن اقتران الزّمن بـ (نِعْمَ، وبئس)، ولا يجوز تصرفهما، بأنّ امتناع اقتران الزّمان الماضي والمستقبل بـ (نِعْمَ، وبئس)، وأنّهما سلبا التّصرف؛ لأنّ (نِعْمَ) موضوعة بهدف المدح، و(بئس) موضوعة بهدف الذّم، فجعل دلالتهما على الزّمان مقصورة

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 92، و**الإنصاف**، (الحاشية)، 1/92-93.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 92.

[3] سبأ، 11.

[4] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 92-93.

على الآن؛ وعلّل بأنّك تمدح أو تذم بما هو موجود في الممدوح أو المذموم لا بما كان فزال، ولا بما سيكون في المستقبل.[1]

وردّ أبو البركات الأنباري على قولهم: بأنّه قد جاء عن العرب، قولهم: (نعيمَ الرّجلُ زيدٌ)، فكان ردّه عليهم بأنّ هذه الرّواية شاذة تفرّد بها قُطرب وحده، ووضّح أيضًا بأنّ هذه الرّاوية وإنْ صحّت فليس فيها حجّة ولا برهان؛ وعلّل ذلك بأنّ هذه الياء نشأت عن إشباع الكسرة؛ لأنّ الأصل في (نَعِمَ) بفتح النّون وكسر العين، وأشبعت الكسرة فنشأت الياء، ويوضّح أنّ كل ما كان على وزن (فَعِل) من الأسماء والأفعال، وثانيه حرف من حروف الحلق ففيه أربعة أوجه (فَخِذ، فَخْذ، فِخِذ، فِخْذ).[2]

ويرجح الباحث أنّ (نِعْمَ وبئس) فعلان، وجميع الشّواهد تدلّ على ذلك، فبعض الشّواهد في هذه المسألة في سياق الاسمية تحفظ ولا يُقاس عليها؛ لأننا نقيس على الكثير المطّرد، وأما الحكاية تقدر بعد حرف الجرّ، فحرف الجرّ لم يدخل على (نِعْمَ وبئس)، وإنّما على شيء مقدّر.

ويرى الباحث أنّ ادّعاء الكوفيّين من أنّ كتاب الله يخلو من النّداء دون أمر أو مجراه فهو باطل- بل يكثر مجيء الخبر والاستفهام مع النّداء كثرة الأمر والنّهي-[3]، وأما في (نعمتِ المرأة) حُرِّكت التّاء للالتقاء السّاكنين، والتّاء لا تحدد اسميّة (نِعْمَ وبئس)؛ لأنّها اتّصلت بالحروف.

وأمّا (نعيم الرّجل) فهي رواية منفردة لم يقل بها إلا شخص واحد وهو قطرب، وهذا لا يقاس عليه؛ لأنّه قليل، وورود الكسرة على العين، لا يعني جواز الإشباع.

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 93.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 93، والعكبري، **التّبيين**، 281.

[3] ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 99/1.

المسألة الرّابعة

القول في (أفعل) في التّعجب، اسم هو أم فعل

بدأ أبو البركات الأنباري بالرّأي البصريّ بشأن مسألة القول في (أفعل) في التّعجب، اسم هو أم فعل، ثمّ ألحقه بالرّأي الكوفيّ، فذهب الكوفيّون إلى أنّه اسم، واستدلوا على ذلك من ثلاثة أوجه:[1]

الوجه الأول: الدّليل على أنّه اسم؛ أنّه لا يتصرّف؛ أي جامد، ولو كان فعلًا لَوَجَبَ أن يكون متصرّفًا؛ لأنّ التّصرّف من خصائص الأفعال، فلمّا لم يتصرّف دلَّ على أنّه ليس بفعل، وبذلك برهنَّ الكوفيّون أنّها من باب الأسماء وليس الأفعال.[2]

الوجه الثّاني: استدلّوا على أنّ (أفعل) في التّعجب اسم أنّه يدخله التّصغير، والتّصغير من علامات الأسماء[3]، فقال العرجي:

يَامَا أُمَيلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لَنَا مِنْ هؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ[4] (البسيط)

فـ (أُمَيلِحَ) تصغير (أَملح)، فاستدلّوا عليها لإثبات حجّتهم أنّها من باب الأسماء؛ لأنّها صُغِّرت.

الوجه الثّالث: الشّاهد على أنّ (أفعل) في التّعجب اسم أنّه يصحّ نحو: (ما أَقْوَمَهُ!، وما أَبْيَعَهُ!)، كما يصحّ الاسم في نحو: (هذا أقومُ منك، وأبيعُ منك)، ولو أنّه فعل لوجب أنْ يعتل كالفعل، نحو: (أقام،

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 102، **والإنصاف**، 104/1، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 118، والعكبري، **التّبيين**، 285، وابن مالك، **شرح التسهيل**، 30/3.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 102، و**الإنصاف**، 104/1، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 118، والعكبري، **التّبيين**، 290.

[3] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 102، **والإنصاف**، 104/1، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 118، والعكبري، **التّبيين**، 289.

[4] ينظر: العرجي، **الدّيوان**، 183، وأبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 102، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 118، وابن مالك، **شرح التسهيل**، 40/3، وشراب، محمّد، **شرح الشّواهد الشّعرية في أمات الكتب النحويّة**، 473/1.

وأباع)، فقالوا: أباع الشّيء أي عرضه للبيع، فلمّا لم يعتل، وصحّ كالأسماء مع ما دخله من الجمود والتّصغير كان هذا دليلًا وبرهانًا على أنّه اسم[1]، فعرض أبو البركات الأنباري أدلّة الكوفيّين ووضّحها.

أمّا البصريّون فذهبوا إلى أنّ (أفعل) في التّعجب تُعدّ فعلًا ماضيًا، واستدلّوا على ذلك من ثلاثة أوجه:[2]

الوجه الأول: استدلّوا على أنّ (أفعل) في التّعجب فعل أنّه إذا وصل بياء الضّمير، فإنّ نون الوقاية تصحبه، نحو: (ما أحسَنَنِي) وما أشبه ذلك، وهذه النّون إنّما تصحب الضّمير في الفعل خاصة؛ لتقيه من الكسر، فنقول: (أكرمني، وأعطاني) وما أشبه ذلك، ولو قيل: غلامني، وصاحبني، لا يجوز؛ فلمّا دخلت هذه النّون عليه كان ذلك حجةً وبرهانًا على أنّه فعل[3]، بمعنى أنّ (أفعل) تعدّ فعلًا ماضيًا بدليل دخول نون الوقاية عليها.

الوجه الثّاني: استدلّوا على أنّ (أفعل) في التّعجب فعل أنّه ينصب المعارف والنّكرات خاصة على التّمييز، نحو: (هذا أكبرُ منك سنًا، وأكثرُ منك علمًا)، فلمّا نصب المعارف في هذه الجمل كان ذلك دليلًا واضحًا على أنّه فعل ماضٍ.[4]

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 102–103، **والإنصاف**، 105/1، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 119، والعكبري، **التّبيين**، 290.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 101، و**الإنصاف**، 106/1، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 119.

[3] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 101–102، و**الإنصاف**، 106/1، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 119، والعكبري، **التّبيين**، 286.

[4] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 102، **والإنصاف**، 108/1، والعكبري، **التّبيين**، 287.

الوجه الثّالث: الشّاهد على أنّ (أفعل) في التّعجب فعل ماضٍ أنّه مفتوح الآخر، فلو لم يكن فعلًا لما كان لبنائه على الفتح وجه، إذ لو كان اسمًا، لكان يجب أنْ يكون مرفوعًا لوقوعه خبرًا لـ (ما) التّعجبيّة بالإجماع، فلمّا وجب أنْ يكون مفتوحًا دلَّ على أنّه فعل ماضٍ.[1]

ووضّح أبو البركات الأنباري رأيه في هذه المسألة، بأنّ الصّحيح ما ذهب إليه البصريّون، وعلّق على ما ذهب إليه الكوفيّون بأنّه فاسد، وقولهم بأنّه لا يتصرّف لا حجّة لهم فيه؛ لأنّ الإجماع على أنّ (عسى، وليس) فعلان، ومع هذا لا يتصرّفان، فكذلك هي، وشرح عدم تصرّف فعل التّعجب لوجهين:[2]

الوجه الأول: "أنّهم لمّا لم يصوغوا للتّعجب حرفًا يدلّ عليه، جعلوا له صيغة لا تختلف لتكون دلالة على المعنى الّذي أرادوه، وأنّه مُضمَّن معنًى ليس في أصله"[3]، بمعنى أنّهم جعلوا للتّعجب صيغة لتكون دليلًا على المعنى المُراد.

الوجه الثّاني: علّل بأنّه لم يتصرّف؛ لأنّ الفعل المضارع يصلح للحال والاستقبال، والتّعجب إنّما يكون مما هو موجود في الحال أو كان فيما مضى، ولا يكون في التّعجب مما لا يقع، فلمّا كان المضارع يصلح للحال والاستقبال، امتنعوا أنْ يصرفوه إلى صيغة أخرى تتحمل الاستقبال الّذي لا يقع التّعجب منه[4]، وهذا الوجه قوي ومنطقي فالتّعجب يكون في الحال أو بما مضى.

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 102، **والإنصاف**، 111/1، والعكبري، **التّبيين**، 288.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 103، **والإنصاف**، 115/1.

[3] أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 103.

[4] ينظر: **نفسه**، 103.

وعلّق أبو البركات الأنباري أيضًا على ما ذكره الكوفيّون من أنّ (أفعل) في التّعجب اسم يدخله التّصغير، فردّ عليهم بثلاثة أوجه:[1]

الوجه الأول: أنّ التّصغير هنا يعدّ تصغيرًا لفظيًّا، والمراد به تصغير المصدر لا تصغير الفعل؛ وعلّل أبو البركات الأنباري ذلك بأنّ هذا الفعل مُنِع من التّصرّف، والفعل متى منع من التّصرّف لا يؤكد بذكر المصدر، فلمّا أرادوا تصغير المصدر، صغّروه بتصغير فعله؛ لأنّه يقوم مقامه، ويدلّ عليه، فالتّصغير للمصدر لا للفعل[2]، وهذا دليل على أنّ (أفعل) فعل.

الوجه الثّاني: أنّ التّصغير إنّما حسن واستساغ في فعل التّعجب، وفسّر أبو البركات الأنباري ذلك بأنه لمّا لَزِمَ طريقة واحدة، أشبه بالأسماء، فدخله بعض أحكامها، والشّيء إذا أشبه الشّيء من وجه، لا يخرج بذلك عن أصله، كما أنّ اسم الفاعل محمول على الفعل في الإعراب، ولم يخرج عن كونه فعلًا، فكذلك هنا أيضًا.[3]

الوجه الثّالث: أنّه إنّما دخله التّصغير حملًا على باب (أفعل) الّذي هو للتّفضيل والمبالغة، لاشتراك اللّفظين في ذلك، فتقول: (ما أحسنَ زيدًا!)، إلّا لمن وصل غاية الحسن، فإنّك لا تقول: (زيد أحسن القوم)، إلّا لمن كان أفضلهم في الحسن، فلهذه المشابهة بينهما، جاز التّصغير في قوله: (يا أميلح غزلانًا)، كما تقول: (غزلانك أميلح الغزلان)، وما أشبه ذلك، والّذي يدلّ على اعتبار هذه المشابهة بينهما، أنّهم حملوا: (أفعل منك، وهو أفعل القوم) على قولهم: (ما أفعله) فجاز فيهما ما جاز فيه، وامتنع فيهما ما امتنع فيه، فلم يقولوا: (هذا أعورُ مِنْكَ)، ولا (أعورُ القومِ)، وعلّل أبو البركات الأنباري ذلك؛ بأنّهم لم

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 103، **والإنصاف**، 113/1.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 103، **والإنصاف**، 113/1.

[3] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 103، **والإنصاف**، 115/1.

يقولوا: (ما أعورَهُ!)، وإنّما قالوا: (هو أقبحُ عورًا منك، وأقبحُ القومِ عورًا)، كما قالوا: (ما أقبحَ عورَه!)، وكذلك لم يقولوا: (هو أحسنُ منكَ حسنًا) فيؤكدوا، كما لم يقولوا: (ما أحسنَ زيدًا حسنًا)، فلمّا كانت بينهما هذه المشابهة ، دخله التّصغير حملًا على (أفعل) الّذي للتفضيل والمبالغة[1]، بمعنى أنّ التّصغير دخل صيغة (أفعل) الّتي للتّعجب لشبهها باسم التّفضيل الّذي على وزن (أفعل)؛ لاشتراك الصّيغتين بالتّفضيل والمبالغة.

وعلّق أبو البركات الأنباري على ما ذكره الكوفيّون بأنّه يصحّ كما يصحّ الاسم، فكان رأيه بأنّ التّصحيح حصل من حيث حصل التّصغير، وذلك لحمله على باب (أفعل) الّذي هو للمفاضلة؛ ولأنّه أشبه الأسماء؛ لأنّه لزم طريقة واحدة، فلمّا أشبه الاسم من هذين الوجهين، وجب أنْ يصحّ كما يصحّ الاسم؛ وشبهه الاسم من هذين الوجهين لا يخرجه ذلك عن كونه فعلًا، كما أنّ ما لا ينصرف –الجامد– أشبه الفعل من وجهين، لم يخرجه ذلك عن كونه اسمًا، فكذلك هنا، فهذا الفعل وإنْ أشبه الاسم من وجهين لا يخرجه عن كونه فعلًا، على أنّ تصحيحه غير مستنكر، وعلّل أبو البركات الأنباري ذلك بأنّ كثيرًا من الأفعال المتصرفة جاءت مصححة، كقولهم: (أَغْيَلَتِ المرأة[2]، وأَغْيَمَتِ السّماء، واسْتَنْوَقَ الجمل[3]، واسْتَتْيَسَتِ الشّاة[4]، واسْتَحْوَذَ يستحوذ[5])[6]، فقال تعالى: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾[7]، "وهذا كثير في كلامهم، والّذي يدلّ على أنّ تصحيحه لا يدلّ على كونه اسمًا أنّ (أفعِلْ به) جاء في التّعجب مصححًا مع

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 103–104، **والإنصاف**، 115/1.

[2] أغيلت المرأة: إذا حملت وهي ترضع طفلها، ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، (الحاشية)، 104.

[3] استنوق الجمل: إذا ذلّ، وصار كالنّاقة في ذلّها، ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، (الحاشية)، 104.

[4] اسْتَتْيَسَتِ الشّاة: إذا صارت كالتّيس في عنادها، ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، (الحاشية)، 104.

[5] اسْتَحْوَذَ: غلب عليهم وسيطر، ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، (الحاشية)، 104.

[6] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 104، **والإنصاف**، 117/1، والعكبري، **التّبيين**، 291.

[7] المجادلة، 19.

كونه فعلًا، نحو: (أقوِم به، وأبيِع به)، فكما أنّ التّصحيح في (أفعل به) لا يخرجه عن كونه فعلًا، فكذلك التّصّحيح في (ما أفعله) لا يخرجه عن كونه فعلًا".[1]

ويرى الباحث أنّ الرّأي البصري أقرب للصّواب والمنطق مِنْ أنّ (أفعل) في التّعجب تعدّ فعلًا ماضيًا، بدليل دخول نون الوقاية عليه، إذا وصل بياء الضّمير، نحو: (ما أكرمني)، ودليل آخر على فعليته أنّه ينصب المعارف والنّكرات على التّمييز، والأهم أنّ (أفعل) مفتوح الآخر، فلو لم يمكن فعلًا لما كان لبنائه على الفتح وجه.

[1] أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 104.

المسألة الخامسة

حاشا في الاستثناء، فعل أم حرف أم ذات وجهين.

اختلف النّحاة في (حاشا) الاستثنائية، أهي فعل أم حرف أم ذات وجهين؟، فذهب الكوفيّون إلى أنّه فعل، وذهب سيبويه ومن تابعه من البصريّين إلى أنّه حرف جر، وذهب أبو العباس المُبَرِّد إلى أنّه يكون فعلًا ويكون حرفًا، واستدلَّ الكوفيّون على ذلك من ثلاثة أوجه:[1]

الوجه الأول: أنّ (حاشا) يتصرّف، والتّصرّف يُعدّ من خصائص الأفعال[2]، قال النّابغة الذّبيانيّ:

ولا أرى فاعلاً في النّاس يُشبِهُهُ وما أُحاشي مِنَ الأقوام مِنْ أَحدِ[3] (البسيط)

فإذا ثبت أنْ يكون (حاشا) متصرّفًا، وجب أنْ يكون فعلًا؛ لأنّ التّصرف من خصائص الأفعال[4]، وهذا ما جاء في البيت في كلمة (أُحاشي).

الوجه الثّاني: ففي قوله تعالى: ﴿ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾[5]، قرأ أبو عمر وحده (حاشا لله) بألف، وقرأ الباقون: (حاشَ للهِ) بغير ألف[6]، فإنّ (حاشا) يدخله الحذف، والحذف إنّما يكون في الفعل لا في الحرف، فقالوا: (حاشا لله : حاشَ لله)؛ ولهذا قرأ معظم القُرّاء بحذف الألف من (حاشا).[7]

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 160، **والإنصاف**، 226/1، والمرادي، **الجنى الداني**، 558، وابن يعيش، **المفصل**، 510/4، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 177، والأشموني، **شرح الأشمونى**، 528/1.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 160، **والإنصاف**، 226/1، المرادي، **الجنى الداني**، 559.

[3] ينظر: الذبياني، النّابغة، **الدّيوان**، 11، وأبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 160، **والإنصاف**، 226/1، والزّبيدي، ائتلاف النّصرة، 177، وابن يعيش، **المفصل**، 63/2، والمرادي، **الجنى الداني**، 563، والأشموني، **شرح الأشمونى**، 528/1.

[4] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 161، **والإنصاف**، 227/1.

[5] يوسف، 31.

[6] ينظر: ابن مجاهد، **السبعة في القراءات**، 348.

[7] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 161، **والإنصاف**، 227/1، وابن يعيش، **المفصل**، 512/4، والمرادي، **الجنى الداني**، 560.

الوجه الثّالث: أنّ لام الجرّ يتعلّق بـ (حاشا)، عند ذكرهم (حاشا لله) وحرف الجرّ إنّما يتعلّق بالفعل لا بالحرف؛ ولأنّ الحرف لا يتعلّق بالحرف[1]، وهذا الأصل، فالتّصرّف والحذف والتّعلّق تختصّ بالأفعال وليس بالحروف.

أمّا سيبويه ومن تبعه من البصريّين فذهبوا إلى أنّ (حاشا) حرف جر وليس بفعل، وكانت حجتّهم بذلك أنّ (حاشا) لو كان فعلًا لجاز أنْ يدخل عليه (ما) كما تدخل على الأفعال، فيقال: (ما حاشا زيدًا)، كما يقال: (ما خلا زيدًا) فلمّا لم يقل (ما حاشا) دلّ على أنّه ليس بفعل، فوجب أنْ يكون حرفًا[2]، بمعنى أنّ البصريّين ذهبوا إلى أنّ (حاشا) لا تدخل عليها (ما) كباقي الأفعال، وبالتّالي تكون (حاشا) حرفًا.

وعلّق أبو البركات الأنباري على هذه المسألة، فكان رأيه أنّ الصّحيح ما ذهب إليه البصريّون، وما ذهب إليه الكوفيّون بذكرهم أنّ (حاشا) يتصرّف بدليل قولهم: (وما أحاشي) أنّه لا حجّة لهم في ذلك؛ وعلّل ذلك بأنّ قولهم (أحاشي) مأخوذ من لفظ (حاشا)، وليس متصرّفًا منه، كما يقال: (بسمل، وهلّل، وحمدل، وسبحل، وحولق) إذا قال: (بسم الله الرّحمن الرّحيم، ولا إله إلّا الله، والحمد لله، وسبحان الله، ولا حول ولا قوة إلّا بالله)، وإذا كانت هذه الأشياء لا تتصرّف، فكذلك (حاشا).[3]

وردّ أبو البركات الأنباري على قول الكوفيّين بأنّ الحذف يدخله، والحذف لا يدخل الحرف، فكان رأيه أنّه غير مُسلّم به؛ وعلّل ذلك بأنّ الحذف قد يدخل الحرف، فقد قيل: (ربَّ: رُبَ)، وقد قرئ بهما[4]، فقال تعالى:

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 161، **والإنصاف**، 227/1، وابن يعيش، **المفصل**، 512/4، والمرادي، **الجنى الداني**، 559.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 160، سيبويه، **الكتاب**، 349، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 178، وأبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 227/1، وابن يعيش، **المفصل**، 510/4.

[3] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 161، **والإنصاف**، 229/1، وابن يعيش، **المفصل**، 512/4.

[4] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 161، **والإنصاف**، 231/1،

تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ﴾[1]، قرئ بالتّشديد والتّخفيف، ففي (ربَّ) أربع لغات: (بضمّ الرّاء، وتشديد الباء وتخفيفها، وبفتح الرّاء وتشديد الباء وتخفيفها)، فاختلفوا في تشديد الباء وتخفيفهما في قوله تعالى: (رُّبَمَا)، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي (رُبَّمَا) مشدَّدة، وقرأ عاصم ونافع: (رُبَمَا) خفيفة[2]، أما علي بن نصر[3] قال: سمعت أبا عمرو يقرؤها على الوجهين جميعًا خفيفًا وثقيلًا[4]، أي: (رُبَّ، ورُبَ، ورَبَّ، ورَبَ)، وكذلك حُكِيَ عن العرب أنّهم قالوا: (سوف أفعل: سو أفعل) وهو حرف، وقد زعموا أن الأصل في (سأفعل) هو (سوف أفعل) فدخل الحذف هُنا على الفاء والواو معًا[5]، فالحذف في رأيه يدّخل الحرف كما يدخل الفعل؛ وبالتّالي ما ذهب إليه الكوفيّون من أنّ الحذف لا يدخل الحرف غير صحيح.

وعلّق أبو البركات الأنباري على قولهم بأنّ لام الجرّ تتعلّق بـ (حاشا)، فذكر بأنّه لا يسلم؛ وعلّل ذلك بأنّ اللّام في قولهم: (حاشَ لله) تعدّ لامًا زائدة، لا تتعلّق بشيء[6]، كقوله تعالى: ﴿قُلۡ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ﴾ [7]، أي (رَدَفِكم)، وكقوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ هُمۡ لِرَبِّهِمۡ يَرۡهَبُونَ﴾[8] كاللّام المتصلة بـ (ربّهم)، وشرح ذلك بأنّ زيادة اللّام مع هذا الاسم تقوية له، لِما كان يدخله من الحذف؛ فدلّ على أنّه ليس فعلًا بل

---

[1] الحجر، 2.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 161، **والإنصاف**، 232/1.

[3] هو علي بن أبي نصر المقرئ القطان النحوي، وهو أبو جعفر، وكنيته أبو نصر، ينظر: ابن مهران، **المبسوط في القراءات العشر**، 76، وابن الجزري، **غاية النهاية في طبقات القراء**، 583/1

[4] ينظر: ابن مجاهد، **السّبعة في القراءات**، 366.

[5] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 161، **والإنصاف**، 232/1.

[6] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 161-162، **والإنصاف**، 231/1.

[7] النمل، 72.

[8] الأعراف، 154.

حرفًا[1]، فاللّام في (حاشا لله) زائدة وليست أصلية، وبالتّالي لا تتعلّق، وهذا يدلّ على ضعف ما ذهب إليه الكوفيّون.

فأبو البركات الأنباري ردّ على جميع أدلة الكوفيّين وفنّدها، ووضّح ما فيها من ضعف من وجهة نظره، وجاء بما يدعمه من الآراء البصريّة.

وذهب الزّبيدي في هذه المسألة أنّ الصّحيح هو مذهب البصريّين، فمذهبهم هو الصّحيح في رأيه، كون (حاشا) حرفًا؛ لأنّه لا يجوز دخول (ما) عليها كسائر أفعال الاستثناء، من نحو: (ما خلا زيدًا)، و(ما عدا عَمرًا)، ولو كانت فعلًا لَقِيلَ: (ما حاشا زيدًا)، وفي عدم ذلك، لم يقم دليل على فعليّتها، ولأنّهم قالوا: (حاشاي)، فلو كان فعلًا لقيل: (حاشاني) بنون الوقاية، فقال الأقيشر الأسدي:[2]

في فِتيَةٍ جَعَلوا الصَليبَ إمامهم حاشايَ إنّي مُسلِمٌ مَعذورُ[3] **(الكامل)**

فورود (حاشايَ) في البيت الشّعري، وعدم إيراد (حاشاني) بنون الوقاية دليل على عدم فعليّتها، فلو قرنها الشّاعر بنون الوقاية لدلّ على فعليتها.

وذهب أبو العباس المُبَرِّد إلى أنّ (حاشا) قد تكون حرف جر كما ذكر سيبويه[4]، وقد تكون فعلًا ينصب ما بعده، واحتجّ لإثبات ذلك بعدّة دلائل، منها أنّه يتصرّف فتقول: (حاشيت أحاشي)، والتّصرّف من خصائص الأفعال، ومنها أنّه تدخل بعده لام الجرّ، فتقول: (حاشا لزيد)، قال الله تعالى: ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾[5]

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 162، **والإنصاف**، 230/1،

[2] ينظر: الزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 178.

[3] ينظر: الأسدي، الأقيشر، **الدّيوان**، 73، الزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 178.

[4] ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 350/2، والمبرد، **المقتضب**، 426/4، وأبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 227/1. (الحاشية).

لِلَّهِ﴾[1] ولو كان حرف جر لم يدخل على مثله، ومنها أنّه يدخله الحذف، نحو (حاش لزيد)[2]، ولو كان حرف جر لما دخله الحذف.

ويرجح الباحث رأي المُبرّد في ذلك؛ لأنّه جاء وسطًا بين البصريّين والكوفيّين، فتكون فعلًا وتكون حرفًا، كـ (عدا) و(خلا)، ولا داعي لتفصيلات الطّرفين؛ إذ وردت في الشّعر بالوجهين، كقول الشّاعر:

حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّ اللهَ فَضَّلَهُمْ عَلى البَرِيَّةِ بِالإِسْلامِ والدِّينِ[3] (البسيط)

وقول الشّاعر:

حاشا أَبي ثَوبان؛ إنَّ بِهِ ضَنًّا عَلى المَلْحَاة والشَّتمِ[4] (الكامل)

فجاءت (حاشا) في البيت الأول فعلًا، وفي البيت الثّاني حرف جرّ.

---

[1] يوسف، 31.

[2] ينظر: المبرد، **المقتضب**، 426/4. وأبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 227/1. (الحاشية).

[3] ينظر: الفارضي، **شرح الفارضي على ألفية ابن مالك**، 273/2، وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 239/2، والأشموني، **شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك**، 526/1، والصبان، **حاشية الصّبان**، 244/2، والنّجار، محمد، **ضياء السالك إلى أوضح المسالك**، 203/2.

[4] ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 228/1، وابن يعيش، **شرح المفصل**، 510/4.

المسألة السّادسة

فعل الأمر معرب أم مبنيّ

ذكر أبو البركات الأنباري الرّأي البصريّ في مسألة فعل الأمر معرب أم مبني ثمّ أردفه برأي الكوفيّين، فيرى البصريّون أنّ الأصل في الأفعال البناء، والأصل في البناء أنْ يكون على الوقف، فبني على الوقف؛ لأنّه الأصل، وذهب الكوفيّون إلى أنّ فعل الأمر معرب، وإعرابه الجزم، واستدلّوا على ذلك من ثلاثة أوجه:[1]

الوجه الأول: أنّ فعل الأمر معرب مجزوم؛ وكانت علّتهم في ذلك أنّ الأصل في (قم، واذهب) هو (لِتَقُمْ، ولتَذْهَبْ)، وقد جاءت قراءة الفرّاء في قوله تعالى: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾[2] بـ (فلتفرحوا) في قراءة من قرأ بالتّاء من أئمة القرّاء[3]، وذُكر أنّها قراءة النّبي ﷺ، وقد روي عن النّبي ﷺ أنّه قال في بعض مغازيه: "لتأخذوا مصافكم"، فدلّ على أنّ الأصل في (قم: لِتَقُمْ، واذهب: لتَذْهَبْ) لورود الأصل في القراءة والحديث، إلّا أنّه لمّا كثر في كلامهم، وجرى على ألسنتهم ذلك القول، استثقلوا مجيء اللّام فيه مع كثرة الاستعمال فيه، فحذفوها مع حرف المضارعة تخفيفًا في النّطق، كما ذكروا (إيش)، والأصل فيه (أي شيء)، وكقولهم: (ويلمّه)، والأصل: (ويل أمه) فحذفوا لكثرة الاستعمال.[4]

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 227، و**الإنصاف**، 427/2، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 125، والعكبري، **التّبيين**، 176-177.

[2] سورة يونس، 58.

[3] ينظر: الفراء، **معاني القرآن**، 469/1، والسيوطي، **الاقتراح**، 51، وأبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 427/2.

[4] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 228، و**الإنصاف**، 427/2، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 125.

الوجه الثّاني: أنّ الكوفيّين ذكروا أنّهم أجمعوا على أنّ فعل النّهي معرب مجزوم، مثل: (لا تَقُمْ، ولا تَذْهبْ)، فكذلك فعل الأمر، مثل: (قَمْ، واقعد)؛ وكان السّبب عندهم في ذلك أنّ النّهي ضدّ الأمر، وهم يحملون الشّيء على ضدّه، كما يحملونه على نظيره.[1]

الوجه الثّالث: أنّهم ذكروا أنّ الدّليل والبرهان على أنّه مجزوم أنّك تقول في الفعل المعتل: (اغْزُ، ارمِ، اخشَ) فتحذف الياء والألف، والواو، كما تقول: (لم يغزُ، لم يرمِ، لم يخشَ)، فدلّ على أنّه مجزوم بلام مقدّرة، وقد يجوز إعمال حرف الجزم مع الحذف[2]، قال الشّاعر:

مُحَمَّد تَفدِ نَفسَكَ كُلُّ نَفسٍ إذا ما خِفتَ مِن أمرٍ تَبالا[3] (الوافر)

الشّاهد بالبيت في قول الشّاعر: (تَفدِ) فإنّ سيبويه –كالكوفيّين– خرّج هذه الكلمة في هذا البيت على أنّ الأصل (لِتفد) بلام الأمر مكسورة وبجزم الفعل المضارع بحذف الياء وإبقاء الكسرة دالة عليها، ثمّ حذفت اللّام وبقي الفعل على ما كان عليه معها[4]، فقال سيبويه: "واعلم أنَّ هذه اللّام قد يجوز حذفها في الشّعر وتعمل مضمرة، كأنّهم شبهوها بـ (أنْ) إذا أعملوها مضمرة".[5]

فأنكر هذا البيت أبو العباس المبرِّد، ولو أنّه صحيح، قوله: (تَفدِ نَفسَكَ كُلُّ نَفسٍ) لم تحذف الياء للجزم بلام مقدّرة، وإنّما حذفت الياء للضّرورة، اجتزاءً بالكسرة عن الياء، وهو في كلامهم أكثر مِنْ أَنْ يُحصى، وإنْ قيل إنّ الأصل (لتفد)، وأنّه مجزوم بلام مقدّرة، فإنّما حذفت اللّام لضرورة الشّعر، وما حذف

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 228، **والإنصاف**، 430/2.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 228، **والإنصاف**، 430/2.

[3] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 228، **الإنصاف**، 432/2، وسيبويه، **الكتاب**، 8/3، والعكبري، أبو البقاء، **التّبيين**، 178، وابن يعيش، **شرح المفصل**، 292/4، والبغدادي، عبد القادر، **خزانة الأدب**، 11/9.

[4] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، (الحاشية)، 228، **والإنصاف**، (الحاشية)، 432/2.

[5] سيبويه، **الكتاب**، 8/3.

للضّرورة لا يجوز أنْ تجعل له أصلًا يقاس عليه[1]، بمعنى أنّ المبرد ذهب إلى أنّ قول الشّاعر (تفدِ نفسَكَ كل نفس) للضّرورة، وما هو للضّرورة لا يقاس عليه.

فذكر أبو البركات الأنباري أنّ ما ذهب إليه الكوفيّون فاسد، وعلّق على ما ذكروه بأنّ الأصل في (قم: لِتَقُمْ، واذهب: لتَذْهَبْ) إلّا أنّهم حذفوه لكثرة الاستعمال، بأنّه ليس كذلك، ووضّح ذلك بأنّه لو كان الأمر كما زعم الكوفيّون، لوجب أنْ يختص الحذف بما يكثر استعماله، دون ما لا يكثر استعماله، فلمّا قيل: (اقعنسس[2]، واحرنجم[3]، واعلوّط[4]) وما أشبه ذلك بالحذف، ولا يكثر استعماله دلّ على فساد ما ذهبوا إليه.[5]

وردّ عليهم أيضًا عندما ذكروا أنّ فعل النّهي معرب مجزوم فكذلك فعل الأمر، فهذا على القياس فاسد، وعلّل ذلك بأنّ فعل النّهي في أوله حرف المضارعة، الّذي أوجب المشابهة بالاسم، فاستحقّ الإعراب، فكان معربًا، وأمّا فعل الأمر فليس في أوّله حرف المضارعة الّذي يوجب للفعل المشابهة بالاسم، ليستحقّ الإعراب، فكان باقيًا على أصله[6]، بمعنى فعل الأمر لا يوجد في أوله حرف المضارعة حتّى يوجب مشابهته بالاسم، وبالتّالي فهو مبني.

ورفض ما ذكروه من أنّ الواو والياء والألف تحذف، مثل: (اغزُ، ارمِ، اخشَ)، كما تقول: (لم يغزُ، لم يرمِ، لم يخشَ)، فذكر أنّها حذفت للبناء لا الإعراب، حملًا للفعل المعتلّ على الفعل الصّحيح، وحملًا

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 229، **والإنصاف**، 442/2.

[2] اقعنس: تأخّر، ورجع إلى الخلف، ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، 177/6، والفروز آبادي، **القاموس المحيط**، 566. (قعس).

[3] احرنجم: حَرْجَمَ الإبل: رَدَّ بعضها على بعض، واحْرَنْجَمَ الرّجل: أراد الأمر، ثم رجع عنه، ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، 130/12، والفروز آبادي، **القاموس المحيط**، 1093. (حرجم).

[4] اعلوّط: اعلوط بعيره: إذا تعلق بعنقه وعلاه، والاعلواط: الأخذ والحبس، والاعلواط: ركوب الرأس والتقحم على الأمور بغير رويّةٍ، ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، 355/7. (علط).

[5] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 228–229، **والإنصاف**، 439/2.

[6] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 229، **والإنصاف**، 440/2.

للفرع على الأصل، والّذي يدلّ على ذلك صحّة ما أورده أنّ حروف الجرّ لا تعمل مع الحذف، وحروف الجزم أولى، وأمّا البيت الّذي أنشدوه:[1]

مُحَمَّد تَفدِ نَفسَكَ كُلُّ نَفسٍ إذا ما خِفتَ مِن شَيءٍ تَبالا[2] (الوافر)

فقد أنكر هذا البيت أبو العباس المبرِّد، وعلّق أبو البركات الأنباري على هذا البيت أنّه لو افترضنا صحّته، فتقول: (تفدِ نفسَكَ كل نفس)، فلم تحذف الياء للجزم بلام مُقدّرة، وإنّما حذفت الياء للضّرورة، اجتزاءً بالكسرة عن الياء، وهذا كثير في كلامهم، وذكر أنّه لو سلّمنا أنّ الأصل (لتفد) وأنّه مجزوم بلام مُقدّرة، غير أنّا نقول: إنّما حذفت اللّام لضرورة الشّعر، وما حذف للضّرورة، لا يجوز أنْ تجعل له أصلًا يقاس عليه.[3]

وذهب الزّبيدي إلى أنْ الصّحيح ما ذهب إليه البصريّون من أنّ فعل الأمر مبني على السّكون؛ وعلّل رأيه بأنّ الأصل في الأفعال البناء، والأصل في البناء أنْ يكون على السّكون، وإنّما أُعرب ما كان مُشبهًا للأسماء، ولا مشابهة بين فعل الأمر والأسماء، فكان مبنيًا على أصله[4]، فحُجّته حجّة البصريّين.

ويرى الباحث أنّ ما ذهب إليه الكوفيّون بعيد كل البُعد عن روح اللّغة والاستعمال الشّائع، إذ لم يكن فعل الأمر مجزومًا؛ لبعد المشابهة بينه وبين الفعل المضارع، وما جاء به الكوفيّون من شواهد، وإنْ كانت قليلة فلا ترقى إلى الكثير المطّرد الّذي تبنى عليه القاعدة.

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 229، **والإنصاف**، 441/2.

[2] تمّ تخريجه في الصّفحة السّابقة.

[3] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 229-230.

[4] ينظر: **ائتلاف النّصرة**، 126.

المسألة السّابعة

عامل الجزم في جواب الشّرط.

ذكر أبو البركات الأنباري الرّأي البصريّ في مسألة العامل في جزم جواب الشّرط، ثمّ أردفه برأي الكوفيّين، أمّا الكوفيّون فكان رأيهم فيه هذه المسألة أنّه مجزوم على الجوار؛ وعلّلوا ذلك بأنّ جواب الشّرط مجاور لفعل الشّرط، فكان محمولًا عليه في الجزم، والحمل على الجوار كثير في كلامهم، وقد جاء من السّماع قول الشّاعر:[1]

كأنَّما ضَرَبَت قُدَّام أعْينـها قطنًا بِمُسْتَحصَدِ الأَوْتارِ مَحلوجِ[2] [3] (البسيط)

موطن الشّاهد من هذا البيت قوله (مَحلوجِ) فإنّ الرّواية فيه بالجرّ مع أنّه نعت لقوله: (قطنًا) المنصوب على أنّه مفعول به لقوله (ضَرَبَت)؛ وذلك لأنّ هذه الكسرة ليست الحركة الّتي اقتضاها العامل، وإنّما هي كسرة المجاورة، فهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة[4]، وقال العجاج:

كَأنَّ نَسجَ الْعَنْكَبوتِ الْمرمِلِ [5] [6] (الرّجز المشطور)

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 239، **والإنصاف**، 493/2.

[2] المحلوج: أي القطن المندوف، ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، 239/2، المادة (حلج).

[3] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 239، والبغدادي، عبد القادر، **شرح أبيات مغني اللبيب**، 74/8، وشراب، محمد، **شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية**، 240/1.

[4] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 239، **والإنصاف**، (الحاشية)، 495/2.

[5] بمعنى أنّه أَراد النَّسْجَ، ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، 532/1.

[6] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 239، والسيرافي، **شرح أبيات سيبويه**، 341/1، وابن منظور، **لسان العرب**، 632/1.

فخفض (المُرْمَلِ) على الجوار وهو مذكر، وأجراه على (الْعَنكَبوتِ) وهي مؤنثة بهدف الجوار، وكان ينبغي أنْ يقول: (المرملا) بالنّصب؛ لكونه وصفًا للنّسج الّتي هي اسم (كأنّ)، لا للعنكبوتِ.[1]

وكقولهم: (جُحرُ ضَبٍّ خَربٍ) فجرّوا (خَرب) على الجوار، وكان ينبغي أنْ يكون مرفوعًا؛ لكونه في الحقيقة صفة للجحر، وليس للضّبّ.[2]

وذهب البصريّون إلى أنّ العامل فيه أداة الشّرط، كما تعمل في فعل الشّرط تعمل في جواب الشّرط، وذهب بعض البصريّين إلى أنّ حرف الشّرط، وفعل الشّرط يعملان فيه، وذهب آخرون من البصريّين إلى أنّ حرف الشّرط يعمل في فعل الشّرط، وفعل الشّرط يعمل في جواب الشّرط، وذهب أبو عثمان المازني (ت: 247 هـ) إلى أنّه مبني على الوقف، ومن ذكر أنّ حرف الشّرط يعمل فيهما جميعًا، علّل ذلك بأنّ حرف الشّرط يقتضي جواب الشّرط، كما يقتضي فعل الشّرط، ولهذا المعنى يسمّى حرف الجزاء، فكما عمل في فعل الشّرط، فكذلك يجب أنْ يعمل في جواب الشّرط[3]، فآراء البصريّين مُتعدّدة ومتنوّعة.

ومن قال أنّهما معًا يعملان فيه، فلأنّ فعل الشّرط يقتضي الجواب، كما أنّ حرف الشّرط يقتضي الجواب، فلمّا اقتضيناه معًا عملا فيه معًا، وأمّا مَنْ قال: إنّ حرف الشّرط يعمل في فعل الشّرط، وفعل الشّرط يعمل في الجواب، فعلّل ذلك بأنّ فعل الشّرط يقتضي الجواب، وهو أقرب إليه من الحرف، فكان عمله فيه أولى من الحرف، وأمّا من قال إنّه مبني على الوقف، فلأنّ الفعل المضارع إنّما أعرب لوقوعه

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، (الحاشية)، 239، **والإنصاف**، 497/2، والسيرافي، **شرح أبيات سيبويه**، 342/1.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 239، **والإنصاف**، 497/2.

[3] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 238، **والإنصاف**، 493/2-497.

موقع الأسماء، والجواب هُنا أنّه لم يقع موقع الأسماء، فوجب أنْ يكون مبنيًّا[1]، بمعنى أنّ حرف الشّرط وفعل الشّرط يقتضيا جوابًا.

وردّ أبو البركات الأنباري على الرّأي الكوفيّ، وكان رأيه بأنّه ليس صحيحًا؛ وعلّل ذلك بأنّ الحمل على الجوار قليل يقتصر فيه على السّماع، ولا يُقاس عليه؛ لقلّته، وقد اعترض على ما ذهب إليه البصريّون[2]، بمعنى أنّ ما ذهب إليه الكوفيّون بالحمل على الجوار خاطِئ.

فاعترض على مَنْ ذكر أنّ حرف الشّرط يعمل فيهما وحده، وعلّل ذلك بأنّ حرف الشّرط حرف جزم، والحروف الجازمة لا تعمل في شيئين؛ لضعفهما[3]، بمعنى أنّ حرف الشّرط يُعدّ حرف جزم، وحرف الجزم لا يعمل في موضعين.

وعلّق على مَنْ ذكر أنّ حرف الشّرط، وفعل الشّرط يعملان في الجواب، فكان رأيه في هذا أنّه ضعيف؛ وعلّل ذلك بأنَّ الأصل في الفعل ألّا يكون عاملًا في الفعل، فإذا لم يكن له تأثير في عمل الفعل، وحرف الشّرط له تأثير؛ فإضافة ما لا تأثير له، إلى ما له تأثير، لا تأثير له.[4]

وردّ على مَنْ ذهب بأنّه مبني على الوقف؛ لأنّه لم يقع موقع الاسم، فكان رأيه فيه أنّه فاسد؛ وكان السّبب عنده؛ أنّ الفعل إذا ثبتت له المشابهة بالاسم في موضع واستحق الإعراب بتلك المشابهة، لم يشترط ذلك في كل موضع، ووضّح رأيه بأنّ الفعل المضارع يكون معربًا بعد حروف النّصب، نحو: (لن

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 238-239.

[2] ينظر: **نفسه**، 239.

[3] ينظر: **نفسه**، 239-240.

[4] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 240، **والإنصاف**، 497/2.

تقومَ)، وبعد حروف الجزم، نحو: (لم يقمْ)، وإنْ لم يحسن أنْ يقع موقع الأسماء فكذلك هُنا[1]، بمعنى أنّ الفعل إذا ثبتت له المشابهة بالاسم في موضع، استحق الإعراب بتلك المشابهة.

وذهب أبو البركات الأنباري إلى أنّ الصّحيح عنده أنْ يكون العامل هو حرف الشّرط، بتوسط فعل الشّرط؛ ووضّح ذلك؛ لأنّه عامل معه[2]، بمعنى أنّ أبا البركات الأنباري ذهب إلى أنّ الصّائب عنده أنْ يكون العامل حرف شرط من خلال توسط فعل الشّرط.

وردّ أبو البركات الأنباري على بيت الشّعر الّذي احتج به الكوفيّون بالسّماع:

كَأنَّ نَسجَ الْعَنكَبوتِ الْمرملِ[3]

فردّ أبو البركات الأنباري بأنّ رواية (الْمرملِ) بكسر الميم، يكون من وصف العنكبوت لا النّسج، وإنْ كانت الرّواية الّتي ذكرها الكوفيّون صحيحة، وأنّه مجرور على الجوار، إلّا أنّه لا حجّة فيه؛ لأنّ الحمل على الجوار من الشّاذ الّذي لا يعرج عليه.[4]

وردّ أبو البركات الأنباري على القول الّذي احتج به الكوفيّون بالسّماع، (جُحرُ ضَبٍّ خَربٍ)، فذكر أنّه مَحمول على الشّذوذ الّذي يقتصر فيه على السّماع لقلّته، ولا يقاس عليه؛ وعلّل ذلك بأنّه ليس كل ما حكي عنهم يقاس عليه، فاللّحياني حكى أنّ من العرب من يجزم بـ (لن) وينصب بـ (لم)، إلى غير ذلك

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 240، **والإنصاف**، 498/2.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 240.

[3] سبق تخريجه في الصّفحة السّابقة صفحة 101.

[4] ينظر: **الإنصاف**، 503/2.

من الشّواذ الّتي لا يلتفت إليها ولا يقاس عليها، فكذلك هُنا[1]، بمعنى أنّ أبا البركات الأنباري علّق على ما أورده الكوفيّون في حجّتهم (جُحرُ ضَبٍّ خَربٍ) أنّه لا يقاس عليه، لأنّه شاذ ويقتصر على السّماع؛ لقلتّه.

ويرجح الباحث الرّأي البصريّ؛ لأنّ الرّأي الكوفي يبنى على شيء غير مطّرد، وهو الجرّ على الجوار، أمّا ما قاله البصريّون مع اختلافهم، فهو أقوى وأقرب إلى الصّواب، مع تحفظي على التّفصيلات الكثيرة التّي جاء بها البصريّون.

[1] ينظر: **الإنصاف**، 503/2.

المسألة الثّامنة

عامل نصب المستثنى في الاستثناء الموجب

ذكر أبو البركات الأنباري الرّأي البصريّ في مسألة العامل في نصب المستثنى في الاستثناء الموجب، ثمّ أردفه برأي الكوفيّين، فذهب الفرّاء (وهو من الكوفيّين) إلى أنّ (إلّا) مركبة من (إنّ ولا) ثمّ خففت (إنّ)، وأدغمت في (لا)، فهي تنصب في الإيجاب اعتبارًا بـ (إنّ)، وترفع في النّفي اعتبارًا بـ (لا).[1]

وذهب البصريّون إلى أنّ العامل هو الفعل بتوسط (إلّا)؛ لأنّ هذا الفعل وإنْ كان لازمًا في الأصل، فإنّه قوي بـ (إلّا) فتعدّى إلى المستثنى، كما تعدّى الفعل بالحروف المعدّية، ونظيره نصبهم الاسم في باب المفعول معه، نحو: (استوى الماءُ والخشبةَ)، فإنّ الاسم المنصوب بالفعل المتقدّم بتقوية الواو، فكذلك هُنا، وذهب الزّجاج وهو من البصريّين إلى أنّ العامل هو (إلّا) بمعنى (أستثني)[2]، بمعنى أنّ البصريّين ذهبوا إلى أنّ عامل نصب المستثنى في الاستثناء الموجب هو الفعل بتوسط (إلّا)، وخالف الزّجاج البصريّين بأنّ العامل هو (إلّا) بمعنى (أستثني).

وردّ أبو البركات الأنباري على ما ذكره الفرّاء بأنّ (إلّا) مركبة من (إنّ ولا)، فكان رأيه أنّ هذه دعوى تفتقر إلى دليل، ولو قدّرنا ذلك، فنقول: الحرف إذا ركّب مع حرف آخر تغيّر عما كان عليه في الأصل قبل التّركيب، فإنّ (لو) حرف يمتنع به الشّيء لامتناع غيره، فإذا ركّب مع (ما) تغيّر ذلك المعنى، وصارت بمعنى (هلّا)؛ وكذلك إذا ركّبت مع (لا)[3]، كقول جرير:

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 156، **والإنصاف**، 212/1.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 156، **والإنصاف**، 212/1، والأشموني، **شرح الأشموني**، 503/1.

[3] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 158، **والإنصاف**، 214/1.

تَعُدُّونَ عَقرَ النِّيبِ أفضلَ مَجدِكم بني ضَوْطَرَى، لولا الكَمِيَّ[1] المُقنَّعا[2] (الطّويل)

فالشّاهد في قول الشّاعر: (لولا الكَمِيَّ)، فدخول (لولا) التّحضيضية على الاسم (الكمي)، وهي مختصة بالفعل، فَجُعِلَ (الكميّ) مفعولا به لفعل محذوف، والتّقدير (لولا عددتم الكميّ المقنّعا).[3]

وكان رأي أبي البركات الأنباري في هذه المسألة أنّ الصّحيح ما ذهب إليه البصريّون، وأمّا ما ذكره بعض النّحويّين والزّجاج من أنّ العامل هو (إلّا) بمعنى (أستثني) ففاسد، ووضّح أبو البركات الأنباري سبب الفساد من خمسة أوجه:[4]

الوجه الأول: أنّه لو كان الأمر كما اعتقدوا لوجب ألّا يجوز في المستثنى إلّا النّصب، ولا خلاف في جواز الرّفع والجرّ في النّفي على البدل في قولك: (ما جاءني أحدٌ إلّا زيدٌ، وما مررت بأحدٍ إلّا زيدٍ)[5]، بمعنى أنّه لو كان الشّيء كما اعتقد النّحويّون والزّجاج لوجب على المستثنى حالة واحدة وهي النّصب.

الوجه الثّاني: أنّ هذا يؤدي إلى إعمال معاني الحروف، وإعمال معاني الحروف لا يجوز، ففي قولك: (ما زيد إلّا قائمًا)، ولو قلت: (ما زيدًا قائمًا) بمعنى: (نفيت زيدًا قائمًا) وهذا لا يجوز، فكذلك هُنا.[6]

الوجه الثّالث: أنّه يبطل قولهم: (قام القوم غيرَ زيدٍ)، فإنّ (غير) منصوب، فلا يخلو إمّا أنْ يكون منصوبًا بتقدير (إلّا)، وإمّا أنْ يكون منصوبًا بذاته، وإمّا أنْ يكون منصوبًا بالفعل الّذي قبله، بَطُلَ أنْ يُقال: إنّه منصوب بتقدير (إلّا)؛ ووضح أبو البركات الأنباري ذلك بأنّه لو قدرنا (إلّا)؛ لفسد المعنى؛ وعلّل ذلك بأنّهُ

---

[1] الكمي: أي الشّجاع، ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، 232/15.

[2] ينظر: جرير، **الدّيوان**، 265، وأبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 158، وابن يسعون، **المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح**، 156/1، وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 58/4.

[3] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، (الحاشية)، 158، وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 59/4.

[4] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 156.

[5] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 156، **والإنصاف**، 213/1.

[6] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 156-157، **والإنصاف**، 213/1.

يصير التّقدير فيه: (قامَ القومُ إلّا غيرَ زيدٍ) وهذا فاسد؛ وبطل أيضًا أنْ يقال: إنّه يعمل في ذاته؛ وعلّل ذلك بأنّ الشّيء لا يعمل في نفسه؛ فوجب أنْ يكون العامل فيه هو الفعل المتقدّم، وإنّما جاز أنْ يعمل فيه، وإنْ كان لازمًا؛ لأنّ (غير) موضوعة على الإبهام الزّائد، ففي قولك: (مررتُ برجلٍ غيرِك)، فيكون كلُّ مَنْ عدا المخاطب داخلاً تحت (غير)، فلمَّا كان فيه هذا الإبهام المفرط، أشبه الظّروف المبهمة؛ نحو: (خلفُ، وأمام، ووراء، وقُدَّام) وما أشبه ذلك؛ وكما أنَّ الفعل يتعدّى إلى هذه الظّروف من غير واسطة، فكذلك ههنا.[1]

الوجه الرّابع: أنَّا نقول: لماذا قدَّرتم (أستثني زيدًا)؟، وهلّا قدَّرتم (امتنع زيد) كما حُكِيَ عن أبي علي الفارسي أنّه كان مع عضد الدّولة في الميدان، فاستفهم عضد الدّولة عن المستثنى بماذا انتصب؟ فقال أبو علي الفارسي: ينتصب؛ لأنّ التقدير: (أستثني زيدًا)، فقال له عضد الدّولة، وهلّا قدّرت: (امتنع زيد) فرفعته؟ فقال له أبو علي: هذا الجواب الّذي ذكرته لك جواب ميدانيّ، وإذا رجعنا، ذكرت لك الجواب الصّحيح، إن شاء الله تعالى.[2]

الوجه الخامس: أنَّا إذا أعملنا معنى (إلّا) كان الكلام عبارة عن جملتين، وإذا أعملنا الفعل بتمتين (إلَّا) كان الكلام عبارة عن جملة واحدةً، والكلام متى كان جملة واحدة، كان الأجدر من تقدير جملتين[3]، بمعنى أنّ العامل هو (الفعل) بتقوية (إلّا) يؤدي إلى جملة واحدة، كما في قولنا: (خرج الطّلاب إلّا زيدًا)، وإذا أعملنا معنى (إلّا) فيكون عندنا جملتين: خرج الطّلاب أستثني زيدًا، والجملة أفضل من الجملتين.

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 157، **والإنصاف**، 214/1.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 157، **والإنصاف**، 214/1.

[3] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 157-158، **والإنصاف**، 214/1.

أرجح الرّأي البصري بأنّ النّاصب له هو الفعل بتوسّط (إلّا)، وله نظائر كالعامل في نصب المفعول معه، ولا بأس من عد رأي الزّجاج مقبولًا؛ لأنّ المستثنى نوع من المفعول به، إذ التّقدير (أستثني محمدًا)، أمّا رأي الفرّاء ففيه تعقيدٌ وبعدٌ.

المسألة التاسعة

أصل الاشتقاق

ذكر أبو البركات الأنباري الرّأي البصريّ في مسألة أصل الاشتقاق، ثمّ أردفه برأي الكوفيّين، فذهب الكوفيّون إلى أنّ المصدر مأخوذ من الفعل، واحتجّوا على ذلك بثلاثة أوجه:[1]

"الوجه الأول: أنّ المصدر يعتلّ لاعتلال الفعل، ويصحّ لصحّته، تقول: (قُمْتُ قيامًا) فيعتلُّ المصدر لاعتلال الفعل، وتقول: (قاوم قِوامًا)، فيصحُّ المصدر لصحّة الفعل، فدلّ على أنّه فرع عليه"[2]، بمعنى أنّ المصدر يعتل لاعتلال الفعل عندهم.

"الوجه الثّاني: أنّ الفعل يعمل في المصدر، ولا شكّ أنّ رتبة العامل قبل رتبة المعمول"[3]، بمعنى أنّ الفعل عند الكوفيّين يعمل في المصدر.

الوجه الثّالث: أنّ المصدر يذكر توكيدًا للفعل، ولا ريبَ أنّ رتبة المؤكَّد قبل رتبة المؤكِّد، فدلَّ على أنّ المصدر مأخوذ من الفعل، نحو: ضربتُه ضربًا[4]، بمعنى أنّ المصدر عند الكوفيّين يَرِد قبل الفعل، وأنّ رتبة المؤكَّد قبل رتبة المؤكِّد.

وذهب البصريّون إلى أنّ الفعل مشتق من المصدر، واستدلّوا على ذلك من سبعة أوجه:[5]

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 138، **والإنصاف**، 190/1، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 111، والعكبري، **التّبيين**، 143.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 138، و**الإنصاف**، 190/1، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 111، والعكبري، **التّبيين**، 147.

[3] أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 138، وينظر: الزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 111، والعكبري، **التّبيين**، 143.

[4] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 138، و**الإنصاف**، 190/1، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 111.

[5] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 137، و**الإنصاف**، 190/1، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 111.

الوجه الأول: أنّ الفعل يسمّى مصدرًا، والمصدر هو الموضع الّذي تصدر عنه الإبل، فلمّا سمّي مصدرًا دلّ على أنّه قد صدر عن الفعل[1]، بمعنى أنّ الفعل عند البصريّين قد نتج عن المصدر.

"الوجه الثّاني: أنّ المصدر يدلّ على زمان مطلق، والفعل يدلّ على زمان معيّن، فكما أنّ المطلق أصل للمقيّد، فكذلك المصدر أصل للفعل"[2]، بمعنى أنّ المصدر هو الأصل عند البصريّين، والمصدر يدل على زمان مطلق، والفعل على زمن معيّن.

الوجه الثّالث: يدل الفعل على شيئين اثنين هما الحدث والزّمن، والمصدر يدلّ على شيء واحد وهو الحدث، والواحد قبل الاثنين، فكذلك يجب أنْ يكون المصدر قبل الفعل.[3]

الوجه الرّابع: أنّ المصدر اسم، وهو يستغني عن الفعل، والفعل لا بدَّ له من الاسم، وما يكون مفتقرًا إلى غيره، ولا يقوم بنفسه، أجدر بأنْ يكون فرعًا مما لا يكون مفتقرًا إلى غيره[4]، بمعنى أنّ المصدر يستغني عن الفعل، والفعل لا يستغني عن الاسم.

الوجه الخامس: أنّ المصدر لو كان مشتقًا من الفعل لوجب أنْ يدل على ما في الفعل مِن الحدث والزّمان، كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث، وعلى نفس الفاعل والمفعول به، فلمّا لم يكن المصدر كذلك، دلّ على أنّه ليس مشتقًا من الفعل[5]، بمعنى أنّ المصدر ليس مشتقًا من الفعل بدليل أنّ المصدر لا لا يدلّ على ما في الفعل من الحدث والزّمان.

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 137، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 111.

[2] أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 137، وينظر: الزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 111، وأبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 191/1.

[3] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 137، **والإنصاف**، 191/1، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 111- 112.

[4] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 137.

[5] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 137-138، و**الإنصاف**، 192/1، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 112.

الوجه السّادس: لو كان المصدر مشتقًا من الفعل لوجب أنْ يجرى على نمط واحد، ولم يختلف، كما لم تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين؛ فلمّا تباين المصدر باختلاف سائر الأجناس؛ دلّ على أنّ الفعل مشتق منه.[1]

الوجه السّابع: أنّ الفعل يتضمّن المصدر، والمصدر لا يتضمّن الفعل، فالفعل (ضَرَبَ) يدلّ على ما يدلّ عليه (الضَّرْب)؛ و(الضَّرْب) لا يدلّ على ما يدلّ عليه (ضَرَبَ)، وإذا كان كذلك؛ دلَّ على أنَّ المصدر أصل، والفعل فرع عليه، وصار هذا كما نقول في عبارة: (في الأواني المصوغة من الفِضَّة)؛ فإنّها فرع عليها، ومأخوذة منها؛ وفيها زيادة ليست في الفضة، فدلّ على أنّ الفعل مأخوذ من المصدر، كما كانت (الأواني) مأخوذة من (الفضة)[2]، بمعنى أنّ الفعل يشتمل على المصدر، والمصدر لا يشتمل على الفعل.

وعلّق أبو البركات الأنباري على ذلك، وكان رأيه أنّ الصّحيح ما ذهب إليه البصريّون، وأنّ ما استدلّ به الكوفيون ففاسد؛ وعلّل ذلك بأنّ ذكرهم أنّه يصحّ لصحّة الفعل، ويعتلّ لاعتلاله، فذكر أنّ الّذي صحّ لصحّته واعتلّ لاعتلاله، ليجري الباب على نمط واحد، لئلا تختلف طرق تصاريف الكلمة، وهذا لا يدلّ على الأصل والفرع[3]، بمعنى أنّ ما ذهب إليه البصريّون من وجهة نظر أبي البركات الأنباري صحيح، وما ذهب إليه الكوفيّون فاسد.

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 138، **والإنصاف**، 192/1.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 138 و**الإنصاف**، 191/1، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 112، والعكبري، **التّبيين**، 147.

[3] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 138–139، **والإنصاف**، 193/1.

وردّ أبو البركات الأنباري على ما ذكره الكوفيّون من أنّ الفعل يعمل في المصدر، فكان رأيه أنّ هذا لا يدلّ على أنّه أصل له، فكان الإجماع على أنّ الحروف تعمل في الأسماء، والأفعال، ولا شك أنّ الحروف ليست أصلاً للأسماء، والأفعال؛ فكذلك ههنا.[1]

وعلّق أبو البركات الأنباري على ما ذكره الكوفيّون من أنّ المصدر يذكر تأكيدًا للفعل، فقال: هذا لا يدلّ على أنّه فرع عليه، ففي قولك: (جاءني زيد زيد، ورأيتُ زيدًا زيدًا) ولا يدلّ هذا على أنّ زيدًا الثّاني فرع على الأول؛ فكذلك هُنا.[2]

وذهب الزّبيدي في هذه المسألة أنّ الصّحيح ما ذهب إليه البصريّون، ودعانا لاعتماده، وذكر أنّ ما ذهب إليه الكوفيون غريب.[3]

ويرى الباحث أنّ الرّأي البصري أقرب للصّحة والصّواب من الرّأي الكوفي، بأنّ الفعل مشتق من المصدر، بدليل أنّ الفعل نتج عن المصدر، والمصدر هو الأصل عندهم، والمصدر يدلّ على زمان مطلق، والفعل على زمان معيّن، والمصدر يستغني عن الفعل، والفعل لا يستغني عن الاسم، فلم يكن المصدر مشتقًا من الفعل؛ لأنّه لو كان كذلك لدلّ على ما في الفعل من الزّمان والحدث، فكل هذه الدّلائل دلّت على أنّ الفعل مشتق من المصدر كما قال البصريّون.

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 139، **والإنصاف**، 193/1.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 139، **والإنصاف**، 193/1.

[3] ينظر: الزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 112.

الفصل الثّالث

الحروف

المسألة الأولى: مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية في الزّمان.

المسألة الثّانية: لحاق ألف النّدبة آخر الصّفة كما لحقت آخر المضاف إليه.

المسألة الثّالثة: إعراب المثنى وجمع المذكر السّالم.

المسألة الرّابعة: حركة همزة الوصل.

المسألة الخامسة: النّون في التّثنية والجمع.

المسألة السّادسة: القول في الميم في "اللهمّ".

الفصل الثالث

الحروف

سأدرس في هذا الفصل المسائل الّتي كان رأي الكوفيّين فيها أنّها من باب الحروف، فقد وردت العديد من المسائل في كتاب أسرار العربيّة، وهي على النّحو الآتي:

المسألة الأولى

مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية في الزّمان

اختلف النّحويّون في (مِنْ) هل تقع لابتداء الغاية في الزّمان؟ فذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز استعمالها في الزّمان، أمّا الكوفيّون فذهبوا إلى أنّ (مِنْ) تستعمل في الزّمان كما تستعمل (في) للمكان، وكان حجّتهم على جواز ذلك، بقوله تعالى: ﴿لَا تَقُمۡ فِيهِ أَبَدٗاۚ لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ﴾[1]، فأدخل (مِنْ) على (أوّل يوم) وهو ظرف زمان[2]، ويستدلّ الكوفيّون أيضًا بقول زهير بن أبي سلمى:

لِمَنِ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الْحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرِ[3] (الكامل)

فالشّاهد مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية الزّمانية، فاستدل الكوفيّون على هذا الشّاهد؛ لتثبيت حجّتهم.

---

[1] **التوبة**، 108.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 201، **والإنصاف**، 306/1.

[3] ينظر: **الدّيوان**، 54 (على رواية من شهر بدلا من دهر)، أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 201، **والإنصاف**، 306/1، والأشموني، أبو الحسن، **شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، 103/2.

وردّ أبو البركات الأنباري على ما ذهب إليه الكوفيّون، وما استدلوا به أنّه لا حجّة لهم فيه، أمّا قوله تعالى: ﴿لَا تَقُمۡ فِيهِ أَبَدٗاۚ لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ﴾[1]، فالتّقدير فيه: (من تأسيس أوّل يوم)، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، ومن أمثلة حذف المضاف إليه استدلّ أبو البركات الأنباري بقوله تعالى: ﴿ وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا وَٱلۡعِيرَ ٱلَّتِيٓ أَقۡبَلۡنَا فِيهَاۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾[2]، فالتّقدير هُنا: (أهل القرية، وأهل العير)، وذهب أبو البركات الأنباري أنّ هذا كثير في كلامهم[3]، فلم تأتِ (مِنْ) لابتداء الغاية الزّمانية، بحيث لم تجر الزّمان وإنما جرّت الاسم المضاف المحذوف.

وردَّ أبو البركات الأنباري على استدلاهم بقول زهير بن أبي سلمى: (مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرِ)، فالرّواية فيه: (مذ حجج، ومذ دهر)، وذهب أبو البركات الأنباري أنّه وإنْ صحَّ ما رووه، فالتّقدير فيه: (من مَرِّ حِجَج، ومن مَرِّ دَهْرِ)، كما تقول: (مرت عليه السّنون، ومرت عليه الدّهور)، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه على ما بُيِّنَ.[4]

أمّا سيبويه فذهب إلى أنّ (مِنْ) تكون لابتداء الغاية في الأماكن، ومثال على ذلك: من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا، وتقول إذا أرسلتُ رسالةً: مِنْ فلان إلى فلان، فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها[5]، بمعنى أنَّ سيبويه ذهب إلى أنّ (مِنْ) لابتداء الغاية المكانية.

---

[1] **التوبة**، 108.

[2] **يوسف**، 82.

[3] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 202، و**الإنصاف**، 307/1.

[4] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 202، و**الإنصاف**، 310/1.

[5] ينظر: **الكتاب**، 224/4، وابن السّراج، **الأصول في النّحو**، 409/1.

وذكر ابن مالك في شرح التّسهيل أنّ (مِنْ) تكون لابتداء الغاية في الأماكن[1]، بمعنى أنّ ابن مالك يوافق ما ذهب إليه البصريّون وسيبويه.

ويرى الباحث أنّ الصّحيح هو المذهب الكوفيّ مِنْ أنّ (مِنْ) لابتداء الغاية في الزّمان، لوجود أدلة وبراهين وشواهد في لغة العرب تدلّ على الزّمان، ولا داعي للتّعقيدات والتّأويلات الّتي ذهب إليها البصريّون وسيبويه.

[1] ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، 131/3.

المسألة الثّانية

لحاق ألف النّدبة آخر الصّفة كما لحقت آخر المضاف إليه

اختلف النّحويّون في سبب لحاق ألف النّدبة آخر المضاف إليه، نحو: (يا عبدَ الملكاه)، ولم تلحق آخر الصّفة؛ نحو: (يا زيدُ الظّريفاه)؛ فعلّلوا ذلك بأنّ ألف النّدبة إنّما تلحق ما يلحقه تنبيه النّداء، والمضاف والمضاف إليه بمنزلة الشّيء الواحد، واستدلّوا على ذلك بأنّه لا يتم المضاف إلّا بذكر المضاف إليه، ولا بُدَّ مع ذكر المضاف من ذكر المضاف إليه، فلو ذكرت في (غلامُ زيدٍ وثوبُ خزٍّ: غلام وثوب)، لم يَتمّ إلّا بذكر المضاف إليه، فلمَّا كان المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشّيء الواحد؛ جاز أنْ تلحق ألف النّدبة آخر المضاف إليه[1]، بمعنى أنّه يجوز أنْ تلحق ألف النّدبة آخر المضاف إليه، في قولنا: (يا عبد الملكاه) كون المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة.

وأمَّا الصّفة فليست مع الموصوف بمنزلة شيء واحد؛ لذلك لا يلزم ذكر الصّفة مع الموصوف، بل تكون مُخيَّرا في ذكر الصّفة؛ إنْ شئت ذكرتها، وإنْ شئت لم تذكرها، فلو قلت: (هذا زيدٌ الظّريفُ)، كنت مُخيَّرًا في ذكر الصّفة، إنْ شئت ذكرتها، وإنْ شئت لم تذكرها، وإذا كنت مُخيَّرًا في ذكر الصّفة دلَّ على أنّهما ليسا بمنزلة شيء واحد، وإذا لم يكونا بمنزلة شيء واحد، وجب ألّا تلحق ألف النّدبة بالصّفة بخلاف المضاف إليه[2]، بمعنى لا يجوز أنْ تلحق ألف النّدبة الصّفة كونها لا تشكل وحدة واحدة مع الموصوف بعكس المضاف والمضاف إليه.

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 183-184.

[2] ينظر: **نفسه**، 184.

وقد ذهب بعض الكوفيّين، ويونس بن حبيب البصري إلى جواز إلحاقها بالصّفة حملاً على المضاف إليه، ويروون أنّ بعض العرب ذكروا (واعديماه، واجُمْجُمَتَي الشّامِيَّتَيْتاه)[1]، بمعنى ذهب الكوفيّون ويونس بن حبيب البصري إلى جواز لحاق ألف النّدبة بالصّفة، حملًا على المضاف إليه.

وذهب البصريّون إلى أنّ هذا لا يجوز بأنْ توضع علامة النّدبة على الصّفة؛ وعلّلوا ذلك بأنّ علامة النّدبة إنّما تلقى على ما يلحقه تنبيه النّداء لمدِّ الصّوت، وليس ذلك موجودًا في الصّفة؛ لأنّها لا يلزم ذكرها مع الموصوف؛ فوجب ألّا يجوز[2]، بمعنى أنَّ البصريّين رفضوا إلحاق ألف النّدبة بالصّفة؛ لأنّ ألف النّدبة توضع على ما يلحقه تنبيه النّداء لمدّ الصّوت.

وكان رأي أبي البركات الأنباري لِما ذهب إليه الكوفيون ويونس بن حبيب أنّه شاذ، ولا يُقاس عليه[3]، ولكنّه لم يوضح في كتاب أسرار العربيّة علّة اعتبار أنّ هذا شاذ، ولكن وردَ توضيحه لعلّة ذلك في كتابه الإنصاف.

فعلّل أبو البركات الأنباري سبب اعتبار حجّة الكوفيّين بأنّها شاذة ولا يقاس عليها؛ لأنّ علامة المضاف لا تتم بدون ذكر المضاف إليه، بخلاف الموصوف مع الصّفة، فإنّ الموصوف يتمّ بدون ذكر الصّفة، فلو قلت: (عبد) في قولك: (عبد زيد) أو (غلام) في قولك: (غلام عمرو)، لم يتم إلّا بذكر المضاف إليه، ولو قلت: (زيد) في قولك: (هذا زيدٌ الظّريفُ)، يتمّ الموصوف بدون ذكر الصّفة، وكنت في

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 184، **الإنصاف**، 300/1، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 50، وابن مالك، **شرح التسهيل**، 416/3،

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 300/1، وابن مالك، **شرح التسهيل**، 416/3، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 50.

[3] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 184، و**الإنصاف**، 301/1.

ذكرها مُخيّرًا: إنْ شئت ذكرتها، وإنْ شئت لم تذكرها، فَبَانَ الفرق بينهما[1]، فالصّفة والموصوف لا تشبه المضاف والمضاف إليه.

وذكر في الإنصاف أنّ قولهم: (واجُمْجُمَتَي الشّامِيَّتَيْتاه)؛ بأنّه يحتمل أنْ يكون إلحاق علامة النّدبة من قياس يونس، وعلى كل حال فهو من الشّاذ الّذي لا يُعْبأ به ولا يقاس عليه، كقولهم: (وامَنْ حَفَرَ بئر زَمْزَمَاهْ) وما أشبه ذلك[2]، فرفض قياس يونس.

فالخليل وسيبويه لم يجيزا أنْ تلحق ألف النّدبة آخر نعت المندوب، وأجاز ذلك يونس، نحو أنْ يقول: (وازيد البطلاه)[3]، وبهذا خالف يونس البصريّين، وسار مع بعض الكوفيّين في جواز ذلك.

ورفض الزّبيدي ما ذهب إليه الكوفيّون ويونس بن حبيب، وذكر بأنّه لا يسلم؛ لأنّه لا يتم المضاف دون المضاف إليه، وليس كذلك الموصوف، فإنّه يتم بلا صفة، وما روي عن بعض العرب: (واجمجمتيّ الشاميّتيتاه)، شاذ لا يعبأ به من قياس[4]، فسار مع رأي البصريّين مخالفًا في ذلك الكوفيّين.

ويرى الباحث أنّ الرّأي البصري أقوى وأدق من الرّأي الكوفيّ؛ لأنّ علامة النّدبة إنّما تكون على ما يلحقه تنبيه النّداء لمدّ الصّوت، وهذا غير موجود بالصّفة، فلا يلزم ذكرها مع الموصوف، والمضاف والمضاف إليه بمنزلة الشّيء الواحد، كقولنا: (غلامُ زيدٍ)، فلا يتمّ المعنى إلّا بذكر المضاف إليه، عكس الموصوف مع الصّفة، فإنّ الموصوف مع الصّفة يتمّ بدون ذكر الصّفة، كقولنا: (هذا زيدٌ الكريمُ)، فيتمّ الموصوف دون ذكر الصّفة.

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 300/1-301.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 301/1.

[3] ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، 416/3.

[4] ينظر: الزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 50.

المسألة الثّالثة

إعراب المثنى وجمع المذكر السّالم

اختلف النّحاة في إعراب المثنى وجمع المذكر السّالم، فذهب الخليل وسيبويه إلى أنّ الألف، والواو، والياء، هي حروف الإعراب ليست بإعراب؛ لأنّها إنّما زِيْدَت للدلالة على التّثنية والجمع، وذهب أبو الحسن الأخفش، وأبو العباس المبرِّد ومن تابعهما، إلى أنّهما يدلّان على الإعراب وليست بإعراب، ولا حروف الإعراب، وذهب أبو عمر الجرّمِي (ت: 225 هـ)، إلى أنَّ انقلابها هو الإعراب، وذهب قُطرب (ت: 206 هـ)، والزّياديّ إلى أنّهما الإعراب، فذهب بعض البصريّين إلى أنّها حروف إعراب، وذهب أبو عثمان المازني (ت: 247 هـ) إلى أنّها ليست بإعراب ولا حروف إعراب، ولكنها تدل على الإعراب، وروي عن أبي إسحاق الزجاج أنّ التّثنية والجمع مبنيان، وهو خلاف الإجماع.[1]

وذهب الكوفيُّون ومنهم الفرّاء إلى أنّ الألف والواو والياء في التّثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضّمة والكسرة في أنّها إعراب.[2]

وكان رأي أبي البركات الأنباري بأنّ الصّواب ما ذهب إليه سيبويه، وأمّا مَنْ ذهب من البصريّين إلى أنّها تدلّ على الإعراب وليست بحروف إعراب، كان رأيه أنّ هذا فاسد؛ وعلّل ذلك بأنّه لا يخلو إمّا أنْ تدلّ على الإعراب في الكلمة أو في غيرها، فإنْ كانت تدلّ على الإعراب في الكلمة، فلا بدّ من تقديره فيها، فيرجع هذا القول إلى القول الأول وهو مذهب سيبويه، وإنْ كانت تدلّ على إعراب في غير الكلمة كان رأي أبي البركات الأنباري في هذا أنّه ليس صحيحًا؛ وكان السّبب عنده في ذلك أنّه يؤدي إلى أنْ

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 63-64، **والإنصاف**، 29/1، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 29، والعكبري، **والتّبيين**، 203-204.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 64، و**الإنصاف**، 29/1، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 29، والعكبري، **التّبيين**، 204.

يكون التّثنية والجمع مبنيتين، وليس بمذهب لقائل هذا القول، وإلى أنْ يكون إعراب الكلمة ترك إعرابها، وذلك مُحال[1]، بمعنى أنّ أبا البركات الأنباري أيّد سيبويه بأنّ الألف والواو والياء هي حروف الإعراب في التّثنية وجمع المذكر السّالم.

وردّ أبو البركات الأنباري على الجرّمي بأنّ الّذي ذهب إلى أنّ انقلابها هو الإعراب، فكان رأيه بأنّ هذا ضعّفه بعض النّحاة؛ لأنّه يؤدّي إلى أنْ تكون التّثنية والجمع مبنيتين في حالة الرّفع؛ لأنّه لم ينقلب عن غيره، إذ أول أحوال الاسم أنْ يكون مرفوعًا، وليس مِنْ مذهب هذا القائل بناء التّثنية والجمع في حال من الأحوال، وأمّا مَن ذهب إلى أنّها نفسها هي الإعراب كما عند الفرّاء والزّيادي، كان رأي أبي البركات الأنباري بأنّ ظاهرها الفساد؛ وعلّل ذلك بأنّ الإعراب لا يخل سقوطه ببناء الكلمة، ولو أسقطنا هذه الأحرف لبَطُلَ معنى التّثنية والجمع، واختل معنى الكلمة، فدلَّ ذلك على أنّها ليست بإعراب، وإنّما هي حروف إعراب[2]، بمعنى أنّ أبا البركات الأنباري رفض رأي الجرّمي ورأي الفرّاء والزّيادي.

فالكوفيّون استدلّوا بأنْ ذكروا الدّليل على أنّها إعراب كالحركات، أنّها تتغير كتغير الحركات، نحو: (قام الزّيدان، ورأيتُ الزّيدين، ومررتُ بالزّيدين)، (وذهب الزّيدون، ورأيتُ الزّيدين، ومررتُ بالزّيدين)، فتتغير كتغير الحركات، نحو: (قامَ زيدٌ، ورأيتُ زيدًا، ومررتُ بزيدٍ)، وما أشبه ذلك، فلمّا تغيرت كتغير الحركات دلّ على أنّها إعراب بمنزلة الحركات، ولو كانت حروفَ إعراب لما جاز أنْ تتغير ذَوَاتُها عن حالها؛ فلما تغيرت تغير الحركات دلّ على أنّها بمنزلتها، ولهذا سماها سيبويه حروف الإعراب؛ لأنّها الحروف الّتي

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 64، و**الإنصاف**، 30/1.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 64، و**الإنصاف**، 31/1.

أعرب الاسم بها[1]، بمعنى أنّ الكوفيّين استدلّوا على أنّ الألف والواو والياء في حالة المثنى وجمع المذكر السّالم بمنزلة الحركات.

وردّ أبو البركات الأنباري على ما ذكره الكوفيّون من أنّها هي الإعراب كالحركات بدليل أنّها تتغير تغيُّر الحركات، وكان ردّه من ثلاثة أوجه:[2]

الوجه الأول: أنَّ القياس كان يقتضي أنْ لا تتغير كقراءة من قرأ:﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾[3] على لغة بني الحارث بن كعب، إلّا أنّهم عدلوا عن هذا القياس لإزالة اللَبس والخطأ[4]، فعند قولك: (ضرب الزّيدان العمران)، لوقَع الالتبَاسُ، وليس هذا بمنزلة المقصور، مثل: (ضرب موسى عيسى)؛ وعلّل ذلك بأنّ المقصور يزول عنه اللّبس بالوصف والتّوكيد؛ لأنّه ليس من شرط وصف المقصور أنْ يكون مقصورًا، وكذلك التّوكيد؛ بخلاف المثنى والمجموع؛ لأنّه من شرط وصف المثنى أنْ يكون مثنى، ومن شرط وصف الجمع أنْ يكون مجموعًا، وكذلك التّوكيد، فَبَانَ الفرق بينهما؛ والّذي يدلّ على أنَّ هذه الأحرف ليست إعرابًا كالحركات أنّها لو كانت هي الإعراب كالحركات لكان يجب أنْ لا يُخِلَّ سقوطها بمعنى الكلمة كما لو سقطت الحركات؛ لأنّ سقوط الإعراب لا يخلُّ بمعنى الكلمة، فلو أسقطت الضّمة والفتحة والكسرة من الاسم نحو: (قام زَيْدْ، ورأيتُ زَيْدْ، ومررتُ بزَيْدْ) لم يخلّ بمعنى الاسم، ولو أسقطت الألف والواو والياء من التثنية والجمع لأخلّ بمعنى التّثنية والجمع، فلمّا أخَلَّ سقوط هذه الحروف بمعنى التّثنية والجمع بخلاف

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 29/1.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 31/1.

[3] **طه**، 63.

[4] ينظر: الأخفش الأوسط، **معاني القرآن**، 444/2، وأبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 32/1.

الحركات دلَّ على أنّها ليست بإعراب كالحركات[1]، وهذا يدلّ على فساد ما ذهب إليه الكوفيّون بشكل واضح.

الوجه الثّاني: أنَّ هذه الحروف إنّما تغيّرت في التّثنية والجمع؛ وعلّل ذلك بأنّ لهما خاصية لا تكون في غيرها استحَقّا من أجلها التّغيير، وذلك أنّ كل اسم معتل لا تدخله الحركات نحو: (رَحًى، وعَصًا، وحُبَلى، وبُشْرى)، له نظير من الصّحيح يدلّ على مثل إعرابه، فمثلًا يكون نظير (رحًى وعصًا: جمَل وجَبَل)، ونظير (حُبْلى وبُشْرى: حمراء وصحراء)، وأمّا التّثنية وهذا الجمع الّذي على حدها، فلا نظير لواحد منهما إلّا بتثنية أو جمع، فعوضا من فقد النّظير الدّال على مثل إعرابها تغيُّر هذه الحروف فيهما.[2]

الوجه الثّالث: أنّ هذا ينتقض بالضّمائر المتصلة والمنفصلة؛ فإنّها تتغير في حال الرّفع والنّصب والجرّ، وليس تغيرها إعرابًا، ففي قولك: في الضّمائر المنفصلة (أنا، وأنت) في حال الرّفع، و (إيّاي، وإيّاك) في حال النّصب، وتقول في المتصلة (مررتُ بك) فتكون الكاف في موضع جر وهي اسم مخاطب، و(رأيتُكَ) فتكون في موضع نصب، وتقول: (قمتُ، وقعدتُ) فتكون التّاء في موضع رفع، فتتغير هذه الضمائر في هذه الأحوال وإنْ لم يكن تغيرها إعرابًا[3]، بمعنى أنّ ما ذكره الكوفيّون يتعارض مع الضّمائر المتصلة والمنفصلة.

وأمّا ما ذكره الكوفيّون من أنّهم جعلوا الألف والواو والياء في التّثنية والجمع رفعًا وجرًا ونصبًا، أي يكون في حالة الرّفع ألفًا، وفي حالتي الجرّ والنّصب ياء، أي أنّه يأتي في موضع المرفوع، وإنْ لم يكن مرفوعًا، وفي موضع المجرور وإنْ لم يكن مجرورًا، وفي موضع المنصوب وإنْ لم يكن منصوبًا، كما

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 31/1-32، والعكبري، **التّبيين**.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 32/1.

[3] ينظر: **نفسه**، 32/1.

يقال: ضمير المرفوع، وضمير المنصوب، وضمير المجرور، وإنْ لم يكن شيء منها مرفوعًا ولا منصوبًا ولا مجرورًا، وإنّما المرفوع والمنصوب والمجرور ما يقع موقعها من الأسماء المعربة؛ فكذلك هذه الحروف تقع موقع ما يحلّ فيه الإعراب، وإنْ لم يكن فيها إعراب لوقوعها موقع ما يحلّ فيه الإعراب إذا وجد، والّذي يدلّ على أنّها ليست هي الإعراب أنّا لو قلنا إنّها هي الإعراب لأدّى إلى أنْ يكون معربًا لا حَرْفَ إعراب له، وهذا لا نظير له.[1]

كما ردّ العُكبري على ما أورده الفرّاء في هذه المسألة فذكر أنَّها لو كانت إعرابًا لم تَدُلّ على معنى غير الإعراب، ولَيست كذلك، بل هي دَالَّة على معانٍ غير ما يدلّ عليه الإعراب، فهي كتاء التّأنيث، وياء النّسب.[2]

وذهب الزّبيدي أنّ الصّحيح في هذه المسألة هو ما ذكره سيبويه والخليل، ودعانا لاعتماده[3]، فأيّد الزّبيدي رأي سيبويه والخليل بأنّ الألف والواو والياء هي حروف إعراب وليست بإعراب.

ويرى الباحث أنّ ما ذهب إليه سيبويه والخليل هو الصّحيح والأبعد عن التّعقيدات الّتي ذهب إليها النّحاة، من أنَّ الألف والواو والياء هي حروف إعراب في التّثنية وجمع المذكر السّالم.

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 1/33-34.

[2] ينظر: **التّبيين**، 208.

[3] ينظر: الزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 30.

المسألة الرّابعة

حركة همزة الوصل

ذهب ابن يعيش إلى أنّ همزة الوصل سمّيت وصلًا؛ لأنّها تسقط في الدّرج، فتصل ما قبلها بما بعدها، ولا تقطعه عنه كما يفعل غيرُها من الحروف، وقيل: سُمّيت وَصْلًا؛ لأنّه يُتوصّل بها إلى النّطق بالسّاكن، وحكمُها أنْ تكون مكسورة أبدًا؛ لأنّها دخلت وصلة إلى النّطق بالسّاكن، فلا يمكن سكونها مع سكون ما بعدها، فحرّكوها بالحركة الّتي تجب لالتقاء السّاكنين، وهي الكسرة[1]، وهذا الأصل.

لكن النّحويّون اختلفوا في حركتها، فتحرّك بالضّم نحو: (اُدْخُل)، وبحثوا في علّة ذلك، وتحرك بالكسر في نحو: (اِضْرِب) وما أشبه ذلك، فذهب الكوفيّون إلى أنّ همزة الوصل تكون مبنيّة على ثالث المستقبل، فإن كان مكسورًا كسرت، وإنْ كان مضمومًا ضُمّت، فرأوا أنّ الأصل في حركة همزة الوصل أنْ تتبع حركة عين الفعل؛ فتكسر في (اضْرِبْ) إتباعًا لكسرة العين، وذهب بعضهم إلى أنَّ الأصل في همزة الوصل أنْ تكون ساكنةً، وإنّما تحرك للالتقاء السّاكنين[2]، بمعنى أنّ الكوفيّين ذهبوا إلى أنّ همزة الوصل مبنية على ثالث المستقبل.

وذهب البصريّون إلى أنّ الأصل في همزة الوصل الكسر، وإنّما ضُمّت في نحو: (اُدْخُل) وما أشبه ذلك؛ لأنّ الخروج من كسر إلى ضمّ مستثقل، ولهذا ليس في كلام العرب شيء على وزن (فِعُل)[3]، فسبب الضّم هو الثّقل وليس إتباعًا لحركة الحرف الثّالث.

---

[1] ينظر: **شرح المفصل**، 308/5.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 277، و**الإنصاف**، 506/2، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 132.

[3] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 277، و**الإنصاف**، 506/2، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 132، وابن يعيش، **شرح المفصل**، 308/5.

ولم يكن هناك لأبي البركات الأنباري أي ردّ في هذه المسألة في كتاب أسرار العربيّة، وإنّما ورد رأيه وردّه في كتاب الإنصاف.

فذكر أنّ الكوفيّين ذهبوا مذهبهم؛ لأنّه لمّا وجب أنْ يزيدوا حرفًا حتّى لا يبتدأ الكلام بالسّاكن، ووجب أنْ يكون الحرف الزّائد متحركًا، ووجب أنْ تكون حركته تابعة لعين الفعل طلبًا للمجانسة؛ لأنّهم يتوخَّون ذلك في كلامهم، فقد قالوا (مُنْتُن) فضمّوا التّاء إتباعًا لضمة الميم، وإنْ كان الأصل في التّاء أنْ تكون مكسورة؛ لأنّه من (أَنْتَنَ) فهو (مُنْتِنٌ)، كما تقول: أجمل فهو مُجْمِلٌ، وأَحْسَنَ فهو مُحْسِنٌ، إلّا أنَّهم ضمّوها للإتباع، وكذلك قالوا فيها أيضًا (مِنتنِ) فكسروا الميم إتباعًا لكسرة التّاء.[1]

وردَّ أبو البركات الأنباري على ما ذكره الكوفيّون مِنْ أنّه لمّا وجب أنْ يكون الحرف الزّائد متحركًا وجب أنْ تكون حركته تابعة لحركة العين، طلبًا للمجانسة، فذكر بأنّ التّحريك للإتباع ليس قياسًا مطردًا، وإنّما جاء ذلك في بعض المواضع في ألفاظ معدودة قليلة جدًّا، وذلك الإتباع على طريق الجواز، لا على طريق الوجوب، فإنّه يجوز أنْ يقال في (منتُن) بضم التّاء، (منتِن) بالكسر فيؤتى به على الأصل، وأمّا قولهم: (مِنتن) بكسر الميم فيحتمل أنْ يكون من (نَتُنَ)؛ لأنَّه يقال (نَتُنَ الشّيء، وأنتن) لغتان؛ فلا يكون الكسر للإتباع[2]، بمعنى أنَّ التّحريك للإتباع ليس قياسًا مطّردًا.

وأضاف أنّ مَنْ ذهب منهم إلى أنّها ساكنة، أنّ العلماء أجمعوا على أنّ همزة الوصل زيادة على بناء الكلمة، وإذا كانت زيادة كان تقديرها ساكنة أولى من تقديرها متحركة؛ وذلك لأنّه إذا قدرناها ساكنة

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 606/2.

[2] ينظر: **نفسه**، 607/2.

كان زيادة حرف واحد مجرد عن شيء آخر، والزّيادة كلما كانت أقلَّ كانت أولى، ثم يجب تحريك الهمزة للالتقاء السّاكنين؛ فلا يؤدّي إلى الابتداء بالسّاكن.[1]

وردَّ أبو البركات الأنباري بالرّجوع إلى ما ذكره الكوفيّون مِنْ أنّ الأصل فيها أنْ تكون ساكنة؛ لأنَّ همزة الوصل زائدة، وإذا كانت زائدة كان تقديرها ساكنة أولى من تقديرها متحركة؛ لأنَّ الزّيادة كلما كانت أقل كانت أولى.[2]

ويرى الباحث أنّ ما ذهب إليه البصريّون بأنّ الأصل في همزة الوصل الكسر، أقرب للوضوح والصّحة والبعد عن التّعقيدات الّتي ذهب إليها الكوفيّون بأنَّ همزة الوصل تحرك بناء على ثالث المستقبل، فلا داعي لهذه التّعليلات والتّعقيدات الّتي ترهق الذّهن.

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 607/2، وابن يعيش، **شرح المفصل**، 308/5.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **السابق**، 608/2.

المسألة الخامسة

النّون في التّثنية والجمع

النّون تقسم إلى قسمين اثنين: قسم يُقضى عليه بالزّيادة، وقسم يُقضى عليه بالأصالة، ولا يُقضى عليه بالزّيادة إلّا بدليل، فالقسم الّذي يُقضى عليه بالزّيادة كالنّون الّتي هي حرف المضارعة، ونون التّثنية، والنّون في جمع المذكر السّالم وغيرها.[1]

اختلف النّحاة في سبب إدخال النّون في التّثنية والجمع، فذهب بعض الكوفيّين إلى أنّها زيدت للفرق بين التّثنية والواحد المنصوب، ومثال على ذلك: (رأيتُ زيدًا)[2]، بمعنى أنّ النّون للفرق بين المنون بتنوين النّصب، وبين المثنى والجمع.

أمّا سيبويه فذهب إلى أنّ النّون بدلٌ من حركة التّنوين، وذهب بعض النّحاة إلى أنّها تكون على أضرب ثلاثة، فتارة تكون بدلًا من الحركة والتّنوين ، وتارة بدلًا من الحركة دون التّنوين، وتارة تكون بدلًا من التّنوين دون الحركة، فأمّا كونها بدلًا من الحركة والتّنوين، مثل: (رجلان، وفرسان)، وأمّا كونها بدلًا من الحركة دون التّنوين، مثل: (الرّجلان، الفرسان)، وأمّا كونها بدلًا من التّنوين فقط، مثل: (عصوان، ورحيان)[3]، بمعنى هناك خلافًا على أصل النّون؛ فمنهم من ذهب إلى أنّها بدلًا من الحركة والتّنوين، ومنهم تكون بدلًا من الحركة دون التّنوين، ومرة تكون بدلًا من التّنوين دون الحركة.

---

[1] ينظر: ابن عصفور، **الممتع الكبير في التّصريف**، 171.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 65.

[3] ينظر: أبو البركات الأنباري، **نفسه**، 65، والعكبري، **التّبيين**، 211، والسّيوطي، **همع الهوامع**، 180/1.

ولم يكن هنا لأبي البركات الأنباري أي ردّ في هذه المسألة في كتاب أسرار العربيّة، وفي كتاب الإنصاف لم ترد هذه المسألة أصلًا.

فالنّون عند الزّجاج هي عوض من حركة الواحد، وابن كيسان عوض من تنوينه، ورُوِيَ هذا عن الزّجاج، وابن ولاد، والفارسي عوض منهما، وهو اختيار ابن طاهر، وأبي موسى، وأبو الفتح عوض من الحركة والتّنوين، اللّذين في المفرد الكائنين هما فيه، وعوض من الحركة فقط في تثنية (أحمر) وشبهه إذ لا تنوين فيه، وعوض من التّنوين فقط في نحو: (عصا وقاض)؛ إذ لا حركة فيه ولا عوض من واحد منهما في تثنية (حبلى، وهذا، والّذي)، وذهب الفرّاء إلى أنّها نفس التّنوين، لا نون غيرها، وذهب ابن مالك إلى أنّها لرفع توهم الإضافة في نحو: (رأيتُ بني كرماء)، أو الإفراد في نحو: (هذان، ومررتُ بالمهتدين)، وذهب الفرّاء أيضًا إلى أنّها تفرق بين نصب الواحد ورفع الاثنين، ثمّ حمل سائر التّثنية والجمع على ذلك، وذكر سيبويه أنّها زيادة في الآخر، ليظهر فيها حكم الحركة الّتي كانت ينبغي أنْ تكون في التّثنية والجمع تارة، وحكم التّنوين أحرى من غير أنْ تكون عوضًا منهما، وهذا الخلاف الّذي في هذه الحروف وهذه النّون ليس تحته طائل ولا ينبني عليه حكم.[1]

وعلّق العكبري على ما ذكره الفرّاء من أنّ النّون هذه للفرق بها بينَ ألفِ التّثنية وبين أَلفِ النَّصب في الواحِدِ، فذكر العكبري بأنّه مذهبٌ طَريف وذلك أنَّ النُّون تَثبتُ بعد الياء وبعد الألف ولا لَبس مع الياء، ثمَّ أنَّ النّون تَثبتُ مع الألف واللّام ولا تَثبتُ الألف في المنصوب مع الألف واللّام ثمَّ أنَّ الفرق قد حصل بأمور أُخَر فلا حاجةَ إلى الفرقِ بالنّون.[2]

[1] ينظر: الأندلسي، أبو حيان، **ارتشاف الضّرب**، 570/2-571، والعكبري، **التّبيين**، 211.

[2] ينظر: العكبري، **التّبيين**، 211-214.

وفنّد ابن جنّي مَنْ ذهب إلى أنّ النّون في التّثنية عوض من التّنوين وحده، وأنّها إنّما تثبت مع لام المعرفة؛ لأنّها بحركتها أقوى من التّنوين، فيفسد قوله عند ابن جنّي؛ وعلّل ذلك بأنّه لم يعوض من الحركة شيئًا، وشرح ذلك بأنّ ألف التّثنية ليس فيها تقدير حركة في معناها، كما أنّها ليست موجودة في لفظها، وإذا كان ذلك كذلك، وكان الاسم المثنى معربًا كما كان الواحد معربًا، فيجب أنْ يعوض من حركة إعرابه، فلهذا ذُكِرَ أنّ النّون في التّثنية عوض مما منع الاسم من الحركة والتّنوين جميعًا، وهذه النّون مخففة أبدًا نحو: (رجلان وامرأتان)[1]، بمعنى أنّ ابن جنّي يوافق على كون النّون بدلًا من الحركة والتّنوين وليس التّنوين وحده.

ويرى الباحث أنّ الصّائب هو ما ذهب إليه نحاة الكوفة بأنّ النّون في التّثنية والجمع زيدت للفرق بين التّثنية والمنون المنصوب، وأنّ ما ذهب إليه النّحاة من أنّها تكون على ثلاثة أضرب (بدلا من الحركة والتّنوين، أو بدلا من الحركة دون التّنوين، أو بدلًا من التّنوين دون الحركة) مليء بالتّعقيدات الّتي لا حاجة لها.

[1] ينظر: ابن جنّي، **سر صناعة الإعراب**، 150/2.

المسألة السّادسة

القول في الميم في "اللّهمَّ"

ذكر أبو البركات الأنباري الرّأي البصريّ فيما يتعلق بمسألة القول في الميم في (اللّهمَّ) ثمّ أردفه برأي الكوفيّين، فاختلف النّحاة فيها، فذهب الكوفيّون إلى أنّها ليست عوضًا من (يا)، وإنّما الأصل فيه (يا اللهُ أمّنا بخير) إلّا أنّه لما كثر في كلامهم، وجرى على ألسنتهم، أسقطوا بعض الكلام تخفيفًا، كما قالوا: (إيش)، والأصل فيه (أي شيء)، وقالوا: (ويْلُمِّه) والأصل فيه (ويل أمه)، وهذا كثير في كلامهم، فكذلك هنا[1]، بمعنى أنّ الكوفيّين ذهبوا إلى أنّ الميم في (اللّهمّ) ليست عوضًا من (يا) وإنّما الأصل (يا الله أمّنا بخير).

"وذهب البصريّون إلى أنّ الميم في (اللّهمّ) عوضٌ من (يا) الّتي للتّنبيه، والهاء مضمومة؛ لأنّه نداء، ولهذا لا يجوز الجمع بينهما، فلا يقولون: (يا اللّهمَّ) لئلا يجمعوا بين العوض والمعوض".[2]

أمّا الكوفيّون فاستدلّوا على أنّ الميم في (اللّهمّ) ليست عوضًا عنها، أنّهم يجمعون بينهما[3]، واستدلوا بقول أمية بن عبد الله بن أبي الصّلت الثّقفي، وهذا من باب السّماع، فقال:

إني إذَا ما حَدَثٌ أَلَمَّا أقولُ يا اللهمَّ يا اللَّهمَّا[4] (الرّجز)

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 176، و**الإنصاف**، 279/1، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 47، والعكبري، **التّبيين**، 449.

[2] أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 176، وينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، 279/1، والزّبيدي، **ائتلاف النّصرة**، 47، وابن جني، **اللّمع في العربيّة**، 113.

[3] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 176، و**الإنصاف**، 279/1، والعكبري، **التّبيين**، 450.

[4] ينظر: **الدّيوان**، 191، وأبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 176، **الإنصاف**، 279/1، وابن جني، **اللّمع في العربيّة**، 113، والعكبري، **التّبيين**، 450، وابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، 265/3.

موطن الشّاهد في هذا البيت (يا اللّهمَّ) حيث جمع الشّاعر بين حرف النّداء والميم المشددة في نداء لفظ الجلالة[1]، واحتجوا أيضًا بقول الشّاعر:

وَمَا عَليكِ أَنْ تَقُولي كُلَّمَا صلَّيتِ أو سبَّحتِ يا اللَّهمَّ ما

اردد عَلينا شيخنا مُسَلَّمَا[2] (الرّجز)

وموطن الشّاهد في البيت قول الشّاعر: (يا اللَّهمَّ ما) حيث جمع بين حرف النّداء والميم المشددة، ولم يكتفِ بذلك، بل زاد ميمًا مفردة بعد الميم المشددة.[3]

فجمع الشّاعر هُنا بين (الميم) و(يا)، ولو كانت عوضًا عنها لم يجمع بينهما؛ وعلّلوا ذلك بأنّ العوض والمعوض لا يجتمعان، وهذا ما ذهب إليه الكوفيّون[4]، أي جمع بينهما، وهذا الجمع دليلٌ على أنّ الميم ليست عوضًا من حرف النّداء؛ لأنّه لا يجمع بين الاثنين على رأي الكوفيّين.

وكان رأي أبي البركات الأنباري في هذه المسألة أنّ الصّحيح ما ذهب إليه البصريّون، وأمّا ما ذهب إليه الكوفيّون من أنّ أصله (يا الله أمّنا بخير)، فكان فاسدًا؛ وعلّل ذلك بأنّه لو كان الأمر كما ذكروا وذهبوا إليه، لما جاز أنْ يستعمل هذا اللّفظ إلّا فيما يؤدي إلى هذا المعنى، ولا شكّ عنده أنّه يجوز أنْ يقال: (اللّهمّ العنه، اللّهمّ أخزه)، وما أشبه ذلك؛ قال الله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾[5]، ولو كان الأمر على ما

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، (الحاشية)، 176، و**الإنصاف**، (الحاشية)، 280/1.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 177، و**الإنصاف**، 280/1، والعكبري، **التّبيين**، 451.

[3] ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، (الحاشية)، 280/1.

[4] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 177، و**الإنصاف**، 281/1، والعكبري، **التّبيين**، 451.

[5] **الأنفال**، 32.

ذهبوا إليه لكان التّقدير فيه: أُمَّنا بخير إنْ كان هذا هو الحق من عندك، فأمطر علينا حجارةً من السّماء، أو ائتنا بعذاب أليم، ولا شكَّ أنّ هذا التّقدير ظاهر الفساد، إذ لا يكون أمّهم بالخير أنْ يمطر عليهم حجارة من السّماء؛ أو يُؤتَوا بعذاب أليم.[1]

وردّ أيضًا على الكوفيّين بأنّه يجوز أنْ يجمع بين (الميم) و(يا) بدليل ما أنشدوه، فكان رأيه في ذلك أنّه لا حجّة لهم فيه؛ وفسّر ذلك بأنّه إنّما جُمِعَ بينهما لضرورة الشّعر، ولم يقع الكلام في حال السّعة، وإنّما سُهّل الجمع بينهما للضّرورة، بأنّ العوض في آخر الكلمة، والجمع بين العوض والمعوّض جائز في ضرورة الشّعر[2]، فقال الفرزدق:

هَمَا نَفَثَا في فِيَّ من فَمَوَيْهِمَا على النَّابِحِ العَاوِي أَشَدُّ رِجَامِ[3] (الطّويل)

والشّاهد في البيت في قوله: (فَمَوَيْهِمَا) فإنْ هذا مثنى (الفم) مضافًا إلى ضمير الغائبين، فأكثر العلماء ذهبوا على أنّ أصل الفم (فوه)، ثمّ حذفوا الهاء اعتباطًا، ولم يعوضوا منها شيئًا، ثمّ حذفوا الواو وعوضوا منها الميم فصار (فم) على وزن (فع)، وإذا ثُنّيت الفم بعد ردّه إلى أصله قلت: (فوهيهما)، ولكن الشّاعر قال: (فَمَوَيْهِمَا) فأبقى الميم الّتي قصدوا بها التّعويض عن الواو المحذوفة من المفرد، وأعاد الواو الّتي هي عين الكلمة، فجمع بذلك بين العوض –وهو الميم– والمعوّض عنه –وهو الواو–، ومن المعلوم أنّ الجمع بين العوض والمعوض منه لا يقع في كلام العرب، وجمع بين الميم والواو وهي عوض منها لضرورة الشّعر، فجمع بين العوض والمعوّض.[4]

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 177، و**الإنصاف**، 281/1.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 177، و**الإنصاف**، 282/1.

[3] ينظر: الفرزدق، **الدّيوان**، 541، وأبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 177، و**الإنصاف**، 282/1.

[4] ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، 177، و**الإنصاف**، (الحاشية)، 282/1–283.

والصّحيح عند الزّبيدي في هذه المسألة ما ذهب إليه البصريّون، وأنّه لا يجمع بين العوض والمعوض إلّا في ضرورة الشّعر[1]، بمعنى أنّه أيّد البصريّين.

ويرى الباحث أنّ الرّأي البصريّ أقرب للصّحة والصّواب؛ لأنّ الكوفيّين احتجوا بأبيات شعرية كانت من باب الضّرورات؛ والضّرورات لا يقاس عليها، فشّواهد الكوفيّين كانت لغرض تثبيت الحجة عندهم، وتفنيد حجّة البصريّين فقط.

[1] ينظر: **ائتلاف النّصرة**، 47.

الخاتمة

أحمدُ الله تعالى الّذي أعانني على إتمام هذه الدّراسة، وسأذكر هُنا أهم النّتائج الّتي توصل إليها البحث:

أولًا- ناقشت الدّراسة تسعًا وعشرين مسألة نحويّة، وقُسّمت إلى أسماء، وأفعال، وحروف، وظهر من خلالها آراء الكوفيّين النّحوية في كتاب أسرار العربيّة لأبي البركات الأنباري.

ثانيًا- دمج أبو البركات الأنباري في عرضه لآراء الكوفيّين والرّدّ عليها بين السّماع والقياس، كمسألتي (القول في أفعل التّعجب، اسم هو أم فعل)، و(حاشا في الاستثناء فعل أم حرف أم ذات وجهين).

ثالثًا- كان أبو البركات الأنباري أحيانًا غير موضوعي في تفضيل الرّأي البصري على الرّأي الكوفي في مثل: (توكيد النّكرة توكيدًا معنويًا)؛ وسبب ذلك أنّ مذهبه النّحوي بصريّ.

رابعًا- يمكن أنْ يُعدّ كتاب أسرار العربيّة لأبي البركات الأنباري، من كتب الخلاف النّحويّ زيادة على الدّور التّعليمي البارز فيه، وكانت المسائل الّتي تختص بآراء الكوفيّين موزّعة على أبواب نحويّة وليست مرتبة كما في كتب الخلاف.

خامسًا- الغالبية العظمى من آراء الكوفيّين الواردة في أسرار العربيّة الّتي تختص بالخلاف بين البصريّين والكوفيّين قد وردت في الإنصاف ما عدا (تقديم المفعول لأجله على الفعل)، و(النّون في التّثنية والجمع).

سادسًا- كان عرض الآراء الكوفية في أسرار العربيّة مختصرًا وموجزًا، ولم يتوسّع فيها أبو البركات الأنباري موازنة مع ما توسّع به في الإنصاف، مثل: مسألة (نِعْمَ، وبئس)، ومسألة (إعراب الأسماء السّتّة).

ثامنًا– كان أبو البركات الأنباري يذكر الرّأي البصري في الغالبية العظمى من المسائل الواردة في أسرار العربيّة إلّا في مسألة (إعراب الأسماء السّتّة).

تاسعًا– فضّل أبو البركات الأنباري الرّأي البصري على الرّأي الكوفي في جميع المسائل الّتي ناقشتها الرّسالة.

الحادي عشر– كان أبو البركات الأنباري يرد على الآراء الكوفية في الغالبية العظمى من المسائل، وكانت ألفاظه تتراوح بين (فاسد، وضعيف، ولا يسلم، وصحيح ...).

بعد هذا الطّريق الطّويل من البحث بين الكتب، أرجو أنْ أكون قد وِفقتُ، فما توفيقي إلّا بالله تعالى.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

- الأثيوبي، محمد بن علي بن آدم بن موسى، **قرة عين المحتاج في شرح مقدمة صحيح مسلم ابن الحجاج**، ط1، دار ابن الجوزي، 2003.
- الأخفش الأوسط، أبو الحسن المجاشعي بالولاء (ت:215 هـ)، **معاني القرآن**؛ تحقيق: هدى قراعة، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1990.
- الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرّجاويّ الأزهري، زين الدين المصري (ت 905 هـ)، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النّحو**، ط 1، بيروت، دار الكتب العلمية، 2000.
- الأسدي، بشر بن أبي خازم، **الدّيوان**؛ تحقيق: عزة حسن، (د.ط)، مطبوعات مديرية إحياء التّراث القديم / وزارة الثّقافة والإرشاد، دمشق، 1960.
- الأسدي، الكميت بن زيد، **الدّيوان**؛ تحقيق: محمد نبيل الطّريفي، ط 2، دار صادر، بيروت، 2000.
- الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت: 900 هـ)، **شرح الأشموني**، ط1، لبنان، دار الكتب العلمية، 1998.
- الأصفهاني، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت:421 هـ)، **شرح ديوان الحماسة**؛ تحقيق: غريد الشّيخ، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003.
- الأقيشر، الأسدي، **الدّيوان**، ط1، دار صادر، بيروت، 1997.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت: 577 هـ):

- **أسرار العربيّة**؛ تحقيق: بركات يوسف هبّود، ط1، دار الأرقم بني الأرقم للنّشر والتّويع، بيروت، 1999.

- **أسرار العربيّة**، تحقيق: محمد البيطار، (د.ط)، دمشق، مطبوعات المجمع العلمي العربي، (د.ت).

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريّين والكوفيّين، ط1، المكتبة العصرية، 2003م.

- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان بن أثير الدّين (ت:745 هـ)، **ارتشاف الضّرب من لسان العرب**؛ تحقيق: رجب عثمان محمّد، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998.
- ابن باشباذ، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت: 469 هـ)، **شرح المقدمة المحسبة**، ط1، الكويت، المطبعة العصرية، 1977.
- البغدادي عبد القادر بن عمر (ت:1093 هـ):
  - **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**؛ تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط4، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1997.
  - **شرح أبيات مغني اللّبيب**، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، ط1، دار المأمون للتراث، بيروت، 1973.
- التميمي، محمد بن خليفة، **المسائل العقدية المتعلقة باسم الله عز وجل**، ط1، المدينة المنورة، دار منار التوحيد للنشر، 1440 هـ.

- ابن ثابت، حسّان الأنصاريّ، **الدّيوان**، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1994.
- ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت:833 هـ)، **غاية النهاية في طبقات القراء**، (د.ط)، مكتبة ابن تيمية، 1932.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت:392 هـ):
  - **الخصائص**؛ تحقيق: محمد علي النجار، ط4، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ت).
  - **اللّمع في العربيّة**؛ فائز فارس، (د.ط)، الكويت، دار الكتب الثقافية، (د.ت).
  - **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات الإيضاح عنها**؛ تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998.
- الحازمي، أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد، **شرح ألفية ابن مالك للحازمي**، (د.ط)، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشّيخ الحازمي، (د.ت).
- حسن، عباس، **النّحو الوافي**، ط15، دار المعارف، (د.ت).
- الحموي، ياقوت بن عبد الله الرّومي (ت:626 هـ)، **معجم البلدان**، ط2، بيروت، دار صادر، 1995.
- الحنود، إبراهيم، **الضّرورة الشعرية ومفهومها لدى النّحويين دراسة على ألفية بن مالك**، ط35، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية، 2001.
- ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت: 681 هـ)، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**؛ تحقيق: إحسان عباس، (د.ط) بيروت، دار صادر، 1900.
- الذّبياني، النّابغة، **الدّيوان**، ط.3، بيروت، دار الكتب العلمية، 1996.

- ابن رواحة، عبد الله، **الدّيوان**، ط1، الرّياض، دار العلوم للطّباعة والنّشر، 1981.
- الزّبيدي، عبد اللّطيف بن أبي بكر، **ائتلاف النّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**؛ تحقيق طارق الجنابي، ط1، مكتبة النّهضة العربيّة.
- الزّركلي، خير الدين بن محمود بن محمد، **الأعلام**، ط 15، دار العلم للملايين، 2002.
- الزّمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (ت:538 هـ): **المفصل في صنعة الإعراب**؛ علي بو محلم، ط1، بيروت، مكتبة الهلال، 1993.
- السّامرائي، فضل، **معاني النّحو**، ط1، الأردن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.
- ابن السّراج، أبو بكر محمد بن السّري بن سهل النّحوي (ت:316 هـ)، **الأصول في النّحو**؛ تحقيق: عبد الحسين القتلى، (د.ط)، مؤسسة الرّسالة، بيروت، (د.ت).
- سلام، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (ت:224 هـ)، **غريب الحديث**؛ تحقيق: محمد عبد المعيد خان، ط1، طبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدّكن، 1964.
- ابن أبي سلمى، زهير، **الدّيوان**، ط.1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1988.
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر (ت 180 هـ): **الكتاب**؛ تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط3، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1988.
- السّيرافي أبو محمد، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (ت 385 هـ)، **شرح أبيات سيبويه**؛ تحقيق: محمد علي الريح هاشم، (د.ط)، مصر، دار الفكر للطباعة والنّشر والتّوزيع، 1974.
- السّيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت:911 هـ):

- **الاقتراح**؛ تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الصفا، القاهرة، د.ت.
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**؛ تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (د.ط)، مصر، المكتبة الوقفية، (د.ت).

- شراب، محمد بن محمد حسن، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، ط1، لبنان، مؤسسة الرسالة، 2007.
- الشّنقيطي، محمد حسن، **سلسلة الأسماء والصّفات**، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشّبكة الإسلامية، (د.ت).
- الصّبان، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشّافعي (ت 1206 هـ)، **حاشية الصّبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، ط1، لبنان، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).
- ابن أبي صلّت، أميّة، **الدّيوان**؛ تحقيق: سجيع جميل الجبيلي، ط1، دار صادر، بيروت، 1998.
- ابن عثيمين، محمّد بن صالح بن محمّد، **شرح ألفية ابن مالك للعثيمين** (ت:141 هـ)، (د.ط)، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية، (د.ت).
- العرجي، **الدّيوان**، رواية ابن جنّي؛ تحقيق: خضر الطّائي ورشيد العبيدي، ط1، بغداد، الشركة الإسلامية للطباعة والنّشر المحدودة، 1956.
- ابن عصفور (ت: 669 هـ)، **الممتع الكبير في التّصريف**، ط1، مكتبة لبنان، 1996.
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت : 769 هـ): **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**؛ تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط20، القاهرة، دار التراث، 1980.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين(ت:538):

- **إملاء ما مَنَّ به الرّحمن**، بيروت، دار الكتب العلمية، (د.ت).
- **التّبيين عن مذاهب النّحويين البصريّين والكوفيّين**، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1986.

- ابن العماد، العكري الحنبلي أبو الفلاح (ت: 1089 هـ)، **شذرات الذّهب في أخبار من ذهب**؛ تحقيق: محمّد الأرناؤوط، ط1، دار ابن كثير، دمشق، 1986.
- العيساوي، يوسف، **رد البهتان عن إعراب آيات من القرآن الكريم**، ط1، السعودية، دار ابن الجوزي، 2010.
- العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى، **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**؛ تحقيق: علي فاخر، وأحمد توفيق، وعبد العزيز فاخر، ط1، دار السّلام للطّباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة، 2010.
- الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم (ت 1364هـ)، **جامع الدروس العربيّة**، ط28، بيروت، المكتبة العصرية، 1993.
- الفارضي، شمس الدين محمد الفارضي الحنبلي (ت 981 هـ): **شرح الفارضي على ألفية ابن مالك**؛ تحقيق: أبو الكميت، محمد مصطفى الخطيب، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 2018.
- الفراء، يحيى بن زياد (ت:207 هـ)، **معاني القرآن**؛ تحقيق: أحمد يوسف النّجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط1، دار المصرية للتأليف والتّرجمة، مصر، (د.ت).
- الفرزدق، **الدّيوان**؛ شرحه وضبطه: علي فاعور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987.
- الفوزان، عبد الله بن صالح بن عبد الله، **تعجيل النّدى بشرح قطر النّدى**، (د.ط)، (د.ت).

- الفيروز آبادي، مجد الدّين أبو طاهر محمّد بن يعقوب (ت: 817 هـ)، **القاموس المحيط**؛ تحقيق: مكتب التّراث في مؤسسة الرّسالة، ط 8، بيروت، مؤسسة الرّسالة للطّباعة والنّشر والتّوزيع، 2005.
- القفطي، جمال الدين، أبو الحسن، علي بن يوسف القفطي (ت: 624 هـ) -كذا على غلاف مطبوعه، والصّواب 646 هـ)-، **إنباه الرّواة على أنباه النّحاة**؛ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، القاهرة، دار الفكر العربي، 1982.
- القيرواني، أبو علي الحسن بن رشيق (ت:463 هـ)، **العمدة في محاسن الشّعر وآدابه**؛ تحقيق: محمد محيي عبد الحميد، ط5، دار الجيل، 1981.
- كحالة، عمر، **معجم المؤلفين**، (د.ط)، بيروت، دار إحياء التّراث العربي، (د.ت).
- ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطّائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت:672 هـ):
  - **ألفية ابن مالك**، دار التعاون، (د.ت).
  - **شرح التسهيل لابن مالك**؛ تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، ط1، هجر للطّباعة والنّشر والتّوزيع والإعلان، (د.ت).
  - **شرح الكافية الشّافية**؛ عبد المنعم أحمد هريدي، ط1، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، 1982.
- المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثّمالى الأزدي، أبو العباس (ت:285 هـ)، **المقتضب**؛ تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة (د.ط)، بيروت، عالم الكتب، (د.ت).
- ابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس التّميمي (ت:324 هـ)، **السّبعة في القراءات**، تحقيق: شوقي ضيف، ط2، دار المعارف، (د.ت).

- المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت : 749 هـ):
  - **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**؛ تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي، 2008.
  - **الجنى الدّاني في حروف المعاني**؛ تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1992.
- المقدسي، شمس الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة (ت:682)، **الشّرح الكبير على متن المقنع**، (د.ط)، بيروت، دار الكتاب العربي للنشر والتّوزيع، 1983.
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، (ت: 711 هـ)، **لسان العرب**، ط3، بيروت، دار صادر، 1993.
- ابن مهران، أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ، أبو بكر (ت:381 هـ)، **المبسوط في القراءات العشر**، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، النّاشر مجمع اللغة العربيّة، دمشق، 1981.
- الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (ت 518 هـ): **مجمع الأمثال**؛ تحقيق: محمد محيي الدّين عبد الحميد، (د.ط)، لبنان، دار المعرفة، (د.ت).
- ابن النّاظم، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، **شرح ابن ناظم على ألفية ابن مالك**؛ تحقيق: محمد باسل عيون السّود، ط1، دار الكتب العلمية، 2000.
- النّجار، محمد عبد العزيز، **ضياء السّالك إلى أوضح المسالك**، ط1، مؤسسة الرّسالة، بيروت، 1999.
- النّحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، **إعراب القرآن**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م.

- النّميري، الرّاعي، **الدّيوان**؛ تحقيق: راينهرت فايبرت، (د.ط)، المعهد الألماني للأبحاث الشّرقية، بيروت، 1980م.
- النّيسابوري، محمود بن أبي الحسن (علي) بن الحسين (ت:553 هـ)، **باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن**؛ تحقيق: سعاد بنت صالح بن سعيد بابقي، (د.ط)، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، 1998.
- ابن هشام النّحوي، جمال الدين، أبو محمد، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، ابن هشام (ت:761 هـ):
  - **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**؛ تحقيق: بركات يوسف هبود، (د.ط)، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر، (د.ت).
  - **شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب**؛ تحقيق: عبد الغني الدقر، (د.ط)، سوريا، الشركة المتحدة للتوزيع، (د.ت).
- الهمذاني، المنتجب (ت: 643 هـ)، **الفريد في إعراب القرآن المجيد**؛ تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، السعودية، ط.1، دار الزمان للنشر والتوزيع، 2006.
- الوردي، زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي (ت: 691 هـ)، **شرح ألفية ابن مالك المسمى (تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة)**؛ تحقيق: عبد الله بن علي الشلال، ط1، الرياض: مكتبة الرشد، 2008.
- ابن يسعون، أبو الحجاج يوسف بن يبقى، **المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح**؛ تحقيق: محمّد الدّعجاني، ط1، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، السّعودية، 2008.
- يعقوب، إيميل، **المعجم المفصل في شواهد العربيّة**، ط1، دار الكتب العلمية، 1996.

- ابن يعيش، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي (ت:643 هـ): **شرح المفصل**، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 2001.

الرّسائل الجامعية:

- المقابلة، عفاف محمّد فالح، **التّعليل في كتاب أسرار العربيّة**، رسالة دكتوراة، جامعة اليرموك، كلية الآداب، 2015.

فهرس الآيات

اسم السّورة ورقمها	الآية	رقمها	الصّفحة
البقرة (2)	﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾	6	27
	﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾	184	10
النساء (4)	﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾	24	30،31
	﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ وَبَنَاتُكُمۡ وَأَخَوَٰتُكُمۡ﴾	23	31
المائدة (5)	﴿مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾	69	21،22
	﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾	69	21،22
الأعراف (7)	﴿لِّلَّذِينَ هُمۡ لِرَبِّهِمۡ يَرۡهَبُونَ﴾	154	95
الأنفال (8)	﴿وَإِذۡ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلۡحَقَّ مِنۡ عِندِكَ فَأَمۡطِرۡ عَلَيۡنَا حِجَارَةٗ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئۡتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٖ﴾	32	134
التوبة (9)	﴿لَا تَقُمۡ فِيهِ أَبَدٗاۚ لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ﴾	108	116 ،117
يونس (10)	﴿فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ هُوَ خَيۡرٞ مِّمَّا يَجۡمَعُونَ﴾	58	98
يوسف (12)	﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾	82	17
	﴿وَقُلۡنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾	31	93، 96

الرّعد (13)	﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾	43	15
إبراهيم (14)	﴿أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ﴾	10	15
الحجر (15)	﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ﴾	2	95
الكهف (18)	﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾	33	70،72
طه (20)	﴿فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾	67	26
	﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾	63	124
النّمل (27)	﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ ۚ صُنْعَ ٱللَّهِ﴾	88	31
	﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ﴾	72	95
الأحزاب (33)	﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ ۗ﴾	6	13
سبأ (34)	﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ جَزَآءُ ٱلضِّعْفِ﴾	37	15
	﴿أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾	11	85
فاطر (35)	﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾	3	10

فهرس الاشعار			
البيت	البحر	اسم الشّاعر	الصّفحة
(الباء)			
مَشَائِيمُ لَيسوا مُصْلِحينَ عَشِيْرَةً ولا نَاعِبٍ إلَّا بِبَيْنٍ غُرَابُهَا	الطويل	الأنصاري	23
طَرَبْتُ وَمَا شَوْقاً إِلَى الْبيض أَطْرَبُ ولاَ لَعِبًا مِنّي أذُو الشَّيبِ يَلعَبُ	الطويل	السّيوطي	38
أبا عُرْو لا تبعد فكل ابنِ حُرَّةٍ سَيَدعوهُ دَاعِي مِيتَةً فيجيبُ	الطويل	زهير بن أبي سلمى	43
لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ	البسيط	مجهول	62
كِلاهُمَا حِينَ جدَّ الجرّي بينهما قَدْ أَقلعا وَكلا أنفيهما رَابِ	البسيط	الفرزدق	71
وَاللهِ ما ليلي بنامَ صاحبهْ ولا مخالِطِ اللّيَان جَانِبُهْ	الرّجز	أبو خالد القنائيّ	84
(الجيم)			
كأنَّما ضَرَبَت قُدَّام أعْيُنها قطنًا بِمُسْتَحصَدِ الأَوْتارِ مَحلوجِ	البسيط	مجهول	102
(الحاء)			
دَأَبْتُ إلى أن يَنْبُتَ الظِّلُّ بَعْدَمَا تَقَاصَرَ حتى كَادَ في الآل يَمْصَحُ	الطويل	ابن حصين	31
وَأَنْتَ مِنَ الْغَوَائِلِ حِينَ تُرْمَى وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُنْتَزَاحِ	الوافر	إبراهيم بن هرمة	57
(الدّال)			
بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ	الطويل	مجهول	28
إذا القَعُودُ كَرَّ فيها حَفَدَا يَوْمًا جَدِيدًا كُلَّه مُطرِدَا	الرّجز	مجهول	62
فِي كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلاَمَى وَاحِدَهْ كِلتاهُما مَقْرونة بِزائِده	الرّجز	مجهول	72
ولا أرى فاعلاً في النّاس يُشبِهُهُ وما أُحاشي مِنَ الأقوام مِنْ أَحدِ	البسيط	الذّبيانيّ	93

		(السين)	
تَدرّع بِجلباب الْقَنَاعَةِ وَالياس وَصُنْهُ عَن الْأطماعِ في أَكرِمِ النّاس وَكُنْ راضِيا بِاللهِ تَحْيا مُنَعّمًا وَتَنْجو مِن الضّراءِ وَالْبؤسِ وَالباسِ	الطويل	أبو البركات الأنباري	5
		(الرّاء)	
خُذُوا حَظَّكمْ يا آلَ عِكْرِمَ واذْكُر أَوَاصِرَنا والرَّحْمُ بالغَيبِ تُذْكَرُ	الطويل	زهير بن أبي سلمى	42
وأنَّني حَيْثُما يَثْنِ الْهَوىٰ بَصَري من حَيْث ما سَلَكوا أَدْنو فَأَنْظُورُ	البسيط	مجهول	57
يَامَا أُمَيلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لَنَا مِنْ هؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ	البسيط	العرجي	87
في فِتيَةٍ جَعَلوا الصَليبَ إمامهم حاشايَ إنّي مُسلِمٌ مَعذورُ	الكامل	الأقيشر الأسدي	96
لِمَنِ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الْحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرِ	الكامل	زهير بن أبي سلمى	116
		(الزّاي)	
إمّا تَرَينِي اليومَ أُمَّ حَمْزِ قارَبْتُ بَينَ عَنَقِي وجَمْزِي	الرّجز	ابن العجاج	43
		(العين)	
قد صَرَّتِ البَكْرَةُ يومًا أَجْمَعَا حتّى الضّياء بالدّجى تَقَنَّعَا	البسيط	مجهول	63
تَعُدُّونَ عَقرَ النِّيبِ أفضلَ مجدكم بني ضَوْطَرَى، لولا الكَمِيَّ المُقنَّعا	الطويل	جرير	108
		(الفاء)	
تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ	البسيط	الفرزدق	57
		(القاف)	
وَإلّا فَاعْلَمُوا أنَّا وأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ	الكامل	بشر بن أبي خازم الأسدي	22
من يَلْقَ يوما على عِلَّاتِه هَرِمًا يلقَ السَّمَاحَةَ منه والنَّدَى خُلُقَا	البسيط	زهير بن أبي سلمى	77
		(الكاف)	

يَا أَيُّهَا المَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا	إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا	الرّجز	مجهول	30
واللهُ اسْماكَ سُماً مُبَاركَا	آثَرَكَ اللهُ بِهِ إيثَاركَا	الرّجز	أبو خالد القنائيّ الأسديّ	53
	(اللام)			
ما إن يَمَسُّ الأرضَ إلا مَنْكِبٌ	منه، وحرف السَّاقِ، طَيَّ المِحْمَلِ	الرّجز	تأبط شرًا	32
وهذا رِدائي عندَه يَسْتَعِيرُهُ	ليسلُبني ثَوبي أعامُ بن حَنْظَلِ	الطويل	مجهول	45
مُحَمَّد تَفْدِ نَفسَكَ كُلُّ نَفسٍ	إذا ما خِفتَ مِن شَيءٍ تَبالا	الوافر	مجهول	99، 101
كَأَنَّ نَسجَ الْعَنكَبوتِ الْمرملِ		الرّجز	العجاج	102، 105
	(الميم)			
أَلاَ أَصْحَتْ حِبائلُكُمُ رِماماً	وأَصْحَتْ مِنْكَ شاسِعَةً أُماما	الوافر	جرير	44
إنَّ ابنَ حَارِثَ إنْ أَشْتَقْ لِرُؤْيَتِهِ	أو أَمْتَدِحْهُ فَإنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِموا	البسيط	أوس بن حبناء التّميمي	44
بِاسْمِ الَّذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ سِمُهْ	قَدْ وَرَدَت عَلى طَرِيق تَغْلَمُه	الرّجز	الكسائي عن بني قضاعة	52
وعامُنا أَعْجبَنَا مُقَدَّمُه	يُدْعَى أَبَا السَّمْحِ وقِرْضابٌ سُمِهْ	الرّجز	الكسائي عن بني قضاعة	52
كِلَا أَخَوَيْنَا ذو رِجال كأنّهم	أُسُودُ الشّرَى من كل أَغْلَبَ ضَيْغَمِ	الطويل	مجهول	70
ألستُ بنعمَ الجارُ يُؤْلَفُ بيتَهُ	أخا قِلَّةٍ أو مُعدِمِ المال مُصْرِمَا	الطويل	حسّان بن ثابت	82
حاشا أَبي ثَوبان؛ إنَّ بِهِ	ضَنًّا عَلى المَلْحَاة والشَّتم	الكامل	الفرزدق	97
إني إذَا ما حَدَثٌ أَلَمَّا	أقولُ يا اللهمَّ يا اللَّهمَّا	الرّجز	أبي الصّلت الثّقفي	133
وَمَا عَليكِ أَنْ تَقُولي كُلَّمَا	صلَّيتِ أو سبَّحتِ يا اللَّهمَّ ما	الرّجز	مجهول	134

اردد عَلينا شيخنا مُسَلَّمَا			
هَمَا نَفَثَا في فِيَّ من فَمَوَيْهِمَا على النَّابِحِ العَاوِي أَشَدُّ رِجَامِ	الطويل	الفرزدق	135
(النّون)			
حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّ اللهَ فَضَّلَهُمْ عَلى البَرِيَّةِ بِالإِسْلامِ والدِّينِ	البسيط	مجهول	97
(الياء)			
بَدا لِيَ أَنّي لَستُ مُدرِكَ ما مَضى وَلا سابِقٍ شَيئاً إِذا كانَ جائِيا	الطويل	ابن رواحة	23
فَمَا جَزَعًا ورَبِّ النّاس أَبْكِي	الوافر	السّيوطي	37
إِنّ أَبَاهَا وَأَبا أَبَاهَا قد بلغا في الْمَجد غايتاها	الرّجز	أبو النّجم العجليّ	58